



الجلسة العامة ١٢

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد ألفريد موزيو، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة

الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد ألفريد موزيو، رئيس جمهورية

ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية

العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد

الفريد موزيو، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة

الجمعية.

الرئيس موزيو (تكلم بالألبانية، وقدم الوفد النص

الانكليزي): اسمحوا لي في البداية بتهنئتك يا سيدي على

انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

ولديّ اقتناع كامل بأن وقائع هذه الدورة بفضل قيادتكم

ستكفل بالنجاح.

وإذ أحاطب هذا الجمع، فإن أول ما يتبادر إلى

ذهني، طبعاً، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم

المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام

في العراق. ومن هذا المنبر، أشيد بنشاطه وإسهامه وأعرب

عن عميق أسفي لوفاته والأرواح البشرية الأخرى التي

سقطت في الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع على مقر

الأمم المتحدة في بغداد.

تتعقد هذه الدورة في أواخر سنة مليئة بالتحديات

والإنجازات بالنسبة للمجتمع الدولي، وبقينا بالنسبة للأمم

المتحدة. ونعتقد بأن الأمم المتحدة قد حددت صون السلام

والأمن والاستقرار الدولي وحماية حقوق الإنسان، بوصفها

الأهداف الأساسية لنشاطها. وينعكس ذلك على أفضل وجه

في إعلان الألفية، الذي يبلور رؤية مشتركة من أجل بناء

عالم أفضل خال من الصراعات أو الفقر. وتشاطر الرأي

الذي أعرب عنه كوفي عنان، الأمين العام، ومفاده أن

التغييرات الرئيسية التي حدثت في أرجاء العالم غداة أحداث

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وظاهرة الإرهاب الدولي

والحرب في أفغانستان والعراق، قد أكدت ضرورة مواجهة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إنجازات هامة وكبيرة على طريق الديمقراطية، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك مدعاة للرضا عن النفس.

ونذكر أنه يتعين بذل المزيد من الجهد للمضي قدما في الإصلاحات التي بدأت، ولا سيما في مجالات القضاء والاقتصاد ومكافحة الجريمة والفساد الذي استشرى في المجتمعات التي ظهرت بعد الشيوعية بوجه عام. ولقد بدأنا بالفعل عملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب. وأكدت قمة سالونيكى مرة أخرى على سياسة فتح الأبواب التي ستتتهج تجاه ألبانيا والبلدان الأربعة الأخرى في غرب البلقان. واتخذت أيضا خطوات إيجابية هامة فيما يتعلق بعملية العضوية في الناتو، خاصة بعد مؤتمر قمة براغ. والتزام ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا بميثاق الإدرياتيكي ٣ يقربنا أكثر من استيفاء معايير العضوية. ونعتقد بأن اقترابنا من معايير الناتو والاتحاد الأوروبي اليوم وعضويتنا الكاملة في الغد سيفيد بلدان منطقتنا، كما سيفيد أوروبا ذاتها والسلام والأمن بصورة عامة.

وتعتبر ألبانيا التعاون الإقليمي شرطا مسبقا وتشجيعا على التكامل الأوروبي - الأطلسي. ونعتقد بأن انتهاج سبيل الحوار، وتعزيز التعاون والتفاهم بين بلدان البلقان، يعكس بعمق تطلعات مواطنينا ويعطي زخما جديدا لعمليات التكامل. ومنطقة البلقان، التي كانت منذ عهد غير بعيد مصدر صراعات وأزمات، تعكس الآن صورة مختلفة تنم عن أهما تغيرت بطريقة إيجابية، وأن مناخا سياسيا معتدلا إلى حد كبير يسود المنطقة. لقد تحولت منطقة التصادمات القومية في السابق إلى منطقة تنبت فيها جذور ثقافة الحوار والتفاهم. وبالرغم من أن أنصار الماضي المأساوي الداعي إلى التفرقة لا يزالون نشطين في المجال السياسي، إلا أن الطبقة السياسية الجديدة في البلقان، بصورة عامة تتطلع إلى المستقبل وإلى التعاون.

التحديات الرئيسية في عصرنا من منظور جديد، ومن ثم، زيادة تحسين أداء هيكل الأمم المتحدة.

وبهذه الروح، لم تتردد ألبانيا في الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي. ووقعت ألبانيا على الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة وبروتوكولاتها للحرب ضد الإرهاب. وهي تعمل عن كثب مع جيرانها ومع بلدان أخرى بشكل عام ومع الهيئات الدولية بهدف القضاء على المصادر المحتملة لشتى أشكال الإرهاب.

ونؤكد على ضرورة التيقظ والتنسيق والاستجابة إزاء الأخطار المتمثلة في الوقت الحاضر في حيازة أسلحة الدمار الشامل. وأيا كانت هذه الأسلحة - كيميائية أو بيولوجية أو نووية - فإنها تزداد خطورة عندما تقع في أيدي الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، نشترك بنشاط في بعثات حفظ السلام في أفغانستان والعراق. وكذلك في البوسنة وجورجيا، وهذا دليل على استعدادنا والتزامنا بمكافحة الإرهاب وبالجهود الرامية إلى ضمان السلام والأمن. ونعتبر أن التغييرات الديمقراطية العميقة الجذور تكتسي أهمية بالنسبة لكل من أفغانستان والعراق. ونحن مقتنعون بأن القدرة على العيش في حرية، رغم صعوبات الانتقال، هي تمثل نقطة تحول لا رجعة فيها على طريق نبذ الديكتاتوريات والإرهاب الذي يهدد الآخرين أيضا.

ولقد اتبعت السياسة والمجتمع في ألبانيا نهجا موحدًا نحو التكامل الأوروبي - الأطلسي، وهو أحد أولوياتنا الرئيسية. واتساقا مع مصالحنا الحيوية، فإن الشعب كله يدعم عملية التكامل. ونحن لا نعتبر هذا انتسابا روتينيا إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل نعتبره التزاما بمعايير وقيم الحرية والديمقراطية والسوق الحرة. وبالنظر إلى قصر الفترة منذ بدأت هذه التغييرات والتركة السلبية التي خلفها الماضي، لا بد أن نسلّم بأن ألبانيا حققت

وإقامة الثقة اللازمة. وترى ألبانيا أن مستقبل كوسوفو، ومن ثم مركزها النهائي، قضية ينبغي حسمها لاحقاً، ولكن علينا ألا نؤجل ذلك إلى ما لا نهاية.

وتم الاعتراف على نطاق واسع بأنه سيتم تحديد هذا المركز من خلال إدارة المواطنين في كوسوفو بالتعاون مع المجتمع الدولي. والامتثال للمعايير المطلوبة وتحديد المركز يرتبطان بشكل وثيق ويتوقف كل منهما على الآخر. فبينما تكفل المعايير عمل المؤسسات المحلية، بصورة طبيعية يساعد تحديد المركز على تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في كوسوفو والمنطقة.

والتطورات الإيجابية في مقدونيا أيضاً تبعث على الأمل في أن يتحقق استقرار دائم. إلا أننا ما زلنا نعتبر، أن التطبيق المتكامل لاتفاق أو أوهريد دون إبطاء أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل مقدونيا. وألبانيا تندد بالمطرفين في كل جانب، وتلتزم بروح التسامح والتعايش بين الأعراق.

وتدعم جمهورية ألبانيا الخطط والمبادرات الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، فإننا نعتبر خارطة الطريق هي السبيل نحو تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولكن قبل التوصل إلى تلك التسوية، ينبغي نبذ أعمال العنف والإرهاب إلى الأبد، وتشجيع الحوار وروح الاتفاق ريثما يتم التوصل إلى إيجاد حل نهائي قابل للتنفيذ. ونرى أن السلام في الشرق الأوسط دعامة هامة للسلم والأمن في العالم قاطبة. وتسوية القضية الفلسطينية مسألة جوهرية لحل الأزمة في الشرق الأوسط وعنصراً أساسياً لنجاح مكافحة الإرهاب.

وتقدر الدولة الألبانية وتؤمن باضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل أرجاء العالم. وتدعم ألبانيا إصلاح الأمم المتحدة لجعلها منظمة أقوى وقادرة على التصدي

وتضطلع ألبانيا والألبانيين بدور نشط في بناء وتعزيز هذه الروح الجديدة. ونحن نتوخى ونعمل على ضمان إقامة علاقات تعاون ودية مع جميع بلدان المنطقة، لكي يتسنى لنا أن نمضي قدماً نحو مستقبلنا الأوروبي المشترك. والاستثمارات التي توظفها بلداننا في مستقبل أوروبي - أطلسي من الضمانات الأساسية التي تكفل تحرر المنطقة من الماضي المريع والانضمام إلى التيار الديمقراطي المتدفق في عصرنا.

وتعلق ألبانيا ومنطقة البلقان أهمية خاصة على تعزيز الاستقرار وتقوية الديمقراطية في مناطق كانت تعرف فيما سبق بوصفها بؤراً للتوتر. ونعرب عن تقديرنا للتطورات الديمقراطية والاندماجية في كوسوفو، بفضل إسهام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد شتاينر، الممثل الخاص السابق للأمين العام. ونعرب عن تأييدنا للبعثة الجديدة بقيادة السيد هولكري، كما نعرب عن إعجابنا بأداء المجتمع والمؤسسات في كوسوفو لإرساء نموذج ديمقراطي للتعايش فيما بين مواطنيها.

ويكتسب الاستقرار في كوسوفو أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار في المنطقة. وهذا هو السبب الذي من أجله ما فتئت ألبانيا تدعم الإصلاحات والإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية هناك. وقد ندنا بأعمال العنف وشجعنا كل مبادرة من شأنها أن تساعد في ضمان احترام معايير المجتمع الديمقراطي، وتعزيز حكم القانون، وتشجيع إقامة اقتصاد حر متطور ومستدام وبناء المؤسسات الديمقراطية، والحفاظ على الوئام فيما بين الأعراق وتيسير عودة المشردين.

وألبانيا تشجع وتدعم الجهود الرامية إلى بدء حوار بين بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل فنية مفيدة للطرفين. ونعتقد بأن مواصلة الحوار أفضل طريقة لمعالجة المشاكل

أعرب عن آيات التقدير لأميننا العام الموقر على قيادته الماهرة والحكيمة في هذه الأوقات التي تتسم بتحد كبير للمنظمة. وأود أيضا أن أحيي موظفيه المخلصين، الذين فقد الكثير منهم حياته في خدمة الأمم المتحدة.

في عام ١٩٥٣، سمح لشعب غيانا لأول مرة بممارسة حقه الديمقراطي في الاقتراع العام للبالغين لاختيار حكومتهم. واليوم، وبعد مضي ٥٠ عاما، أدركت بلادي من خلال تجربة مؤلمة لسوء الحكم وسوء الإدارة، الأهمية الحيوية للديمقراطية بالنسبة لمستقبلنا كأمة. وندرك أنه لتعزيز التنمية وخفض مستوى الفقر ووصون الكرامة الإنسانية، لا بد من السماح للديمقراطية بأن تترعرع وتتأصل. وبعد وضع الأسس الرئيسية للحكم الرشيد من خلال انتخابات حرة ونزيهة، نواجه الآن مهمة بناء مجتمع أكثر رخاء وأكثر عدلا.

ولتحقيق هذا الهدف، بدأت حكومتنا في عملية للتشاور والتعاون مع قطاعات السكان كافة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال إصلاح الدستور مؤخرا، تم وضع أحكام لتعزيز الشفافية المالية وتحقيق المزيد من الشمول وضمان الحقوق الأساسية لشعبنا. وتشمل تلك التدابير تشكيل ست لجان مستقلة بشأن حقوق الإنسان، والعلاقات بين الأعراق، والمرأة والمساواة بين الجنسين، والسكان الأصليين، وحقوق الطفل، والمشتريات العامة.

علاوة على ذلك، وفي مسعى لتعزيز التماسك الاجتماعي في غيانا، دعونا مؤخرا المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنصرية لزيارة القطاعات المختلفة في المجتمع الغياني والتعامل معها كيما يتسنى إطلاع المجتمع الدولي على المنطلقات العريضة لمجتمعنا المتعدد الثقافات والتدابير العديدة التي وضعتها الحكومة لتعزيز الوثام بين الأجناس.

لتحديات هذا العصر وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا التي تهم كل أعضائها. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالأهداف التي رسمها الأمين العام من أجل إصلاح المنظمة ككل، وبالأخص أجهزتها المحددة بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب مجددا عن التزام ألبانيا بالوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن القرارات التي سيتم اتخاذها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألفريد مويسيو، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد بهارات ياغديو، رئيس جمهورية غيانا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد بهارات ياغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بهارات ياغديو، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ياغديو (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أحاطب الجمعية العامة في ظل رئاسة أحد مواطنينا في مجموعتنا الكاريبية. واسمحوا لي أن أتقدم بتهانينا الحارة وتمنياتنا الطيبة لكم، سيدي، وأنتم تتولون مهام منصبكم الرفيع.

ويعكس ميثاق هذه المنظمة التزامنا الجماعي بالتعاون من أجل تعزيز السلم والتنمية. ومع ذلك، ما زال يتعين علينا أن نفي بهذا الالتزام بشكل كامل. وللأسف، بينما يولي العالم الذي نعيش فيه الآن قدرا كبيرا من الاهتمام للديمقراطية على المستوى الوطني، فإنه لم يرق إلى مستوى ذلك المثل في المجالس الدولية التي تشكل مصيرنا المشترك. ونحن قلقون إزاء سياسة الكيل بمكيالين تلك، لأن تطلعات الإنسانية إلى السلم والأمن والتنمية لا يمكن تحقيقها دون المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول في الشؤون العالمية.

ومن دواعي القلق بشكل خاص ما درجت عليه بعض البلدان والمؤسسات المالية الدولية من الاعتماد على معلومات حزبية أو هزيلة - غالبا ما تكون مصادرها موضع شك - لتقييم أداء بلد بعينه. وغني عن القول إن ذلك قد يضر كثيرا باقتصاد البلد المعني، لأنه يعوق حصوله على مزيد من المساعدات والاستثمارات. ويقلقنا بنفس القدر التأخير المفرط في الإفراج عن أموال التنمية. وإن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي كان يتوخى لها أن تكون وسيلة لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل خطير قد تأخر انطلاقتها بشكل غير معقول. وفي غضون ذلك، يتعين على الفقراء في بلداننا أن يواجهوا عناء ومعاونة مستمرين. وهؤلاء لا يمكن ارتهاهم أكثر من ذلك.

إن نجاح التعاون الدولي، بل ومنظومة الأمم المتحدة يحدده حسن استجابتهما لمصالح وشواغل لا الأقوياء والأغنياء فحسب، بل والذين لا حول لهم والفقراء بالدرجة الأولى. وإن كان لنا أن نقول الحقيقة، فإنهما لم يحققا الكثير مما تمناه حتى الآن. ولذلك، لا بد من إرساء نظام فعال وجليد بالثقة لإدارة العالم، على أن يتم ذلك في أقرب وقت. وسيطلب ذلك إصلاح الأمم المتحدة، بل ونظام تعددية الأطراف، بشكل أشمل مما شهدناه حتى الآن.

وبغية زيادة تعزيز العملية الديمقراطية، شرعت حكومتي في تنفيذ برنامج لإصلاح نظامي العدالة والأمن في مجتمعنا من خلال بناء القدرة على الوقاية، والتحقيق ومكافحة الجريمة وتحسين إدارة العدالة. وتم إنجاز الكثير في ذلك المجال، ولو أنه لا يزال أمامنا أكثر.

وفي نفس الوقت، اتخذنا عدة مبادرات إنمائية ستؤدي في نهاية المطاف إلى حياة أفضل لشعبنا كافة. ومن تلك المبادرات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية واستراتيجية الفقر. لقد عملنا جاهدين من أجل توفير مساكن ومرافق صحية وتعليمية أفضل لشعبنا ونجحنا في إحراز تقدم ملموس في خفض الفقر. ومن خلال تشجيع الاستثمارات، فإننا نوجد فرصا جديدة للتنمية. ونتطلع الآن للمستقبل بأمل متجدد في أن تتمكن من التغلب على التحديات الكثيرة في سبيل تقدمنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولكن، نتيجة لعبء الدين المستمر، وانخفاض المساعدات الإنمائية بشكل كبير والعوائق الحمائية، وفي ظل المناخ السائد الذي يتسم بالتوتر وعدم اليقين على الصعيد الدولي، فإن الكثير من البلدان النامية، بما فيها غيانا، أصبحت أكثر تعرضا لعوامل الضعف، كما تأثرت بذلك آفاق النمو المرتقبة بشكل كبير. وإن فشل مؤتمر كانكون الذي عقد مؤخرا يجعلنا غير متفائلين بشأن المستقبل. وبات من الصعب على المجتمع الدولي الآن أن يبلغ أهداف إعلان الألفية التي حددتها هذه الجمعية قبل ثلاث سنوات.

إن مصير الأمم، ولا سيما الصغيرة منها مثل بلادنا، ليس في أيدينا فقط. فعملية العولمة جعلتنا ندرك تماما الحاجة إلى مزيد من التكافل والتعاون الدولي إن كان لنا أن ننحو من التهديدات العديدة لرفاهيتنا. وذلك التكافل هو الأساس للتعددية وللأمم المتحدة.

ولسن تحقق الخطاب الكثيرة التي تُلقى ولا الاستراتيجيات العديدة التي يجري وضعها من حين إلى آخر على أمل بناء السلام العالمي وتحقيق التنمية في العالم الشيء الكثير ما لم يعقبه عمل مناسب. ومن المؤسف القول إن إعلاناتنا المتكررة للنوايا لا تشفع بالأعمال، وهو فشل لا يفسره سوى الافتقار إلى الهدف الجدي من جانب الكثير من الدول الأعضاء. وعلينا أن نتجاوز المصالح الوطنية الذاتية للوصول إلى مستوى أعلى من التكافل وتعددية الأطراف. إنني أحث المجتمع الدولي على أن يعيد النظر في سياساته وأن ينظر بجدية في المزايا التي ينطوي عليها وجود نظام للعلاقات أكثر توازنا وإنصافا.

إن العالم الذي نعيش فيه الآن يستدعي تضامنا وتعاوننا أكبر على الصعيد الدولي، ولا أقل من ذلك. وعليه، لا بد لنا أن نضمن أن تتصدر هذه المثل مداولاتنا في الجمعية العامة وأن تتخذ خطوات عملية لضمان وتعزيز الأمم المتحدة بيتنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد بهارات ياغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارك رافالو مانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارك

وبعد أزمت عديدة في عقد التسعينيات، كان ثمة دعوة قوية لإصلاح الهيكل المالي الدولي تحقيقا لمزيد من الاستقرار للاقتصاد الكلي. إلا أنه يبدو أن إلحاح العملية قد تلاشى، مع أن خطر وقوع المزيد من الكوارث ما زال قائما. كما أن محاولات تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية التنمية قد تعثرت الآن، الأمر الذي يحرم بلدانا من أن يكون لها رأي أكبر في عملية صنع القرارات. بشأن القضايا التي تؤثر على رفاهيتنا. ولم يكن في مقدورنا كذلك تطوير نظام أممي فعال لحماية البلدان، ولا سيما الضعيفة والصغيرة، من انتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وما زال عالما يتعرض لطائفة متنوعة من التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وشهدنا مؤخرا سلسلة من المآسي الإنسانية المروعة. التي توفي عدة آلاف نتيجة لها. وإذا كان هناك درس نستفيد منه فهو أن العنف لا يحقق شيئا. وأن السبيل الوحيد لإيجاد حلول دائمة لتلك المشاكل من خلال الحوار والمفاوضات تدعمهما العدالة الاجتماعية. لذلك فإنه من الحتمي تعزيز الأمم المتحدة، تلك المنظمة القائمة على تعددية الأطراف التي ننتمي إليها جميعا، لنشر السلم والتنمية بشكل فعال.

لقد حان الوقت لكي يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي تكمن مسؤوليته الأولى بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ولا بد من توسيع عضوية المجلس، وتعزيز دور البلدان النامية في تلك الهيئة على نحو مناسب. وتحقيقا لذلك، فإن غيانا مستعدة لدعم ترشيح البرازيل والهند وأحد البلدان الأفريقية لشغل مقاعد دائمة في المجلس، إلى جانب تخصيص عدد مناسب من المقاعد غير الدائمة لبلدان نامية أخرى. إن ذلك التوسيع دون شك سوف يمكن المجلس من مواجهة التحديات التي تمثلها الصراعات القديمة والحديثة على السلم والتنمية في العالم بشكل أفضل.

وأذكر هنا مكافحة الإرهاب، الذي لم يعد يتورع عن مهاجمة منظماتنا. وفي هذا الموضوع بالذات، تظل مدغشقر على تضامنها العميق مع المجتمع الدولي في كفاحه ضد تلك الآفة. وعليه، فقد صدقنا على الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة النافذة بشأن مكافحة الإرهاب. ونغتنم هذه المناسبة لنوجه تحية إجلال لذكرى ممثلنا في العراق، الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو.

إن ما يبديه أميننا العام من روح الإبداع والشجاعة في الاضطلاع بمسؤولياته والتزاماته إزاء صون السلم والأمن الدوليين لجدير بدعم الجميع. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في تقريره والهادفة إلى تدعيم الأمم المتحدة. ونأمل أن نشهد تغييرات في منظماتنا تؤكد على أهمية الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع القرارات، فضلا عن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر شفافية.

وهذه الإصلاحات ضرورية من أجل حماية سيادة الأمم الصغيرة. ولا غنى لأن المصالح المشتركة لشعوب العالم يجب ألا يكون لها محفل إلا محفل الجمعية العامة. ونعرب عن تأييدنا لمقترحات رئيس الاتحاد السويسري، السيد كوشبان، الذي يطالب برؤية جديدة للأمن تعزز مشاركة الأفراد في العملية التداولية.

إن وجود أمم متحدة قوية يجعلها قادرة على إيجاد حلول لدمج المسائل الاقتصادية والاجتماعية في إطار سلام وأمن الشعوب.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم مبعث قلق بالغ. فالآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي العالمي مرت على جزيرتنا مرور الكرام، وهو نفس حظ عدد من البلدان الأفريقية الأخرى. والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة خلال العقد المنصرم قد حددت الاستراتيجيات وبلورت الأهداف من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. بيد

رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رافالومانانا، (تكلم بالفرنسية): إن منظمة الأمم المتحدة تقف عند مفترق طرق. وتعد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في وقت حساس من تاريخ المنظمة. ومع ذلك، يمكن أن تكون تلك اللحظة حاسمة بالنسبة لمستقبل المنظمة. وتمثل التطورات الأخيرة على الساحة الدولية دعوة إلى القيام بعمل يجبرنا على إعادة النظر في تنظيمها وقواعدها لتتمكن من خدمة جميع الأمم.

إن انتخابكم، سيدي الرئيس لرئاسة الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة سيسهم في تحقيق تلك الأهداف. أود كذلك أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على تفانيه في خدمة قضية السلم والأمن الدوليين، وعلى مساعيه الحثيثة لتحقيق ما فيه الخير المشترك للإنسانية.

لا يزال السلم والأمن الدوليين تحف بهما أخطار جسيمة، في الوقت الذي انتشرت الصراعات الداخلية والمواجهات بين الدول في مناطق عديدة من العالم. ونعتقد أن رفض تطبيق الالتزامات المفروضة على الدول بموجب القانون الدولي وانتهاك أحكام الميثاق أمران يدعوان إلى القلق الشديد. ولم يسبق لهذه المنظمة منذ تأسيسها أن واجهت أوضاعا مثل هذا الكم من الحالات والآراء المتباينة التي تهدد تحقيق أهدافها بصورة خطيرة. إن وحدة أعضاء مجلس الأمن وتماسكهم أمر أساسي من أجل تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وثقة الدول الأعضاء، وضمان فعالية هذه الهيئة التي أنيطت بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وين أونغ (ميانمار).

باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع، والتركيبية الذهنية لأفراده.

في الوقت نفسه، فإننا نواجه ما يفرضه علينا القرن الحادي والعشرون من تحديات على صعيد السياسات والقيم والاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية. فأفريقيا تعاني أكثر من سواها من القارات من فجوات رئيسية في هذه المجالات. وتضيق هذه الفجوات ليس بالعملية الهينة. ومهما يكن من أمر، فإن على أفريقيا أن تتصدى لتحديات المستقبل وأن تتحمل مسؤولية تطبيق الحكم الرشيد وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومستدامة.

إن مدغشقر اليوم بلد مختلف عما كان في السابق. فهي تسعى إلى إقامة ديمقراطية حقيقية تركز على سيادة القانون واحترام القانون الدولي. إن الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد، واللامركزية، ومشاركة السكان ودعم القطاع الخاص هي ركائزها الأساسية. واستعادة ثقة أصحاب المشاريع الاقتصادية وهيئة ظروف مؤاتية وآمنة لرجال الأعمال، وتقاسم المسؤوليات هي أمور أساسية، مع قيام الدولة بدور الميسر. تلك هي المقومات الرئيسية لأنشطتنا الاقتصادية.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مفتاح النجاح يكمن في اتباع النهج السليم. ولتشجيع الاستثمارات، سنت مجموعة من القوانين تستهدف خفض الرسوم والضرائب على استيراد السلع الرأسمالية. كذلك، أصبح للمستثمرين الأجانب الآن الحق في تملك العقارات.

من جهة أخرى، تم إبرام عدد من الاتفاقات لحماية الاستثمارات، ويجري إعداد اتفاقات أخرى. ونعرب عن عميق امتناننا للجهود التي تبذلها الجهات المانحة الوطنية والدولية. وأنا أدرك شخصياً أنه ليس من السهولة جمع

أن تلك الاستراتيجيات والأهداف تظل حبراً على ورق في غياب الموارد الكفيلة بترجمة الإعلانات المعتمدة إلى خطوات مشتركة، تلك الإعلانات التي طالما بثت آمالاً عظيمة لدى شعوبنا التي تعاني من الفقر المدقع.

ولقد حدد إعلان الألفية توقيتات زمنية لتنفيذ عدد من الأهداف المشتركة لكل الدول الأعضاء. وهذه الأهداف يمكن تحقيقها، وإن كانت لا تزال دون تحقيق. والشكل الجديد للتعاون الدولي القائم على الشراكات بين القطاعين العام والخاص يوفر هذه الفرصة، خاصة وأن لهذه العلاقة ثماراً يجنيها الطرفان.

لقد شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلانه الذي اعتمد في ٢ تموز/يوليه الماضي، على أهمية الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات. وقد تعهد المجلس رسمياً بتيسير ودعم إقامة ائتلافات بين الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمجتمعات اللامركزية والقطاع الخاص بغية النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة. وبلدي يشعر بالاعتباط لانتخابه رئيساً لائتلاف الأمم المتحدة للقطاعين العام والخاص من أجل التنمية الريفية ولاختياره أول بلد نموذج لهذا المشروع.

إن مدغشقر، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الأفريقية، لم تستفد من التوسع الاقتصادي العالمي، إذ لا تزال نسبة تربو على ٧٠ في المائة من سكانها تزرع دون خط الفقر، ولا يستطيع ٥٠ في المائة من السكان الحصول على مياه الشرب، ونتيجة لذلك، يموت ٥٠.٠٠٠ طفل سنوياً. وأنا لست بصدد إصدار أحكام هنا، لكنني على اقتناع بأن ثمة معضلة أساسية، فالماضي ليس حاضراً في سائر أنحاء العالم بقدر حضوره في قارتنا. ففي أفريقيا، يبرز الماضي

تعزيز القدرات، بغية إنجاز الأهداف التي حددناها لأنفسنا. نحن مستعدون للعمل بلا كلل، مستعدون للتغيير، مستعدون للانفتاح. لكننا نتمنى مزيدا من الدعم، ومزيدا من الانفتاح، وبالأخص نظرة جديدة ورؤية جديدة لقارتنا في إطار مجموعة الأمم هذه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العقيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

أصطحب العقيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العقيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أسوماني (تكلم بالفرنسية): يسعدني أيما سعادة أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني، مهنتا، باسم بلادي، اتحاد جزر القمر، وبالأصالة عن نفسي، السيد جوليان هنت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونحن على ثقة من أنه سيوجه عملنا إلى خاتمة ناجحة بما يتحلى به من حكمة وخبرة واسعة. ويسرني أن أؤكد له كامل تعاون ودعم وفد بلادي برمته.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للانفتاح الذي أبداه سلفه، معالي السيد يان كافان، طوال الدورة السابعة

الأمم المتحدة اللازمة للبلدان الفقيرة حين تكون مؤشرات الاقتصاد العالمي نفسه ضعيفة.

وأنا على اقتناع بأن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحسين التعاون فيما بينها في إطار الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي وسواها من المنظمات سوف تؤتي ثمارها المرجوة.

بيد أن هذا ليس بكاف. فمدغشقر مقبلة على الانفتاح. وآمل صادقا أن تحذو البلدان الأخرى حذوها في ذلك. لكن العالم لا يزال يحجم عن الانفتاح، وهذا ما لوحظ في مؤتمر كانكون. تُرى لِمَ لا يقتدي العالم بعملية التوسيع الأوروبية؟ ربما كان ذلك عسيرا ومكلفا، لكن نتائجه واعدة وإجراءاته معروفة بالفعل.

هل سيجد المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية رؤية مشتركة لمستقبل أفريقيا؟ إنني أعتقد شخصا أن الأوان قد حان لكي تتخذ الدول الكبرى خطوات نحو شراكة أكثر إنصافا. إننا نحصل على القروض والمنح والخبراء والبرامج، ولكن ماذا نقرأ في الصحف الدولية كل يوم؟ نقرأ عن أفريقيا، قارة منسية، وهذا صحيح للأسف الشديد. فنحن بعيدون عن مجالات الاهتمام الاستراتيجي لهيئات الفكر والبحث، وعن رؤساء الدول الكبرى، وعن كبار المسؤولين التنفيذيين للشركات الكبرى. وبعبارة أخرى، ما زالت أفريقيا ضحية للتهميش.

هل لدى المجتمع الدولي ثقة بالنسبة لمستقبل أفريقيا؟ أليس ثمة ضرورة ملحة لتطوير نظرة مختلفة إلى قارتنا؟

هذه الثقة موجودة لدينا نحن. فأهدافنا واضحة، لكن قدراتنا لا تزال ضعيفة. إننا بحاجة إلى مساعدة في مجال

وبطبيعة الحال، كما نلاحظ يوماً بعد يوم، فإن الإرهاب، بكل جنبه وعشوائيته، يزدهر في محيط الفقر ويحاول التعبير عن نفسه عن طريق العنف، مستغلاً الحلقة الأضعف في السلسلة العالمية. وهو لا يقيم وزناً لحدود أو عرق أو دين. وكما قال فخامة السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في خطابه أمام الجمعية العامة عن حق، فإن ضحايا الإرهاب موجودون أيضاً في بالي والدار البيضاء ودار السلام ومباسا ونيروبي وبغداد. لذلك، يجب أن نعمل من أجل حرمان تلك الشبكات التي لا تعرف حدوداً من أي فرصة للتقاط الأنفاس، وحتى لا ندع الجبن يُملئ قانونه على العالم ويدمر البشرية.

وإذا أردنا أن نحسن من مكافحة هذه الظاهرة، لا بد من أن نقدم الإرهابيين إلى العدالة، وأن نلزم أنفسنا بخوض معركة طويلة الأجل ضد الإرهاب ذاته. وتحقيقاً لذلك، لا بد من أن نكافح ضد الإحباط والإجحاف وأن ندعو إلى مزيد من التسامح واحترام الحق في الاختلاف وحق كل الشعوب في العيش بكرامة.

ولكن، في سعينا إلى دحر الإرهاب، يجب أن نحذر من أي نزعة للمساس بحقوق الإنسان، وأن نمتنع عن الربط بين الإرهاب وأي ديانات أو أقاليم بعينها. وفي حقيقة الأمر، إن ارتكاب مثل هذا الخطأ الفادح قد يُدخل العالم كله في حلقة مفرغة من الكراهية والانتقام والانزالية. وبلادنا قد صممت بحزم على منع ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وأنشأت الآليات المؤسسية اللازمة لهذا الغرض. وناشد المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم الفني والسوقي لمساعدتنا في إحراز مزيد من النجاح في هذه المعركة.

وكل بلدان العالم - من الشمال إلى الجنوب - تتشاطر الآن نفس المصير. فما من بلد أو شعب يستطيع أن يستغني عن الآخرين. فالتضامن ضرورة؛ والتكامل واجب.

والخمسین للجمعية العامة، التي ترأسها بما نعرف عنه جميعاً من اقتدار وبصيرة.

وأثني أيضاً على الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تفانيه في خدمة هذه المنظمة العالمية - ذلك الشعور الذي أثق بأن جميع الأمم تشاطرنه إياه.

وغني عن البيان أن التحديات أمامنا جسيمة، إذ يواجه العالم الكثير من التحديات بوتيرة متزايدة، مما يقتضي التزاماً متجدداً من الأمم المتحدة، وتعزيزاً لدورها. ولسوء الحظ، فإننا نشهد في كل يوم دليلاً على المخاطر التي تنطوي عليها تلك التغييرات. وفي هذا السياق، يشاطر بلدي، اتحاد جزر القمر، من خلدوا ذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للعنف والإرهاب العشوائيين في بغداد، ومن بينهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام.

حري بنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نشعر بالقلق إزاء ما آل إليه العالم. هذا العالم بات يتصف بالعنف والفقر واليأس - رغم أن العلم والتكنولوجيا لم يكونا بهذا التقدم ولا العالم بهذا الثراء من قبل. وانقسام العالم إلى بلدان متقدمة النمو وأخرى نامية لم يخفف من حدة مخاوفنا وهواجسنا المشتركة.

صحيح أن بلدان الشمال تتساءل أكثر فأكثر عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن، علينا أن نعترف بأن بلدان الجنوب، وإن كانت تشاركها هذه التساؤلات أيضاً، ما زالت تزرع أكثر فأكثر تحت وطأة الدين والحرب الأهلية وانعدام الأمن والفقر والأمراض المزمنة. ولذا، فإن السعي إلى استتباب الأمن والوثام في العالم يتطلب تركيزاً مستداماً على البلدان كافة من أجل عالم أكثر أماناً وتضامناً وإنسانية.

الصين والمغرب وفلسطين ومناطق أخرى. وفي ظل تلك الظروف، تواجه الدولة القمرية - كما قد يكون الحال بالنسبة لأي بلد آخر - كل الصعوبات المصاحبة لتحقيق تنمية حقيقية، رغبة منها في توطيد الديمقراطية.

واليوم، فإن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مطلبان لا بد لكل بلد أن يحترمهما. ومن الثابت عالميا أن الديمقراطية هي العلاج الأنسب لعلل البلدان والشعوب. ولكن من الثابت أيضا أنه، أيا كان العلاج، يجب أن تكون الجرعة مناسبة لعمر المريض وحالته البدنية، ومن الواضح أنه لا بد من مراعاة الآثار الجانبية المحتملة. ولذا، يجب أن يُساعد كل بلد على التحرك بالخطى المناسبة له على طريق الديمقراطية، مع مراعاة تاريخ كل شعب وتقاليد.

إن حوار الثقافات - الانفتاح على الآخر - يجب أن يكون مصدر إلهام دائم في الالتزام بحياة دولية سلمية ومسؤولة. وتعددية الأطراف - التي هي الضمان لمشاركة كل دولة في تقدم العالم - يجب حمايتها وتعزيزها. ولذلك، نؤيد مقترحات الأمين العام، السيد كوفي عنان، لإعادة هيكلة هذه المنظمة بحيث تكون فعالة ويمكنها أن تتصدى للتحديات الراهنة. وبهذه الطريقة، تسترد الأمم المتحدة سلطتها الأخلاقية وتصونها بصورة تدريجية. أما بالنسبة لمجلس الأمن - تلك الهيئة المناط بها صون السلم والأمن - فيجب إصلاحه ومواءمة دوره. وذلك شرط أساسي لضمان نجاح مهامه المختلفة.

وإن أريد لعالمنا في تطوره أن يكون متوائما ومستقرا - يجب أن يهتم بأمر أضعف المناطق والبلدان الأقل حظا وأن يراعيها. ومن بين تلك البلدان، تستحق الدول الجزرية الصغيرة اهتماما خاصا حتى يمكننا تضييق الفجوة الإنمائية الكامنة في موقعها الجغرافي فالتنمية الاقتصادية وحدها - وبالتالي التضامن الحق بين البلدان الغنية والفقيرة - هي

لكن، علينا أن نعترف ونؤكد مرة أخرى أنه لا يمكننا أن نتكلم اليوم حقا عن الأمن في عالم من الفقر. لا يمكن أن نتكلم عن السلام إن لم نضمن التنمية الاقتصادية والرفاه للشعوب كافة. ولا يمكن أن يسود الوئام والديمقراطية في العالم إذا تفشت فيه مظاهر عدم المساواة والتفاوت التي تترك قطاعات كاملة من سكان العالم في حالة من التوحس والشك والنسيان.

لقد نسينا أن الإنسان يجب أن يكون محور كل شواغلنا. ولسوء الطالع، فإن الشعور العام بالتوحس - ذلك الخوف اليومي الذي نكابده جميعا - يذكرنا بصورة حية بحقيقة أن الإنسان أيا كانت مكانته الاجتماعية فهو معرض للأخطار، وأنه يحتاج إلى الآخر كيما يطمئن ويواصل البقاء.

غير أن عدم الأمان هذا الذي يسبب قلقا شديدا في أنحاء العالم، ويجعله يبدو هشاً للغاية، له أسباب متنوعة. ويجدر بنا أن نتساءل في ضوء الحاضر عما إذا كان من الحكمة على مدى التاريخ أن نفرض التعايش - ولو قسرا - على قوميات مختلفة، دون أن يبذل أي جهد لغرض الرغبة المشتركة في العيش معا.

لذلك، فلا عجب لوجود مشاكل عرقية واحتكاكات بين قوميات مختلفة تتعايش في العديد من دول العالم، وأن يكون ذلك مصدرا لعدم الاستقرار وعدم الأمان. ويُظهر ذلك خطورة عدم احترام الاختلافات وحتى سمات كل شعب في إطار التطور المتوائم للعالم.

إن البلدان والشعوب في كل أرجاء العالم تبحث عن سلامتها وسيادتها وهويتها. وهذا يولد طبعاً، وفي أغلب الأحيان، تهديدات للسلم والأمن. ونفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج في كل مكان. وبلدي - اتحاد جزر القمر - الذي لا يزال حتى اليوم ضحية لماضيه الاستعماري - شاهد بليغ جدا على ذلك. ولكن هناك حالات مماثلة، خاصة في

جمهورية جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، اللذين ما فتئا يبديان ثقة بالشعب القمري ويقفان بجانبه في إصراره على تحقيق الاستقرار والرفاه لكل المواطنين. فنحن معا لدينا الفرصة لضمان عالم أكثر عدالة وأكثر إنسانية. ولا بد من التغلب على أوجه الضعف في النظام الدولي، وعلى العمى والصمم، والشبكات المشؤومة والانتحارية، بما يسمح بيزوغ ضمير دولي، ليكون ضمانا للوحدة والسلام والتضامن. إن العالم يحتاج إلى كل فرد منا، وكل بلد، وكل اختلاف، لضمان مستقبله. فلنتعهد كلنا، بعزم وإصرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب العقيد أزالى أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس بوركينافاسو.

اصطُحِب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كومباوري (تكلم بالفرنسية): إن الأحداث الخطيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين حاليا والمتمثلة في الصراع المسلح والإرهاب والفقر والمرض والممارسات التجارية المحففة - تستصرخ بإلحاح وقوة ضمير البشرية، وفي المقام الأول، ضمير قادة العالم. وبدافع من ذلك،

الضمان للاستقرار والسلام في العالم. وبذلك، يتم توطيد وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - وهو مشروع طموح كانت ولادته في أفريقيا على أيدي الأفارقة ومن أجلهم - يجب أن يصبح واقعا يدعمه الجميع وأن يعود بالفائدة على الجميع. وتشكل الديون عبئا حقيقيا يثقل كاهل الاقتصادات النامية بالفعل - ولا بد من محاصرته والتغلب عليه حتى تتحرر بلدان الجنوب وتكتسب القدرة على المشاركة الحقيقية في تكوين الثروة العالمية. ولكن، بغية دعم بقاء ونشوء اقتصاداتنا، يجب أيضا أن نضع حدا للإعانات المقدمة للمنتجات الزراعية في بلدان الشمال، وأن ندع السوق تعمل بحرية. وبلداننا تسعى إلى الدعم وتحتاج إليه حتى يمكنها الخروج من التهميش الاقتصادي. وأصولنا وقدراتنا الكامنة تستحق أن تنال قدرها. ويجب تشجيع جهودنا.

إن بلدي - الذي يؤمن بقدرة أفريقيا على التكفل بذاتها - يواجه مستقبله بعزم وشعور بالمسؤولية. ولا أعتقد أن من المفيد أن نسترجع التقلبات التي شابت التطور التاريخي في بلدي - وخاصة في السنوات القليلة الماضية - حيث وقعت أزمة انفصالية ذات عواقب مأساوية. واليوم، أرحب بعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي وبالتقدم الكبير المحرز. ونحن ندين بذلك النجاح للحكمة القمرية، والضمير الوطني والمساعدات المتعددة الأشكال من جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف. واليوم، مازال يتعين علينا أن ننشئ المجالس النيابية. ولكن القمريين مقتنعون بأن التنمية الاقتصادية الحقيقية هي وحدها التي تضمن التماسك الوطني وتكفل المستقبل الآمن.

ودعم المجتمع الدولي أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وأشكر البلدان والمنظمات الشريكة، ولا سيما

الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والمالية لوسط أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، على سبيل المثال لا الحصر، في إدارة العديد من الصراعات وتسويتها، ورغم بعض قصص النجاح، مثل إعادة السلام إلى أنغولا وسيراليون، وبصورة أعم في منطقة البحيرات الكبرى، فإن الموجة الكاسحة للصراعات المسلحة والتوترات وعدم الاستقرار تهدد بأن تصبح ظاهرة مستمرة.

ففي العراق، وبالنظر إلى التطور المأسوي للأحداث، فإننا نرى أنه لا بد من وضع المنظمة مرة أخرى في صلب المسؤوليات الرئيسية سواء من خلال تحديد العملية السياسية الانتقالية بعيدا من أية وصمة بالاستعمار أو من أجل إعادة بناء البلد.

وفي الشرق الأوسط، حيث يؤدي تصاعد العنف وتغنت الأطراف المتحاربة إلى إثارة المخاوف من حدوث الأسوأ كل يوم، فإننا نعتقد بأن خريطة الطريق توفر فرصة للخروج من هذه الأزمة. ومع ذلك، فإنه ما لم توجد هيئة دولية لمتابعة ورصد الأحداث على أرض الواقع، لن يكتب النجاح لأي اتفاق بشأن هذا الصراع الرئيسي.

ولا يفوتنا أن نذكر الحالات في كوت ديفوار وبوروندي والسودان والقرن الأفريقي. وأقل ما يمكن قوله عن هذه الصراعات أنها تبقى مصدر قلق، بالرغم من جميع الجهود التي تبذل لتسويتها. ومن الواضح، أنه بالنظر إلى تاريخ الأزمة السياسية في كوت ديفوار وجغرافيتها، فإنها تمثل مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لنا، خاصة بعد الأحداث التي وقعت بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. فإلى جانب عواقبها التي لا تحصى من حيث الخسارة في الأرواح البشرية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأضرار الاقتصادية

حضرت أمام هذه الجمعية لكي أتشاطر مع قادة العالم الآخرين شواغلنا المشتركة سعيا إلى إيجاد ردود مناسبة تعيد الثقة والأمل إلى البشرية.

وبالنظر إلى أهمية هذا التجمع، فإن انتخاب السيد هنت لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين يمثل من جميع النواحي تحية ورمزا للشرف الذي حظيت به أمة فنية وصغيرة، هي سانت لوسيا. وذلك تشريف لنا أيضا وتشريف للدول الصغيرة التي ترى في هذا التكريس تأكيدا لمراعاة الأمم المتحدة لمفهوم المساواة في السيادة بين الدول.

إننا نعرب عن نفس المشاعر للسيد جان كافان سلف السيد هنت.

ومع ذلك، لا بد لنا أن نسلم بأن جميع توقعاتنا بشأن هذه الدورة ستكون أوهاما إن لم نؤيد أنشطة الأمين العام تأييدا كاملا. ولذا، أود أن أهنئ السيد كوفي عنان رسميا على التزامه النشط بقضية السلام والعدالة، وأن أؤكد من جديد ثقتنا التامة فيه وتشجيعنا الصادق له. وذلك ينسحب بصفة خاصة على هذا العام الذي تعرضت فيه منظماتنا لاختبار قاس وأذى ظالم من جراء الهجوم البشع الذي وقع بتاريخ ١٩ آب/أغسطس على مكتب الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بحياة عدد من الموظفين، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد سيرجو فييرا دي ميلو. وتود بوركيننا فاسو أن تحيي ذكراهم مرة أخرى.

إن اضطرابات عصرنا التي يعكسها ازدياد بؤر التوتر والأزمات، وطغيان طابع التطرف على الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والفقر المتزايد وانتشار الأمراض تقنعنا تماما بأنه لا بد من أن يبقى التضامن الدولي نشطا إن أردنا أن نكفل لعالمنا الاستقرار والأمن المنشودين. والواقع، أنه رغم المشاركة والجهود التي لا تنكر للأمم المتحدة؛ والمنظمات

على القطن يسري أيضا على معظم المنتجات الزراعية للبلدان النامية. وعليه، لا بد أن نعمل على تصويب تلك المظالم.

إن واجب التضامن من أجل التنمية واجب أخلاقي لبلدان الشمال. وذلك التضامن هو استجابة ضرورية وملحة إزاء الفقر المدقع لسكاننا، خاصة وأنها تنصب على الشعوب أكثر من الحكومات. وهذا لا يعني إطلاقا التكفل بشؤون البلدان النامية وإنما ينبغي مساعدتها على تولى المسؤولية عن مستقبلها. أما بالنسبة لأفريقيا، فقد أصبحت ترى أن خلاصها يكمن في التنمية الذاتية المحلية وبالتالي قررت أن تتولى زمام مصيرها بيدها. وذلك هو مبرر وجود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ستكرس لها الجمعية العامة نقاشا رفيع المستوى في المستقبل القريب.

ويلاحظ أنني شخصيا أولي اهتماما كبيرا لمشاكل التنمية. وأؤمن إيمانا عميقا بأن التنمية من خلال توسيع فرص العمل والقضاء المطرد على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام، ومن ثم بقاء البشرية ذاته. وهذا الاقتناع أدى بي إلى أن اقترح على منظمة الوحدة الأفريقية - الاتحاد الأفريقي لاحقا - جنبا إلى جنب مع منظمة العمل الدولية، النظر في مسألة فرص العمل ومكافحة الفقر في أفريقيا. وقد عقد اجتماع وزاري في واغادوغو في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لبحث هذه المسألة بمختلف مظاهرها بغرض تنمية الوظائف كوسيلة للقضاء على الفقر في أفريقيا.

واقناعا من الاتحاد الأفريقي بضرورة النظر في تلك المسألة على أعلى المستويات، فقد قرر في مؤتمر القمة في مابوتو أن يعقد في واغادوغو في العام المقبل، مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات بشأن الموضوع ذاته. وبالنسبة للزعماء الأفارقة، سيعني ذلك أن تحويل التزامهم

والمالية، فإن تلك الأزمة الخطيرة أظهرت الترابط الشديد في منطقتنا دون الإقليمية. وهذا سبب آخر للتعجيل بالتكامل. ولذا، نجدونا أمل عميق في أن يعود السلام الدائم إلى كوت ديفوار في أقرب وقت ممكن من خلال تنفيذ اتفاق ميناس - ماركوسيس.

ويقلقنا بنفس القدر ذلك التشبث الذي يهاجم به الإرهاب المجتمع الدولي ويتحداه، بينما يستخدم قدرته على التحايل بمظاهر مختلفة للمراوغة من أعقد الترسانات وأكثرها تطورا، والتي أنشئت لاحتوائه. وبالنظر إلى تعقد هذه الظاهرة وفداحة العقبان التي يتعين التغلب عليها، فإن العمل الفعال الوحيد إنما يكمن في القيام برد جماعي لما أصبح يشكل تهديدا للجميع. وفي خضم هذا الكفاح المرير، لا حاجة بنا إلى القول إن بوركينافاسو تقف مع الحضارة ضد الهمجية. فهي تلتزم بهذا الموقف وتشارك دونما تردد في تدابير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لا سيما القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

مع ذلك، وإن كنا ندين الإرهابيين بجميع أشكالهم، علينا أن نعترف، بأن أحد مصادر تلك المأساة هو بأس بعض الشعوب التي تقع ضحية ما لا يحتمل من الإحباط والظلم اللذين لا تجري معالجتهمما بالسرعة الكافية. ولذلك، لا بد لنا أن نرحب برفض معظم البلدان في كانكون للممارسات التجارية الظالمة التي تمنح إعانات لآلاف من المزارعين في الشمال بينما تهيم الموت المحتوم للملايين من الفلاحين في الجنوب. ولذلك السبب أيضا، سنكثف دفاعنا بالنيابة عن زارعي القطن الأفارقة بينما تزداد انحرافات السوق أكثر فأكثر. وعندما نعرف أن إنتاج القطن، الذي يمثل جزءا ضئيلا من النشاط الاقتصادي للدول الصناعية، هو عنصر رئيسي في سياسات خفض الفقر وعامل أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول غرب ووسط أفريقيا، يمكن تقدير مدى الضرر الذي يلحق بنا. وما يسري

للحالة الإيكولوجية الدولية وتأثيرها المدمر على التنمية، فإنها تؤيد فكرة إنشاء هيئة متخصصة للبيئة تابعة للأمم المتحدة، التي اقترحها الرئيس جاك شيراك في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وختاماً، فإن إدراكنا الجلي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وبالدرجة الأولى الالتزام الذي تعهدنا به لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والجوع والأمية، يبشر بمجتمع أكثر سلماً وإنصافاً. ونحن نؤمن بأنه ينبغي لنا أن نوجه أعمالنا دائماً وفي كل مكان إلى حيث يوجد الأمل والمثابرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس بوركينافاسو على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بليز كومباري، رئيس بوركينافاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأنورابل بيير شارل، رئيس وزراء كمنولث دومينيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء كمنولث دومينيكا.

اصطحب السيد بيير شارل، رئيس وزراء كمنولث دومينيكا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة الأنورابل بيير شارل، رئيس وزراء كمنولث دومينيكا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

بإيجاد فرص عمل إلى برامج واستراتيجيات محددة وواقعية كوسيلة جيدة لمكافحة الفقر في أفريقيا.

وسيسبق ذلك المؤتمر منتدى للمجتمع المدني سيقدم فيه أرباب العمل والموظفون والمنظمات غير الحكومية والأفارقة في الشتات والمؤسسات والشركاء في التنمية إسهاماتهم في تفكيرنا الجماعي.

إن التقدم والاستقلال والسلام قيم ملازمة للديمقراطية. وتعمل جميع الأمم والشعوب للوفاء بذلك المطلب الذي لا مناص منه. ولأكثر من عقد، ما فتئت بوركينافاسو تتمسك بثبات بسيادة القانون، متمثلة في التعددية السياسية والحكم الرشيد وقوة المؤسسات التي تكفل حقوق الإنسان. ونحن نواصل السير على درب الديمقراطية هذا، اقتناعاً منا بأن لا شيء يفوقه أهمية. وينبغي أن ينسحب هذا المطلب على الجميع - الشعوب والأمم والمنظمات الدولية.

وبذلك، فإن إصلاح الأمم المتحدة الذي طال انتظاره، مع إضفاء سمة الديمقراطية على المؤسسة وهياكلها وعملياتها، وهو الهدف الرئيسي - سيصبح أمراً حتمياً. ويجب أن تولي مسؤوليات أكبر وأفضل لجميع الأمم، صغيرها وكبيرها وأن تتجنب الاستبعاد، كذلك الذي تعاني منه جمهورية الصين في تايوان منذ ٣٠ عاماً. فليس هناك ما يبرر إبقاء ذلك البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة خارج الأمم المتحدة.

ونحن ندرك تماماً فداحة وتعقد المشاكل التي تلم بالحياة الدولية، ولكنها ليست عقبات كأداء. فهل من شك في أنه رغم هذه المشاكل والأخطار، يستطيع العالم أن يجدد ذاته إذا اتفقنا على ترتيب طموحاتنا وجهودنا تحت رعاية الأمم المتحدة؟ وفي ذلك الصدد، فإن بوركينافاسو، وهي إحدى بلدان السهل الأفريقي، إذ تدرك التدهور المستمر

الأصليين والإرهاب والجريمة العالمية والشح المتزايد للمياه العذبة والاحترار العالمي وانتشار الأسلحة الخفيفة، وهو ما يهدد البلدان المسالمة مثل دومينيكا والانتشار النووي والصراعات الأهلية المسلحة وما يترتب عليها من وجود اللاجئين، والاتجار بالبشر وقواعد التجارة المحففة التي تسهم في زيادة الفقر في البلدان النامية.

وكل هذه المشاكل تتطلب وجود منظمة متعددة الأطراف وقوية وفعالة تتمتع بثقة واثمان شعوب هذا الكوكب، وتكون قادرة على وضع النهج الجماعية لإيجاد بعض الحلول.

ولقد تغير العالم بشكل كبير، ولكن المؤسسات الحالية للحكم العالمي - أي الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - تواصل العمل على أسس سياسية واقتصادية عفا عليها الزمن. ويتواصل تآكل شرعية الأمم المتحدة وفعاليتها ومصداقيتها في وجه "العجز الديمقراطي" الذي كان جزءاً لا يتجزأ من التصميم الأصلي ولكن يجب معالجته الآن.

إن إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة أمر لا غنى عنه لاستعادة السلطة الأخلاقية المفقودة نتيجة للفشل في إنفاذ القرارات. والحكم الفعال القائم على مبادئ المساءلة والشفافية لشعوب الدول الأعضاء هو هدف نصبو جميعاً إلى تحقيقه ويجب أن نسعى إلى ذلك.

وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام بلدنا الكامل تجاه الأمم المتحدة ودعمنا لها.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام والموظفين الآخرين في الأمم المتحدة ومواطني العراق الذين قضوا نحبهم أو أصيبوا بجراح في المأساة التي حدثت في بغداد

السيد تشارلز (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهنئة حارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيساً لهذا المحفل العالمي الموقر، متمنياً لكم النجاح خلال فترة رئاستكم. إن انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة هو بالفعل شرف ومصدر فخر لكل شعب سانت لوسيا، وأيضاً لإخوانكم في منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية وأمريكا اللاتينية.

إن رئاستكم بذلك هي رئاسة كاريبية - أمريكية لاتينية وسيكون سحلكم من الحصافة والمهارات الدبلوماسية مهما جدا وبالتأكيد في تحقيق الأهداف السامية التي تسعى جميع أمتنا وشعوبنا إلى تحقيقها.

وأعتنم هذه الفرصة لكي أهنئ سلفكم، معالي السيد يان كافان على قيادته للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وهي دورة أبرزت بوضوح التحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في هذا العقد.

ويؤكد لكم وفد كمنولث دومينيكا كامل تعاونه وتأييده. وتوجهه ببالغ التقدير إلى أميننا العام، السيد كوفي عنان، على جهوده التي لا تكل لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وفعالية.

وعبر الأشهر التسعة الماضية، صارت أهمية الأمم المتحدة قضية ساخنة في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نقدر جميعاً أنها تظل المؤسسة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة التي لها القدرة على التصدي لتلك المجموعة المعقدة من المشاكل العالمية في القرن الحادي والعشرين والتي تتراوح من السلام والأمن إلى التنمية.

يواجه عالمنا اليوم شبكة من المشاكل المعقدة تهدد الأمن العالمي. ومن بين هذه المشاكل، التي تتطلب اهتماماً ملحا من الأمم المتحدة، وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وأمراض أخرى والفقر وهميش السكان

الأموال، وقانون تبادل المعلومات. وسن هذه التشريعات أسهم إلى حد كبير في تعزيز النظام التشريعي للمصارف العاملة في قطاعنا المالي فيما وراء البحار، وفي جهود مكافحة غسل الأموال.

ونرحب بمساعدة الكومنولث في استعراض نظامنا القانوني لمواءمته مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن إسداء النصح للجنة مكافحة الإرهاب.

وتبرز الأعمال الإرهابية العديدة التي ارتكبت هذه السنة في إندونيسيا وكينيا والمملكة العربية السعودية والمغرب والعراق الأهمية الحاسمة لتكون يقظين ومستعدين لإدارة أية أزمة ناجمة عن هجمة إرهابية. وناشد الدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها التعاونية في هذه الحرب العالمية لمكافحة الإرهاب وضمن تعزيز قدرات الدول الصغيرة عن طريق نقل المعلومات الاستخباراتية إليها، وتكنولوجيا الرصد والتدريب على استراتيجيات الوقاية.

ولقد ساعدت سنة الأمم المتحدة الدولية للمياه النقية المجتمع العالمي على تركيز اهتمامه على ملايين الفقراء الذين يفتقرون إلى مصادر المياه النظيفة. ودومينيكا إحدى جزر البحر الكاريبي التي تنعم بمصادر مياه عذبة وفيرة، يعزى الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى المعدل الكبير لتساقط الأمطار. وخبرتنا في مجال المحافظة على جبالنا وأحراجنا، التي تسهم في بقاء المياه الجوفية، واحدة من الخبرات الكثيرة التي تتوفر لشعبنا المستعد لتقاسمها مع المجتمع العالمي.

وتواجه البشرية تحديا كبيرا حيث أن ندرة المياه العذبة تصبح حقيقة في هذا القرن. والواضح أن ذلك مجال لعمل عالمي بناء تظطلع به الأمم المتحدة. فنأمل أن يظل شاغلنا واهتمامنا حيال المياه العذبة جزءا أساسيا من التزامنا المتواصل بأهداف الألفية للتنمية.

في شهر آب/أغسطس الماضي. ونشاط الأمين العام وموظفيه الحزن ونقدم أحر تعازينا للأسر المكلمة.

والآن أصبحت عودة السلام والاستقرار إلى العراق مسؤولية جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وإذا توجب على المجتمع الدولي أن يقبل هذه المسؤولية الهامة ويتحملها، عندئذ لا بد أن نلتزم بدور أكبر للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الاستقرار في العراق يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بنقل السيادة إلى العراقيين، الذين يجب عليهم أن يتحملوا بمفردهم المسؤولية عن مستقبلهم. ولا بد لقوات التحالف أن تعطي ولاية واضحة للأمم المتحدة من أجل إنشاء قوة متعددة الجنسيات، وتكون بطبيعة الحال تحت قيادة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، كي يتسنى ضمان تحقيق الأمن في العراق.

وفي حين ينصب تركيز المجتمع الدولي على استعادة السلام والأمن في العراق، لا يمكننا أن نغض الطرف عن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط. وإن وفدي يؤيد خريطة الطريق من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، ويدعو إلى إزاحة العقبات التي تعوق العملية. ونؤيد الحل الرامي إلى إنشاء دولتين بصفته الآلية الوحيدة من أجل إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. ولا بد أن تلتزم دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء، بوقف إطلاق النار والعودة إلى الالتزامات المتفق عليها. بموجب إطار عمل خريطة الطريق.

وتري دومينيكا أن الحرب ضد الإرهاب الدولي تظل أولوية نظرا للرعب الناجم عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد، اتخذنا خطوات كثيرة للامتثال للالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذه السنة سن برلماننا قانونا لمنع تمويل الإرهاب، يكمل تشريعين سابقين يتعلقان بمنع الإرهاب، هما قانون غسل

وفيما نكافح من أجل القضاء على طابعنا الاقتصادي القائم على محصول واحد، وهذه هي البقية الباقية التي ورثناها من فترة الاستعمار، عقدنا العزم على إرساء أسس مستقبلنا الاقتصادي في المجالات التالية: الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة، والسياحة غير الضارة بالبيئة، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية وإدارة مصادر المياه. ويستند عزمنا على بناء نظام اقتصادي جديد إلى تأكيد مبدأ تحمل المسؤولية عن تنميتنا.

وتتطلب جهودنا المبذولة من أجل إعادة تصميم اقتصادنا أن يستكملها استثمار أجنبي مباشر جديد، وتحويلات من المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا وتعميق التعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني العالمي. ونظّل نأمل أن يترجم شركاؤنا المانحون، في غضون وقت قريب، التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعهدوا بها في مونتيري السنة الماضية، إلى أعمال لأن تلك الالتزامات أصبحت ذات أهمية حاسمة لإعادة بناء الاقتصاد في العالم النامي قاطبة.

وبصوت عال، لا نزال نطالب بمعاملة خاصة وتفضيلية في ميدان التجارة. ولم تكن نتيجة اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون مشجعة. ونشارك الدول النامية الأخرى في الدعوة إلى وضع نهاية للدعم الزراعي أو تخفيضه بدرجة كبيرة في العالم المتقدم النمو.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لعقدته الجلسة العامة الرفيعة المستوى المتعلقة بتنفيذ إعلان الالتزام المعني بالفيروس/الإيدز يوم الاثنين في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ولن يكتب النجاح لهذا الاجتماع إلا إذا جدد عزم الدول الأعضاء على إيلاء أولوية عليا للجهود الوطنية المتكاملة الرامية إلى مكافحة المرض،

وبالفعل يسر وفدي التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية خلال السنة الماضية. لقد تقدمنا خطوة أخرى قربتنا من المعاقبة على جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ولهذه السنة أهمية بالنسبة لكومنولث دومينيكا لأننا نحتفل باليوبيل الفضي لنيلنا الاستقلال السياسي، فضلا عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعضويتنا في الأمم المتحدة. لقد اكتسبتنا خمسة وعشرون عاما من بناء الدول بعض الخبرة في الساحة العالمية ومكنتنا من بناء أساس للسنوات الـ ٢٥ القادمة من أجل التنمية الوطنية.

وبصفتنا شعبا محبا للسلام، ننظر بعين التقدير البالغ لحق تقرير المصير، والتعبير التام والترية وغير المعوق عن إرادة الشعوب. ونؤكد من جديد التزامنا بحكم القانون، والحكم الرشيد على جميع المستويات، وترسيخ تقليدنا الديمقراطي المديد.

إن دومينيكا وأخواتها الجزرية سانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا وجامايكا هي دول جزرية تتأثر سلبا ببرنامج الموز الذي وضعته منظمة التجارة العالمية والذي سيضع نهاية لأفضليات وحصص الموز المصدر إلى الاتحاد الأوروبي. فالإلغاء الوشيك لحصة الموز في نهاية عام ٢٠٠٥ يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد أزمة اقتصادية في دول الجماعة الكاريبية هذه. لقد فقد الآلاف من المزارعين في هذه الدول الجزرية الأمل وتخلوا تماما عن إنتاج الموز، الأمر الذي أسفر عن هبوط صادرات الموز بنسبة ٦٠ في المائة، وترك أثرا سلبيا على وفوراتنا الوطنية.

وفي دومينيكا، اقتضت هذه الحالة تنفيذ برنامج للتشف، بالترافق مع عقد اتفاق صندوق النقد الدولي. بيد أننا نعمل بلا كلل لتهيئة الظروف لتحقيق الانتعاش والتحول الاقتصاديين.

شعب دومينيكا الأصلي، وهو شعب الكاريب، بعض مكاسب هامة خلال هذا العقد. وتشمل هذه المكاسب إقامته صلات مع غيره من الشعوب الأصلية في مختلف القارات، وتوحيد مجموعة من منظمات الشعوب الأصلية بالكاريبي، وإنشاء الحكومة إدارة لشؤون الكاريب.

وما زالت الشعوب الأصلية حول العالم تواجه التهميش وتتعثر في الفقر المدقع. ويجب على المجتمع العالمي أن يُظهر مزيداً من الاستجابة لتحسين أوضاعهم بتقديم مزيد من المساهمات السخية لصندوق التبرعات.

ونرحب بتقرير الأمين العام الأول عن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ونرى من المشجع كثيراً عدد الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الأفريقي لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكة، علاوة على الخطوات الجزئية المتخذة صوب المواءمة بين أنشطة الأمم المتحدة وأولويات الشراكة المذكورة. ونثني على الاتحاد الأفريقي وعلى الدول الأفريقية لجميع الجهود المبذولة من أجل تعزيز زخم المنظمة.

وتؤكد دومينيكا مجدداً دعمها المستمر للجهود التي يبذلها أشقاؤنا وشقيقاتنا في أفريقيا من أجل تحمل المسؤولية كاملة عن التنمية لديهم.

وفي آب/أغسطس القادم، سيعقد في موريشيوس الاجتماع الدولي لاستعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يتناول هذا الاجتماع مستقبل دول العالم الجزرية الصغيرة النامية وسيشكل مناسبة تاريخية تحصل فيها دومينيكا وجميع الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة أحياناً على الدعم الدولي الذي هي في أمس الحاجة إليه، للتصدي لمجموعة متنوعة من نقاط الضعف التي تعاني منها.

الذي يفتك بالشباب والبالغين في الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي.

ولقد وضع كومولث دومينيكا خطة عمل مدتها خمس سنوات لتوجيه جهودنا نحو إدارة آفة الفيروس/الإيدز، ونزيد من جهودنا لكفالة استجابة وطنية منسقة وتشاركية بحيث يشارك فيها أطفال المدارس والعمال والقطاع الخاص وقطاع المتطوعين.

وأود أن أنوه أيضاً بالمبادرة الكبرى التي اتخذها الرئيس جورج دبليو بوش لخوض حرب عالمية ضد الفيروس/الإيدز. وهذا التزام جريء وأكد يوفر موارد مالية تلمس الحاجة إليها في الحملة العالمية، ولا سيما في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أثنى أيضاً على الجهود الهائلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. والدول الأعضاء وبرامج هذه المنظمات التابعة للأمم المتحدة تستحق موارد إضافية من المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخاصة والشركات عبر الوطنية إذا أردنا أن نتوقع تحقيق مستويات أعلى من الفعالية ونتائج أكثر إيجابية فيما يتصل بالوقاية من الفيروس/الإيدز.

وفي عام ٢٠٠٤، سيصل العقد العالمي للسكان الأصليين إلى نهايته. وقد اتسم هذا العقد بالأهمية لأنه أبرز، للمرة الأولى منذ أن وصل كولومبس إلى الأمريكتين، مدى تهميش السكان الأصليين في العالم. وبالرغم من أن العقد لم يحقق إلى حد كبير ما كان متوقعا له، فقد حقق نتيجة إيجابية واحدة، هي على وجه التحديد، زيادة وعي المجتمع الدولي باستمرار نكبة السكان الأصليين في العالم. وقد حقق

وخاصة من الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المؤتمر.

ويود وفد كمنولث دومينيكا مرة أخرى أن يتطرق إلى مشاركة جمهورية الصين في تايوان في أعمال الأمم المتحدة.

لقد برهنت تايوان على استعدادها لتقديم الكثير من المساعدات المطلوبة للبلدان في أنحاء العالم، بما في ذلك تقديم الإغاثة للبلدان التي مزقتها الحروب وخربتها كالعراق وأفغانستان. وتدعو المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة جميع الدول المحبة للسلام إلى الانضمام للمنظمة ومن ثم تجربنا على النظر في مشاركة شعب تايوان البالغ تعدادده ٢٣ مليون نسمة.

وقد أظهرت مشكلة المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) بما فيه الكفاية أن عدم إدماج جمهورية الصين في تايوان ضمن الجهود الدولية لمواجهة التحديات العالمية لن ينجح عنه سوى إعاقة إحراز التقدم صوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة النبيلة. ويجب تناول الحالة المتعلقة بجمهورية الصين لكفالة أن يكون الإسهام أكثر جدوى في السلام والأمن واستئصال الفقر في العالم أجمع.

وختاماً، تكرر دومينيكا نداءها لتكوين شبكة عالمية جديدة لإصلاح التفاوتات التي تحدثها قوى العولمة المندفعة. ونحث المجتمع الدولي على الاحتشاد وراء راية تعددية الأطراف ودعم المبادرة الشجاعة التي تقدم بها رئيس الجمعية العامة جوليان هونتي لجعل التنمية والعناصر المرتبطة بها، واستئصال للفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، المحور الرئيسي لأعمال دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين.

كما ندعو لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في السعي للتوصل إلى حل سلمي للصراعات في العراق وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولأن يقدم المجتمع الدولي

ويشرف دومينيكا أن تستضيف في الأسبوع المقبل اجتماعاً لخبراء التنمية المستدامة الذين سيضطلعون بتقييم أداء مؤشرات برنامج عمل بربادوس. ويتسم مؤتمر موريشيوس بأهمية خاصة بالنظر إلى التهميش الذي تعانيه البلدان الجزرية الصغيرة النامية من جراء قواعد منظمة التجارة العالمية وعملية تحرير التجارة.

ولا بد أن يولي المجتمع الدولي مزيداً من الاهتمام لأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. فقد أسهم التكيف الفجائي مع تحرير التجارة والنظام التجاري الذي وضعته منظمة التجارة العالمية في الإهمار الاقتصادي بكثير من الدول الجزرية الصغيرة. ويتطلب تفادي الانزلاق السريع إلى منحدر اقتصادي وحدوث تفسخ اجتماعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية قبولاً أوسع نطاقاً وتفهماً لمطالبتنا بمعاملة خاصة وتفضيلية في الساحة التجارية.

ويرى الوفد الدومينيكي أن علينا التزاماً بأن نكون مسؤولين أمام الأجيال القادمة، وذلك بكفالة أن نترك لها أرضاً مأمونة وآمنة وقادرة على الوفاء بمتطلبات الحياة. فلعلنا لا ننسى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في العام الماضي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ونعرب مجدداً عن قلقنا إزاء جميع مظاهر تغير المناخ ومعارضتنا لاستمرار النقل العابر للنفايات النووية في البحر الكاريبي.

لذا فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مؤتمر موريشيوس لإجراء استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس والمشاركة في هذا المؤتمر في شهر آب/أغسطس القادم. كما نناشد الشركات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تقدم دعمها للمشاركة الكبيرة من جانب منظمات المجتمع المدني،

ونود أيضاً أن نعرب مع الاحترام عن شكرنا للأمين العام كوفي عنان لما أبداه من حكمة وللجهود التي لم يفتأ يبذلها دون كلل، وأحياناً يكون ذلك في ظروف بالغة الصعوبة، لكي تستطيع المنظمة قدر الإمكان بلوغ الأهداف المنوطة بها وفقاً للميثاق.

سنحبي خلال هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ذكرى مرور عشر سنوات على جريمة الإبادة الجماعية التي أزهقت على مدى أقل من ١٠٠ يوم، من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤، تحت بصر العالم بأسره، أرواح ما يزيد على مليون رواندي وأدت إلى تشريد الآلاف داخلياً أو نفيهم. ونرجو أن تكون هذه مناسبة تجدد فيها الجمعية العامة بشكل جماعي تكريس جهودنا حكومات وشعوبا على نطاق العالم بأسره لكي لا يتكرر حدوث هذه الأنواع من الفظائع قط. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقترح أن تعلن هذه الجمعية المرموقة يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يوماً مخصصاً لإحياء الذكرى العاشرة للمذبحة الجماعية في رواندا.

ومع أن اقتراب هذه الذكرى الحزينة يضطرنا إلى أن نستعيد في أذهاننا هذه الإبادة الجماعية بوصفها شيئاً لا يُنسى وعلامة على احترامنا للتضامن الدولي، فإن هذا ليس السبب الوحيد في طلبنا الكلمة هنا. بل إننا على العكس من ذلك نريد أن نعرض تجربتنا الحافلة بالأمل، والمتمثلة في مولد الدولة الرواندية من جديد، الأمر الذي يشكل في رأينا اختباراً لقدرة شعب بالكامل على الصمود واختباراً لإصراره. وفي الحقيقة، وخلال الأشهر الخمسة الماضية فإن رواندا التي كانت تبدو في عام ١٩٩٤ وكأنها دولة منهاره، بدأت بشجاعة كاملة إعادة إعمارها وهي تشهد الآن أحداثاً واعدة بقدر لم تشهد مثله في مرحلة تاريخها بعد الاستعمار.

دعمه دون تردد للاحتياجات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية..

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء كمنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل بيسير تشارلز رئيس وزراء كومنولث دومينيكا، من المنصة.

خطاب السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء الجمهورية الرواندية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس وزراء الجمهورية الرواندية.

اصطحب السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء الجمهورية الرواندية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء الجمهورية الرواندية وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماكوزا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): تعقد هذه الدورة من دورات الجمعية العامة في فترة يواجه العالم فيها في جميع المجالات أخطر تحديات في تاريخه.

وقد اختارت الجمعية العامة السيد جوليان هونتي لرئاسة أعمالها وهذه في نظر وفدي بادرة على التقدير لصفاته ومقدرته. وأود لذلك أن أضم صوتي إلى رؤساء الوفود المرموقين الذين سبقوني في التقدم له بصادق تمثني وتمنياتي له بالتوفيق الكامل، ونتعهد بأن يقدم بلدي الدعم لمساعدته على إنجاز مهمته. كما نرجو أن نعرب عن تقديرنا لسلفه، الذي حقق نجاحاً هائلاً في إدارة أعمال الدورة السابعة والخمسين التي انتهت منذ فترة قصيرة. ونرجوه أن يتقبل تمانينا وامتناننا ونأمل أن يواصل إفادتنا بخبرته.

وقد وضعنا أيضا مبادئ المساءلة والشفافية على جميع مستويات الحياة العامة بإنشاء مؤسسات قوية شبه مستقلة لمكافحة الفساد والمحابة واستغلال السلطة. ويمكن قياس نجاح هذه المبادرات اليوم بحقيقة أن دراسة صادرة مؤخرا عن معهد البنك الدولي أشارت إلى أن رواندا هي من بين البلدان النامية التي تحظى بأفضل أنواع الإدارة والحكم وينعدم فيها الفساد.

ولم يكن لهذه الشفافية العامة أن تحصل لو لم نقض تماما على ثقافة الإفلات من العقاب التي كانت متجذرة في بلدنا.

وكان يتعين علينا اتخاذ خطوات لإجراء فحص شامل للنظام القضائي التقليدي وإدخال نظام قضائي تشاركي وتقليدي يستلهم العبقريّة الرواندية وهدفه الرئيسي ليس مجرد المعاقبة على الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية فحسب، وإنما أيضا تحقيق المصالحة بين الروانديين بوجه خاص.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اتفاقية منع ومعاقبة جرائم الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ تلزم المجتمع الدولي بمنع وقوع الإبادة الجماعية ووقفها ومعاقبتها. وبينما المجتمع الدولي قصّر في واجباته بموجب هذه الاتفاقية، فقد قدرنا جدا إنشاء محكمة جنائية دولية فيما بعد خاصة برواندا مكلفة بملاحقة مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم.

ومما يبعث على سرور بلدي وارتياحه بشكل خاص قرار مجلس الأمن الأخير القاضي بتعيين مدع عام متفرغ لصالح تلك المحكمة الجنائية الخاصة برواندا لتحسين أدائها وفعاليتها. لكننا نرى أن إصلاحات أخرى يمكن الشروع فيها لإحراز هذا الهدف الذي، في رأينا، من شأنه أن يسهم في رد الاعتبار لكرامة الإنسان.

ومنذ نيلها الاستقلال عام ١٩٦٢، جرت أول انتخابات رئاسية تعددية في أجواء من السلام والوئام لم تشهدها من قبل. والنصر الباهر الذي حققه فخامة بول كاغامي بوصفه رئيسا للجمهورية في الانتخابات التي جرت في ٢٥ آب/أغسطس، أي قبل شهر واحد تماما، هو جزء في عملية ديمقراطية بدأت منذ عام ١٩٩٩ بانتخابات محلية، تبعته في عام ٢٠٠١ انتخابات بلدية، وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ استفتاء دستوري. وهذا يمثل بحكم القانون نهاية الفترة الانتقالية، التي بدأت غداة المأساة الرواندية عام ١٩٩٤.

وهذه الانتخابات الحرة والشفافة، وكذلك الانتخابات التشريعية الجارية فيما تخاطبكم الآن، لا تمثل مجرد خطوة هامة نحو نشر الديمقراطية، ولكنها تمثل أيضا وعلى وجه الخصوص استعادة الروانديين لحقهم والشعور بالفخر لأنهم استطاعوا رسم وكتابة تاريخهم، وهو تاريخ أدار ظهره إلى الأبد للإبادة الجماعية ويؤسس للوحدة والسلام والعدالة والديمقراطية والتنمية، كقيم وأهداف هامة.

وعلى أن نتذكر أن هذه المشاورات، ليست وليدة الصدفة، ولما كان لها أن تجري ولما كان لها أن تعرف النجاح الذي شهده المجتمع الدولي لو لم تكن هناك إرادة صلبة لدى القيادة الرواندية والشعب الرواندي للعزم على الالتزام بسلام وأمن الأفراد والممتلكات على كل الأراضي الرواندية، والوحدة والمصالحة في صفوف الشعب الرواندي؛ والحكم السديد الذي يمثل في نهاية المطاف المحرك لسياستنا العامة والذي سمح لنا بتفكيك هياكل دولة كانت مركزية واستبدادية إلى حد بعيد وأعاققت المبادرات الإيجابية، وكذلك مشاركة الشعب في صنع القرارات التي تخص تمتيهم بالذات.

وهي صراعات تحول الموارد المالية والمادية الطائلة عن هدفها الأساسي التي يمكن أن تخصص للمشاريع الإنمائية.

ومع ذلك نرى أن هذه الصراعات لا يمكن أن تختفي من تلقاء ذاتها، ما لم نوليها الاهتمام المناسب وما لم نتصد للأسباب الجذرية لهذه الصراعات وبالأخص، ما لم نضع في المكان المناسب الآليات الفعالة والملائمة لمنع وقوع تلك الصراعات وإدارتها وحلها.

وعلى جميعنا أن نعمل بالفعل معا بعزم لتعزيز الحوار وبإخلاص، والتضامن بين الأمم، وعدم الاستبعاد، وتحقيق البعد الإنساني، والقانون الدولي والنشاطات الدبلوماسية كوسائل جديدة لأن يعمل الأفراد والأمم على حل اختلافاتهم من أجلها.

إن البند المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة مدرج في جدول أعمال منظمتنا منذ سنوات عديدة، بالرغم من عدم تمكننا من الاتفاق على نطاق ومحتوى الإصلاحات اللازمة. ولا شك أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح. وفي الواقع، كما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة، عندما تتغير المخاطر، علينا أن نكيف تصدينا لها.

والمؤكد أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم تختلف عن تلك التي واجهته من الأربعينات إلى الثمانينات. لذلك، فإن رواندا على يقين أيضا، من أن المؤسسات والهياكل وطرائق العمل في الأمم المتحدة، والتي اعتمدت على مدار السنوات يجب تكييفها وضبطها وفقا للحقائق السائدة اليوم.

أليس من العدل، على سبيل المثال، في عالم تغير تغيرا جذريا، أن نتساءل بشأن العضوية وأساليب اتخاذ القرارات في مجلس الأمن؟ وفي الوقت الذي نطلب من جميع الدول إيجاد نظم ديمقراطية للحكم، أليس من المشروعية أن نطلب

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد تحسن الوضع السياسي والأمني في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا تحسنا ملحوظا منذ العام الماضي. ومما يبعث على سعادة رواندا العملية السلمية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أفضت إلى تشكيل حكومة انتقالية شاملة وإعادة توحيد ذلك البلد.

ونحن على استعداد للعمل مع هذه الحكومة الجديدة وكذلك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصل إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وبصورة فعالة، كما يدعو إليه اتفاقا لوساكا وبريتوريا، للقوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي، التي كانت نشاطهما العدائية السبب الرئيسي للصدامين المؤسفين بين بلدينا.

أما بالنسبة للوضع في بوروندي، فهو يحتاج إلى انتباه كبير من المجتمع الدولي. وتناشد رواندا، في هذه المرحلة، جميع الأطراف مراعاة أفضل مصالح البورونديين، والانضمام إلى مبادرات السلام الجارية التي تحظى بمساندة قوية من بلدان المنطقة حتى تتمكن من وضع نهاية لمعاناة الشعب البوروندي التي لا يمكن وصفها.

وفي هذه الحال، وفي وقت بدأت جميع هذه المبادرات الأفريقية المختلفة بالتبلور، حان الوقت لمناشدة المجتمع الدولي أن يصاحبها وأن يدعم تنظيم مؤتمر دولي من أجل السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ومن شأن هذا المؤتمر فيما نأمل أن يسفر عن خطة تشبه خطة مارشال للتنمية في المنطقة.

وفي أماكن أخرى في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، تستنكر رواندا حقيقة أن الصراعات، وغالبا الصراعات المستمرة منذ بعض السنوات، تحصد الكثير من حياة البشر،

الصراعات الداخلية - والإرهاب الدولي؛ والعولمة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغير ذلك من الأمراض الواسعة الانتشار. إن تلك التحديات لا يمكن مواجهتها بنجاح دون تعاون أكبر وأكثر فعالية بين جميع البلدان. ورغم ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسلسلة المفاوضات التي تجري ضمن جولة الدوحة لضمان تيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية على نحو أكبر؛ والقرار الأخير الصادر عن منظمة التجارة العالمية للسماح للبلدان الفقيرة بأن تستورد أدوية رديفة بثمن بخس لمكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكذلك الأدوات العديدة التي أنشأتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب العالمي، كلها تمثل بداية تصدييات جماعية لتلك التحديات. ومع ذلك، فإن تلك المبادرات لن تثمر ما لم تتخل جميع الدول عن ميولها الأنانية الفطرية كتلك التي كانت السبب الرئيسي الذي أدى إلى الإخفاق الأخير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في كانكون.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتود رواندا أن تستغل هذا المحفل لتؤكد من جديد على تصميمها الثابت على إلزام نفسها وتقديم مساهمة ومهما كانت متواضعة في مواجهة تلك التحديات. نحن ملتزمون بالعمل مع جميع دول العالم للبدء بهذا العمل في منطقتنا وفي قارتنا العزيزة أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية رواندا على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد برنارد مأكوزا، رئيس وزراء جمهورية رواندا، من المنصة.

من مجلس الأمن نفسه أن يكون أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية في أساليب عمله؟

إن رواندا تؤيد الاقتراح الذي تقدمت به الدول الأعضاء الأخرى لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن كي يعكس بشكل أفضل الحقائق الإقليمية ويسمح بالتالي بتمثيل أفضل للبلدان النامية. رغم ذلك، وتحقيقاً لهذا الأمر، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن مجلس الأمن يعمل في إطار الجمعية العامة، وأن توسيعه لن يمس بهذا الترتيب بأي شكل من الأشكال.

ويجب علينا إذاً أن نعيد تنظيم الأمم المتحدة بطريقة أفضل تسمح لها بأن تبلغ الأهداف الخاصة بضمان السلم والأمن بين الدول، وتطوير علاقات دولية أكثر إنصافاً في مجالي التعاون والروابط الودية، وتوفير الإلهام والضمان للنظام الدولي والقانون الدولي. ولتحقيق ذلك يجب نسأل أنفسنا لماذا عجزت الأمم المتحدة عن التصدي الجماعي والفعال للأزمات والمآسي الأخيرة مثل الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤ والحالة في العراق. لماذا عجزت الأمم المتحدة عن منع أو وقف الأزمات المختلفة في جميع أنحاء العالم أو القيام بمهمتها الرئيسية المتمثلة في ضمان التعايش السلمي بين الدول؟ ولماذا تعجز الأمم المتحدة عن أن تكون محفزاً فعالاً وكفواً من أجل تحقيق تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية في جميع الدول؟ نحن نعتقد أن الإجابة على كل تلك الأسئلة وعلى أسئلة أخرى عديدة ستحدد طبيعة ونطاق الإصلاحات الواجب اتخاذها. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام بإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى لدراسة مسألة الإصلاح وتقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة.

وكما ذكرت في بداية بياني، فإن التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم تشمل الفقر؛ وسوء الحكم؛ والظلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي - الذي يولد العديد من

إن أغلبية فقراء ومحرومي العالم يعيشون في أفريقيا يعانون من الجوع، والمرض، والأمية الجماعية، والجهل، والصراعات الأهلية، والفقر المدقع، وسوء الحكم، وسوء استخدام حقوق الإنسان، وعدم كفاية فرص التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، والمخاطر البيئية، وتردي منشآت النقل والاتصالات والدين. وتجسد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا رؤية الأفارقة أنفسهم لتخليص قارتهم من تلك المخاطر، ولتتمتع بمستوى حياة يناسب القرن الحادي والعشرين. وتلك الأهداف تتلاءم أيضا مع أهداف الألفية للتنمية. ويؤمن وفدي بأن العالم سيصبح مكانا أفضل وأكثر سعادة وتسامحا وسلاما إذا ما تم تحقيق أهداف الإعلانين المؤثرين.

كذلك فإننا نؤمن بأنه يتعين علينا لتحقيق تلك الأهداف أن ننتقل من مرحلة الكلام إلى الحقيقة العملية وهي الشراكة والتعاون اللذان يتسمان بالإخلاص والأمانة والتضحية وبين الذين يملكون والذين لا يملكون. والنتائج الملموسة هي محك لإخلاص وأمانة تلك الشراكة وذلك التعاون. ويود وفدي أن يؤكد من جديد على التزام سيراليون بتحقيق أهداف هذين المعلمين للتنمية باعتبارهما أكثر القنوات مصداقية وواقعية والخطوط التوجيهية للتعجيل بالتنمية.

ولكن نحن، البلدان الفقيرة، ننفذ هذين المعلمين الحميديين بكثير من القلق بسبب الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المروع الذي بدون جهود عالمية سيعمل على إلغاء أو حتى عكس مسار مكاسب التنمية كافة. وفي ضوء ذلك، فإن وفدي يقترح توفير العقاقير المضادة للفيروسات المرتجعة كحق من حقوق الإنسان يجب أن يحصل عليه كل إنسان بحاجة إليه أينما كان.

**خطاب فخامة السيد سولومون إكوما دومينيك بيريوا،
نائب رئيس جمهورية سيراليون**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من نائب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد سولومون إكوما دومينيك بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد سولومون إكوما دومينيك بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيريوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئكم بجرارة شديدة، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة الهيئة العالمية، وأن يؤكد لكم دعمه الثابت والمستمر من أجل نجاح مهمتكم. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم على التوجيه الناجح لشؤون الجمعية العامة أثناء واحدة من أكثر الفترات العصبية في تاريخ الأمم المتحدة الحديث.

في ١٩ آب/أغسطس، ثمة ضربة عصفت بأساس الأمم المتحدة من خلال هجوم قاتل بالقنابل على مقرها في بغداد. فبالنيابة عن رئيس وحكومة وشعب سيراليون، أتقدم بأعمق تعازينا للأمين العام للأمم المتحدة، ولأسرة الأمم المتحدة وأسر كل أولئك الذين قضوا نجبهم في ذلك الهجوم. لقد ماتوا دفاعا عن قضية السلم والإنسانية والقيم والتطلعات التي ترمز إليها الأمم المتحدة.

ونحن نهيئ بجميع أعضاء الأمم المتحدة والأمم الأخرى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام قدسية الأمم المتحدة، لأن وحده عندما تحترم تلك القدسية يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها أمام الجنس البشري.

الخلاقات والصراعات باستخدام وسائل غير عنيفة. وانتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية يثير قلقاً خاصاً لدى سيراليون. وبينما أسفرت استراتيجية متعددة الشعب لتخليص البلد من الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك مشروع الأسلحة مقابل التنمية الذي يقوم بالدور الرائد فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن نتائج مشجعة ومفعمة بالأمل، فإننا نعتقد أن النهج الإقليمي المتناغم المتضافر الذي يتضمن إرادة سياسية حقيقية غير أنانية، هو الوحيد الذي يمكن أن يقضي على ذلك الوبال من المنطقة.

لقد قبلت سيراليون، حكومة وشعباً، التحدي لاستعادة عافيتها بعد وبال الحرب، والسير على طريق التنمية من جديد، وتبعاً لذلك، وضع برنامج شامل للانعاش الوطني للاستجابة للاحتياجات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في فترة ما بعد انتهاء الصراع، ولإرساء الأسس لتناول المسائل التي ولدت الصراع.

وثمة عنصر رئيسي من عناصر عملية الانعاش هو تعزيز الحكم الديمقراطي. فلقد بلغت الأعمال التحضيرية لانتخابات الحكم المحلي على مستوى الدولة مراحلها النهائية. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تلك الانتخابات، لأنها ستشكل خطوة كبرى في عملية اللامركزية، التي سيدور حولها برنامج الحكم القائم على المشاركة.

وحتى نعالج بعض الأسباب الجذرية التي دقت الإسفين بين الشعب والحكومات المتعاقبة، الأمر الذي سبب الصراع بشكل جزئي، شرعنا في تنفيذ برنامج أساسي لإصلاح الحكم، يشمل الجهاز القضائي، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان، والمساءلة والشفافية، والحكم المحلي والتصدي للفساد وسوء استعمال السلطة.

وأحرزنا تقدماً ملموساً في مجال الأمن، الذي هو شرط مسبق لانبعاثنا الوطني ولتنميتنا. ووفر فريق عسكري

لقد أكدت سيراليون في السنوات الأخيرة مراراً على ثقته بالأمم المتحدة كونها المنظمة الوحيدة القادرة على جمع جميع أطراف العالم المعني بحل الأزمات. إن وفدي يود أن يعيد التأكيد على ذلك الاعتقاد المبني على القناعة بأن قوة الأمم المتحدة تكمن في العمل الجماعي. وكما نعلم جميعاً فإن الخروج عن مبدأ العمل الجماعي من الممكن أن يعرض الأمم المتحدة لقيود هائلة وحتى بإمكانه أن يعرقل عمل المنظمة ويتركنا أسرة ضعيفة ومنقسمة. ويناشد وفدي جميع الدول - كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها - أن تتمسك بذلك المبدأ على أنه القوة الدافعة للمنظمة.

ووحدة هدف الأمم المتحدة وعملها الجماعي هما أكثر حتمية في سياق المطالب المتزايدة دوماً التي تلقيها على عاتقها الصراعات والأزمات الإنسانية العديدة التي عليها أن تتصدى لها. وتوسع وتعمد تلك التحديات يقويان الحاجة إلى التعاون والشراكة مع المنظمات القارية والإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمات. وتتمثل وجهة نظر وفد بلدي المدروسة في أن ذلك التعاون وتلك الشراكة، الموضوعين والميسرين مالياً ومادياً، بإمكانهما أن يتصديا للصراعات والتزاعات الأخرى بشكل أسرع وبياتناجية أكبر مما يمكن أن يحققه أمم متحدة بعيدة ومترامية الامتداد. ونحن على اقتناع راسخ بأن مئات الآلاف من الأرواح التي أزهقت في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وبخاصة في سيراليون وليبيريا، كان يمكن إنقاذها لو أن تلك العلاقة العملية القائمة على استباق منع نشوب الصراعات كانت موجودة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية.

ومن بين أكثر التحديات التي يتعرض لها السلام إثارة للقلق تحديان هما الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل. ونحن نشجب الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره دون تحفظ، ونؤكد من جديد التزامنا بحل

وعلى الجبهة الاقتصادية، يسفر نظام شهادة المنشأ لصادرات الماس عن نتائج إيجابية، لأن العائدات من بيع الماس تتزايد بشكل ثابت. واكتشفت مناطق جديدة من ترسيبات الماس الغريني، ولا تزال احتمالات العثور على ترسيبات الكمبرلايت قائمة. ويجري وضع إجراءات تنظيمية مختلفة، بما في ذلك الأخذ بالمشورة التشريعية ومشورة الخبراء، للقضاء على الاستغلال غير القانوني ولضمان أن يجني أبناء سيراليون الفائدة التي يستحقونها من ذلك المورد.

وثمة هيتان انتقاليتان هما - المحكمة الخاصة لمحكمة الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن تجاوزات حقوق الإنسان في الحرب، ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي أنشئت من أجل ضحايا ومرتكبي المفاسد لكي يقصوا رواياتهم، وبالتالي لإرساء الأساس لتضميد الجراح، والمصالحة والعفو - تسيران في طريقهما لتحقيق أهدافهما.

إن مستقبل ٥٧.٠٠٠ مقاتل سابق عامل رئيسي في إدارة السلام الباهظ التكلفة الذي يقبل عليه كثيرا اليوم في سيراليون. وعملية إعادة امتصاص أولئك الناس في المجتمع باعتبارهم مواطنين ملتزمين بالقانون، ومسالين، ومنتجين ووطنيين لا تزال بطيئة وشاقة ومكلفة. لكن كان علينا أن نحاول تلك الممارسة الخاصة بتحويل الطابع السائد بوصفها آلية لمنع عودة الصراع. وبإعادة توجيه هذه، وبرنامجنا لإصلاح الحكم وسياستنا لتربية شباب قوي، تجعل المقاتلين السابقين وسائر الشباب مواطنين تعلق عليهم الآمال في المجتمع، انخفض احتمال اللجوء إلى العنف والتدمير باعتباره الوسيلة الوحيدة للتنفيس عن الشعور بالظلم وحل الصراع.

والجمال الآخر الذي يثير قلقنا البالغ هو تحقيق الرفاه لمئات الآلاف من الأطفال الذين فقدوا فرص التعليم بسبب الحرب. إن حجم المشكلة كبير حتى أنه كان علينا أن نشكل لجنة خاصة من أجل الأطفال المتضررين بالحرب.

دولي معني بالنصح والتدريب بقيادة المملكة المتحدة التدريب الذي عزز إلى حد كبير الكفاءة المهنية لقواتنا المسلحة. وبهذا التدريب، عادت الثقة بالقوات المسلحة، كما يبين انتشار الأفراد على مستوى البلد. وبمساعدة من حكومة المملكة المتحدة، تم أيضا تدريب قوة الشرطة لدينا، وأعيدت هيكلتها وتجهيزها للاضطلاع بمسؤولياتها. لكن مع وجود الحرب في أي مكان في المنطقة دون الإقليمية، لا تشعر سيراليون أبدا بالسلامة والأمان. لهذا، نرحب مع التقدير الكبير للجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة، بالمبادرة التي تضع المنطقة على طريق السلام.

وبينما يرحب وفد بلدي بالارتياح الذي أحدثته تطورات إيجابية في عملية السلام الليبرية، فإنه يرى لزاما علينا أن نحث المجتمع الدولي على ألا يشعر مرة أخرى أبدا بالرضا الذاتي حيال الصراعات، كما فعل في حالة ليبريا.

ووفد بلدي يعي تماما الاستثمار الكبير الذي وظفته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وأسفر عن السلام الذي تتمتع به سيراليون الآن. واستغلال قوة الدفع لتعزيز السلام الذي اكتسب بصعوبة، وبدء السير على طريق التنمية المفيد من أولى أولوياتنا. ولهذا نرحب ترحيبا صادقا ببرنامج مجلس الأمن بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على مراحل، ارتكازا على قدرة قواتنا المسلحة على القيام بوظائفها وعلى المناخ الأمني العام في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية.

ويسرني أن أبلغ بأن إعادة إقامة سلطة مدنية في جميع أنحاء البلاد لا تزال من بين إنجازاتنا الكبرى في مرحلة ما بعد الصراع. ولقد أعيد تنشيط الإدارات القانونية والقضائية لإنفاذ القانون في أجزاء من البلاد كانت من قبل خاضعة لاحتلال المتمردين، كما تجري إعادة تأهيل وافتتاح مدارس ومنشآت صحية، بجانب منشآت اجتماعية أفضل.

العام السيد كوفي عنان، وهي إشادة يستحقها، على تكريس نفسه لمثل الأمم المتحدة.

تفتتح هذه الدورة في سياق تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات لوجودها في حد ذاتها. وهذه التحديات هي التي حركت البشرية قبل ٥٨ عاماً لتزويد نفسها بأداة من الأمل قادرة على التصدي لها. دعونا نذكر أنه جرى التفكير في الأمم المتحدة لكي نحرر أنفسنا من شياطين الحرب وانعدام الأمن. كانت الفكرة تتمثل في كفالة حالة من الفضيلة، حالة يتصالح فيها الإنسان مع نفسه لتهيئة الظروف الملائمة لتقليل العوز المادي وعدم اليقين والفقر.

إن بؤر التوتر - النار والدخان - موجودة وآخذة في الظهور في أماكن عديدة. والفقر والعوز هما القدر اليومي للعديد من سكان كوكبنا، لا سيما في أفريقيا.

لقد جلب قدوم الألفية الجديدة معه آمالاً عديدة. والتحديات الجديدة تهاجم البشرية ولما نظوي الصفحة الثالثة من هذه الألفية بعد. وتلقى على كاهلنا مسائل أخرى يجب أن نجد لها حلولاً مناسبة لكي تظل منظمنا صادقة مع نفسها وتتمكن من السعي لتحقيق أهدافها دون أن تخضع لاختطاف ولايتها.

وتعتقد حكومة مالي أن الأمم المتحدة لا تزال أداة قيّمة جداً. ولكن تحديد قواعد اللعبة شيء؛ وتطبيقها تحت مراقبة حَكَم نزيه، يمتلك السلطة والوسائل اللازمة للعمل، شيء آخر. ويتعين أن نعمل لكي تكون الأمم المتحدة هي السلطة والحَكَم.

وتلتزم مالي، من جانبها تحت القيادة البارزة للسيد أمادو توماني تاورى، رئيس جمهورية مالي، التزاماً راسخاً بدعم الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق هدفها: التنمية الكاملة للبشرية.

واسمحوا لي بأن أحتتم بطمأننة الأمم المتحدة إلى أن الاستثمار الكبير في السلام في سيراليون لم يذهب، ولن يذهب، هباء. ونحن عازمون على أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية وتقوية السلام الذي ضحينا جميعاً الكثير جداً من أجله. ونعترف اعترافاً تاماً بمسؤوليتنا باعتبارنا نموذج النجاح لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونود أن نعطي التطمينات نفسها لأصدقائنا لمساهماتهم الرائعة بأشكال مختلفة طوال سنوات. وهؤلاء يشملون الحكومات البريطانية، والصينية، والأمريكية، والنيجيرية، والغينية، والاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سولومون ايكوما دومينيك بيريرا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لسانا تراوري، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد تراوري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أرجو أن تتقبلوا يا سيادة الرئيس تهاني الحارة وتمنياتي لكم بالنجاح في تصريف المهام الهامة التي أنيطت بكم. إن انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين إشادة ملائمة من المجتمع الدولي بشعب سانت لوسيا. وأنا مقتنع أنكم بخيرتكم وفطنتكم المميزة وخصالكم الخلقية ستوجهون أعمالنا بنجاح لتسير على أفضل وجه.

وأود يا سيدي أن أعبر لسلفكم، السيد يان كافان، عن تهاني وفد مالي على الكفاءة والتفاني وروح المبادرة والثقة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأغتتم أيضاً هذه الفرصة المهيبة لأشيد بالأمين

إضافة إلى ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، لأن تدمير البنية الأساسية الفلسطينية والقيود المفروضة نتيجة لوجود الاحتلال سبباً تدهوراً واضحاً في نسيج المجتمع الفلسطيني الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، فإن ما نخشاه هو أن تصبح استراتيجية التدمير، من الآن فصاعداً، عنصراً ثابتاً من عناصر تجلّي الصراعات بصورة عامة.

والإرهاب أحد أفدح الأخطار التي تهدد أمن الإنسان. وتتطلب مكافحة هذه الآفة تقوية القدرات الوطنية والإقليمية. وينبغي التذكير بأن مالي صدقت على جميع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما صدقت على البروتوكول الإضافي.

ومن المشجع أن نلاحظ أن المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، جعل من حملة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة محور اهتمام رئيسياً. وهذا يدعو إلى الاطمئنان، لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ألحقت في السنوات العشر الأخيرة ضرراً شديداً بمستقبل ومصير الشعوب الأفريقية. وكانت أضرارها لظمة قوية لكرامة الإنسان وحرته وأمنه.

ومالي، التي ترأس شبكة الأمن البشري منذ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، تناشد جميع الدول أن تتوحد لضمان نجاح مبادرة الاتفاقية الإطارية المعنية بنقل الأسلحة على صعيد دولي، التي يجري إعدادها الآن، والتي يتوقع أن تنشر في باماكو في تشرين الأول/أكتوبر القادم؛ وستكون هذه خطوة هامة في ترسيخ ولاية رؤساء دول وحكومات بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المتمثلة في تحويل الوقف المؤقت لنقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى اتفاقية دولية.

وعلى الصعيد الوطني، يلتزم رئيسنا التزاماً راسخاً بتقوية مؤسسات الجمهورية والمجتمعات المحلية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتوطيد دعائم الحكم الجيد والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إن السلم والأمن قيمتان من القيم الرئيسية التي تتمسك بها وتجلها شعوب العالم كله، كما أنها أساسية لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وتلتزم مالي التزاماً كاملاً بالتحديد التوأم، منع نشوب الصراعات وإدارتها. فعلى الصعيد دون الإقليمي، أرسلت مالي قوات إلى ليريا، والتزم رئيسنا شخصياً بالتضامن مع حكومة وشعب كوت ديفوار في بحثهما عن حلول سياسية منسقة للأزمة التي يواجهها ذاك البلد الشقيق. وهذا يدل على الأهمية التي نوليها للسلم والاستقرار.

وعلى صعيد القارة، سيواصل بلدنا دون أية قيود بذل جهوده التي لا تكل في إطار الاتحاد الأفريقي، وهي الجهود التي بذلها باستمرار منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار، الذي يضمن كل نوع من أنواع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، تناشد مالي جميع الدول اعتماد نهج متعدد الأطراف، وتعاون دون إقليمي وإقليمي، وتضامن دولي مع احترام صارم لسيادة الدول.

والحالة العامة السائدة في الشرق الأوسط، لا سيما الصراع في العراق، لا تزال المسألة المشتعلة اليوم ومثار قلق كبير للمجتمع الدولي. وينبغي أن نقول لأبطال هذه الصراعات إن الحرب لم تمثل أبداً أي شيء سوى فشل سياسي وإن انتصارات السلام لا تقل شهرة عن شهرة الانتصارات في الحرب. وسينال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين شهرة تفوق كثيراً شهرة جميع الحروب مجتمعة. وينبغي أن يعي طرفا الصراع هذه الحقيقة.

انخفضت عما كانت عليه طوال ٢٥ عاماً. ولا بد من التخلي عن السياسة التي درجت عليها بعض البلدان المتقدمة النمو من تقديم الإعانات لإنتاج وتصدير القطن، لأنها مخالفة لقواعد ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذه السياسة تقوض الاقتصادات الأفريقية وتحرم مزارعينا من نصيبهم من السوق العالمية، وتؤدي إلى تفاقم الفقر الذي عقدنا العزم في مؤتمر قمة الألفية على القضاء عليه.

وأنتقل إلى موضوع آخر، إذ ترحب مالي باعتماد برنامج عمل ألماتي، الذي يستهدف التوصل إلى شراكات تستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ونعتقد أن برنامج العمل هذا يجعل من واجب المجتمع الدولي أن يقيم إطاراً جديداً للتعاون في مجال النقل والمرور العابر - أي سياسة تساعد البلدان النامية غير الساحلية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتعجيل بتنميتها الاقتصادية - الاجتماعية. ولا بد في ذلك الصدد من أن ينفذ برنامج العمل هذا بشكل حاد على جميع المستويات، بمساعدة نشطة من الشركاء الفنيين والماليين للبلدان النامية غير الساحلية.

وإزاء التغييرات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، والتحديات العديدة التي تواجهها، قررت أفريقيا أن تجسد إرادتها في العمل من خلال مبادرتين: إنشاء الاتحاد الأفريقي، وإطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمثل هاتان المبادرتان رؤية واضحة وشجاعة للطريقة التي تنوي بها أفريقيا الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه تنميتها الذاتية واندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي.

ونحن نقدر تقديراً بالغاً الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي هنا في مقر الأمم المتحدة بدعم المهمة الهائلة للتنمية في أفريقيا، ونرحب بالتدابير التي اتخذتها مجموعة الثمانية بهدف إنشاء برامج للمساعدة في تحويل الالتزامات الواردة

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مالي يساورها قلق عميق من ظاهرة الجنود الأطفال، وتدعو إلى اتخاذ إجراء حازم أيضاً لوضع نهاية لهذه الممارسة إذا كنا نريد أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

لأسباب عديدة، حدث تدهور كبير في مستوى أمن سكان العالم في السنوات الأخيرة. وحتى الآن، كثيراً ما تحاصر الناس في العديد من البلدان الأفريقية الصراعات بين الذين يشنون حروب عصابات ومجموعات الثوار والحروب الأهلية والحروب العرقية وحروب العصابات والصدامات بين المليشيا وأمراء الحرب وقوات الجيش النظامي. ولذلك، أصبح وضع استراتيجية سياسية تستند إلى فكرة أمن الإنسان أولوية ملحة للغاية.

وانطلاقاً من كون مالي رئيس شبكة الأمن البشري، فإنها تعتبر مسائل التثقيف بحقوق الإنسان والأطفال في الصراع المسلح وحملة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمرأة في عمليات حفظ السلام والأمن الغذائي أولوية لها.

وفي الميدان الاقتصادي، تعتمد حكومة مالي تدابير مالية حفازة لاجتذاب الاستثمار الوطني والدولي، لا سيما في قطاعات القطن والمناجم وتربية الماشية، وهي قطاعات منتجة. إلا أن تأثيرات العولمة تعيق هذه الجهود. وفي الحقيقة، وفي الزراعة على وجه الخصوص، فإن انتشار الفقر الشديد أقل إزعاجاً من الظروف التي تولد ذلك الفقر.

وعلى سبيل المثال، فإن مالي - شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - تواجه منافسة فيما يتعلق بالقطن من جانب الدول المتقدمة النمو، التي تقدم إلى مزارعيها سنويًا إعانات تزيد قيمتها خمس مرات على ما توفره للمساعدات الإنمائية. ولتلك الإعانات أثر مباشر على الأسعار العالمية للقطن، التي

جديد، عندئذ ستتكفل قوتنا، وقدراتنا الإبداعية وقوة أفكارنا بالباقي“.

إن ماضي منظماتنا قد كشف عن أوجه قصورها. ولا بد لنا الآن من تنفيذ الإصلاحات التي تسمح لنا بتحقيق آمالنا للمستقبل. والإدارة العالمية الرشيدة تقتضي إضفاء الصفة الديمقراطية على هياكل صنع القرار التي ستتولى عملية التنفيذ. وعضوية مجلس الأمن حالياً، على سبيل المثال، لم تعد تفي باحتياجات كوكبنا. ويجب أن يجسد تشكيله الطابع العالمي للمنظمة. ولذا، نؤيد افتتاحه وتوسيعه ليضم دولاً أخرى أعضاء لكي يتصدى بشكل أفضل لتحديات الساعة المعقدة.

وتلاحظ مالي الالتزامات التي قطعها الأمين العام في هذا الاتجاه في تقريره الأخير، وتؤكد مرة أخرى على الدور المركزي للأمم المتحدة في تنفيذ الالتزامات الدولية وحقيقة أن هذا لا يتم إلا في إطار شراكة ديناميكية وإبداعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي أدى قضاؤها ومدعيها العام اليمين هذه السنة بعد انتخابهم، تمثل نجاحاً مؤكداً للمجتمع الدولي الذي كافح ضد الإفلات من العقاب وجعله شاغلاً دولياً. وعلى مدى عقدين، فإن مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب واحترام كرامة الإنسان قد عبأت طاقات كل ذوي النوايا الحسنة.

ورغم أن التطورات الأخيرة تشير على ما يبدو إلى أن فرص بزوغ محفل قضائي دولي مستقل لا تبدو مؤاتية، إلا أنني أذكر بأن الطريق الذي ينبغي أن تتبعه لا يقتضي مجرد تسوية الصراعات وإحلال السلام، بل يقتضي أيضاً تصميمنا على العمل معاً. ونحن مقتنعون بذلك، ولذا، فإن مالي تدعو إلى أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قوية – أي

في خطة العمل الأفريقية إلى واقع. ونأمل أن يقتدي المجتمع الدولي بهذا المثال، لأن تنفيذ الشراكة الجديدة سيحتاج إلى دعم كبير وفعال.

أما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن وفدي يرحب بانعقاد أول مرحلة من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي سيتيح للمجتمع الدولي، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة، فرصة مناقشة دور تلك التكنولوجيات وأثرها على التنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وستعقد المرحلة الثانية من هذا المؤتمر في تونس، أي على أرض أفريقيا، ونأمل أن يعتمد مؤتمر القمة إجراءات ملموسة للنهوض بتنمية أقل الشعوب تقدماً في هذه المجالات.

إن العالم يمر بأزمة حالياً، والأزمة العالمية الحالية مردها أساساً إلى عجز الإنسان عن فهم والاضطلاع بالمسؤوليات التي يتطلبها الدور الجديد الواجب أدائه في العالم. وفي سياق هذه الأزمة، تغيرت الوقائع أيضاً بالنسبة للأمم المتحدة. واليوم، علينا أن نراعي من كانوا عرضة للإهمال في السابق.

وفيما يختص بمالي، تبقى الأمم المتحدة تجسيدا حياً لهذا الأمل في السلام والأمن. فهي أداة منقطعة النظر. ولكن، شأنها شأن أي أداة أخرى، فإنها يمكن أن تبلى من الإفراط في الاستخدام، وتحتاج من حين إلى آخر إلى تنشيط أجهزتها لكي تكون أكثر فعالية وكفاءة وحادثة ولكي تؤدي عملها على نحو أفضل.

إن منظماتنا تقف عند مفترق طرق. وكما قال أحد الكتاب المعاصرين،

”لو داومنا على النظر إلى الماضي بغية إدامته، يحكم علينا بالفناء. أما لو تطلعنا إلى أفق

مع بدء هذه الألفية، يشهد المجتمع الدولي تغييرات ذات أبعاد ملحمة. فعملية الانتقال إلى نظام عالمي جديد تواجه تهديدات عالمية لم يسبق لها مثيل، من بينها الصراعات العرقية والطائفية، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، والأمراض والأوبئة، ومشاكل الطاقة والمشاكل البيئية.

وتأتي هذه التهديدات إضافة إلى عمليات العولمة. فكل الدول لا تتشاطر الآن المسائل الاقتصادية والتكنولوجية ومسائل المعلومات والإدارة فحسب، بل إن عليها كذلك أن تواجه العديد من المشاكل التي تخيم على البشرية مثل السحابة الداكنة.

ونعتقد نحن في كازاخستان أن الوقت قد حان لكي يضافر المجتمع الدولي جهوده لضمان تعاون واسع النطاق وفعال من أجل التصدي للتهديدات العالمية. واليوم يتضح بشكل متزايد أن مشاركة الدول في عملية العولمة عامل هام في ازدهارها الاقتصادي.

ونحن مقتنعون بأنه لا بديل لانفتاح كازاخستان السياسي والاقتصادي. وفي السنوات الأربع الماضية، حقق بلدي أحد أكبر معدلات النمو الاقتصادي في العالم. وتقدم كازاخستان رابطة الدول المستقلة من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وبوصف كازاخستان بلدا يعتمد اقتصاد السوق، فهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ومشارك نشط في عملية العولمة. وتولي كازاخستان أولوية رئيسية لانضمامها المبكر إلى منظمة التجارة العالمية.

إن جهود بلدنا لإقامة نظام أمني شامل في آسيا معروفة تماما. وعملية المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، التي بدأها الرئيس نور سلطان نزارباييف، تخدم هذا الغرض، وتقضي أيضا بالتعاون النشط بين الدول الإقليمية في مجال هام مثل مكافحة الإرهاب الدولي. ولا شك أن الدعم

أن تكون تلك المحكمة عالمية وأن تعمل بوصفها أداة لا يمكن إعاقتها وأن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، أود أن أذكر بأن الديمقراطية والعدالة والحرية والسلام والأمن والتنمية واحترام الالتزامات هي قيم مشتركة تركز عليها الإنسانية وتستمد معناها.

ولا بد أن تحصل الشعوب كافة على حريتها وكرامتها. لذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تستشرف المستقبل بغية وضع تصور لأساليب الحياة التي تتفق مع تطلعات شعوبنا وتعزيزها. وتحقيقاً لذلك، نحن مصممون على رفض أي نزعة قدرية من أي نوع كانت - سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

فهناك اليوم رجال ونساء قادرين في عملهم وإرادتهم، على تحقيق تطلعات شعوبنا من أجل الرفاه والسلام والأمن والرخاء والتنمية المستدامة. وبوسعنا الآن أن نأمل في بناء عالم جديد - عالم غني بتنوعه - في إطار الأمم المتحدة وعلى أسس جديدة، عالم بهي يمكن أن نعمل فيه معاً بروح التضامن.

لقد دفع بعض أولئك الرجال والنساء أرواحهم، نيابة عن شعوب العالم، ثمناً لتفانيهم في خدمة المثل النبيلة للأمم المتحدة. فلنجعلهم في فكرنا وفي صلواتنا دائماً.

ولنعمل كلنا معاً. ولنواصل جميعاً الإيمان بالطبيعة الجوهريّة للبشر - في كرامتهم الإنسانية وحُسن مشاعرهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد قاسمزومارت توكاييف، وزير خارجية كازاخستان.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أعرب عن ثقتي بأن المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين ستكون ناجحة ومثمرة بفضل إدارتكم القديرة.

البلد بعد الحرب ومساعدة الشعب العراقي إلا تحت مظلة الأمم المتحدة. وقدمت كازاخستان بالفعل إسهاما عمليا في هذه العملية من خلال نشر مجموعة من ضباطها العسكريين في العراق.

ولقد أصبحت الأزمة العراقية اختبارا خطيرا للأمم المتحدة وأبرزت الحاجة الملحة إلى القيام بالإصلاح المؤسسي للمنظمة.

وتكرر كازاخستان التزامها بمفهوم العالم المتعدد الأقطاب بوصفه فلسفة سياسية للعلاقات الدولية الحديثة. وفي الوقت ذاته، نحن لا نرفض أحادية القطب إذا كانت تعني مضافرة جهود جميع الدول في العالم في محاولة لتجنب التهديدات العالمية.

ونظرا لسلطة الأمم المتحدة وطابعها العالمي وتجربتها الفريدة، فإنها لا تزال تؤدي دورا تنسيقيا لا غنى عنه في جميع الشؤون العالمية. ولكن فعاليتها تعتمد على إرادتنا، وينبغي لنا، من خلال الجهود المشتركة، أن نصلح المنظمة بغية إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز دور مجلس الأمن في تسوية حالات الأزمات وإعطاؤه الولايات والوسائل المناسبة لمنع الصراعات. ونطالب بجعل المجلس هيئة أكثر تمثيلا من خلال إضافة خمسة أعضاء جدد، بما في ذلك ألمانيا واليابان، وكذلك دول أفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية على أساس التناوب. ولكي نيسر توافق الآراء، وهو أمر توجد حاجة شديدة إليه، يمكن لأعضاء مجلس الأمن الجدد أن يمارسوا سلطة حق النقض، باستثناءات محددة، ورهنا بمناقشة إضافية لهذا الأمر في الفريق الرفيع المستوى الذي يعتزم الأمين العام إنشائه. ونحن نعتقد أنه سيكون أيضا أمرا ضروريا أن نزيد عدد الأعضاء غير الدائمين، مع المراعاة اللازمة لمصالح المنطقة الآسيوية.

الإضافي لهذه العملية من الأمم المتحدة وجميع شركائنا سيسهم كثيرا في تهيئة مناخ الثقة وعلاقات حسن الحوار في القارة الآسيوية.

ونحن ملتزمون تماما بتعزيز التكامل الإقليمي. وتشارك كازاخستان بنشاط في العمل داخل الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا. ولدينا آمال كبيرة فيما يتعلق بإنشاء تجمع اقتصادي موحد في أراضي أربعة بلدان من رابطة الدول المستقلة. ويمكن تقديم إسهام كبير في جهود مكافحة الإرهاب والتعاون التجاري والاقتصادي في منطقة أوروبا وآسيا من خلال منظمة شنغهاي للتعاون. ونحن نتخذ خطوات لتطوير التعاون مع دول آسيا الوسطى. ونعترم تشجيع منظمة التعاون الاقتصادي بدرجة أكبر.

وتؤيد كازاخستان إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي الداعمة للحوار بين الحضارات والأديان. ولقد عقدت كازاخستان، وهي دولة فريدة من حيث التسامح الديني والوئام بين الأعراق، مؤتمرا للمثلي الأديان والمعتقدات في العالم، أظهر طبقا لرأي المشاركين فيه بالإجماع، قدرة بلدنا الكبيرة على صنع السلام.

لقد كان الهجوم غير المسبوق على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس أكثر الأعمال الإرهابية وحشية وأوسعها نطاقا طوال تاريخ منظمنا. وتشيد كازاخستان، مع بقية المجتمع الدولي، إشادة خاصة بالراحل سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام في العراق، وبزملائه.

وفي رأينا أنه يتحتم علينا أن نضمن بذل الجهود لاستعادة السلم والاستقرار في العراق ضمن الإطار القانوني للأمم المتحدة. وينبغي عدم توفير إعادة إعمار

أن ندرك أن الإرهاب جيد التنظيم، ولديه اكتفاء ذاتي مالي، وتدعمه معتقدات إيديولوجية قوية تسمم وعي عدد من البشر يتزايد باستمرار.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن تعزيز الإطار القانوني الدولي للتعاون في مكافحة الإرهاب أمر ذو أهمية خاصة. وتؤيد كازاخستان اعتماد اتفاقية شاملة، وبدون أي تأخير إضافي، لمناهضة الإرهاب الدولي.

وتدعو كازاخستان، التي تمر طرق تهريب المخدرات عبر أراضيها، إلى أن تبذل الدول جهوداً مشتركة للقضاء على شرور الاتجار بالمخدرات، والذي يقوض الأمن الدولي بشكل خطير. ويتطلب إنتاج المخدرات المتزايد في أفغانستان اهتماماً خاصاً. ومن أجل المواجهة الفعالة لتهديد المخدرات الحالي، من الضروري تطبيق نهج متكامل على أساس استراتيجية متفق عليها دولياً يؤدي فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دوراً تنسيقياً.

وقد قدمت كازاخستان مبادرة تتعلق بإنشاء مركز في ألماني للدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات في آسيا الوسطى وتدعو إلى دعمه. ومن شأن هذه المؤسسة أن تعزز أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة لصالح جميع البلدان المعنية.

وبوصف كازاخستان بلداً تخلق طوعاً عن تراثه النووي، فهي تشعر بقلق إزاء الانتشار المستمر لأسلحة الدمار الشامل. وتشكل رغبة عدد من البلدان وبعض المنظمات المتطرفة في الحصول على أسلحة نووية وأمناء أخرى من أسلحة الدمار الشامل تهديداً كبيراً على الأمن العالمي. وقد تنبأ الكاتب البريطاني الشهير ألدوس هكسلي بذلك حينما قال:

”كل ما أنجزه التقدم التكنولوجي هو أن يزودنا بوسائل ذات كفاءة للتراجع إلى الخلف“.

ومن وجهة نظرنا، ينبغي إعادة تنشيط التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، تقترح كازاخستان إنشاء مجلس دائم للمنظمات الإقليمية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد آن الأوان لمضافة جهود الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات اقتصادية ومالية رئيسية أخرى، بطرق عملية، للتصدي للفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. وتعتقد كازاخستان أنه ينبغي إيلاء اهتمام وثيق للاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤيد كازاخستان اقتراح الأمين العام - الذي أشرت إليه من قبل - بإنشاء فريق رفيع المستوى لبحث التحديات الراهنة للسلم والأمن ولتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أنه ينبغي النظر في قضايا حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بوصفها بنداً أساسياً من بنود جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن اقتراح الرئيس نزارباييف، الذي طرح العام الماضي في جوهانسبرغ، بإنشاء سجل تابع للأمم المتحدة للمشكلات البيئية العالمية هو اقتراح يكتسي أهمية خاصة. فمن شأن مثل هذا السجل أن يتيح فرصة لضمان تبادل متواصل للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن التوجهات في حالة البيئة العالمية، والتي تكتسي أهمية بالغة في منع الكوارث الطبيعية. وبالنسبة للقضايا البيئية، أود مرة أخرى، من هذه المنصة، أن أحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب للبحث عن حلول عملية لمشكلات بحر آرال ومنطقة سيميالاتينسك.

إن التزايد الحالي في الأعمال الإرهابية في شتى أنحاء العالم قد أظهر طابع الإرهاب العابر للحدود الوطنية. ويجب

كنتيجة للمؤتمر أساسا ثابتا لشراكة عالمية مصممة لكي تضع نظما فعالة للنقل العابر. ونظرا لأن كازاخستان تشغل مساحة كبيرة من الأرض في منطقة أوروبا وآسيا، فهي مهتمة كثيرا بالتنفيذ العملي للأهداف الواردة في هذه الوثائق لكي تستفيد بقدر أكبر من إمكانياتها في النقل.

وفي ختام بياني، أود أن أكرر مجددا التزام كازاخستان بعملية إصلاح الأمم المتحدة بغية كفالة نظام عالمي أكثر أمنا وإنصافا. وأتشاطر على نحو تام شعور الأمين العام بالضرورة الملحة حينما يتعلق الأمر بالتغييرات الهيكلية في الأمم المتحدة. وبالفعل، لن يسأحنا التاريخ إذا أهدرنا فرصة إصلاح منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة للسيد كمال خرازي، وزير الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهنئي القلبية للرئيس على توليه رئاسة هذه الدورة الهامة للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تهنئي لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

قبل أقل من ٦٠ عاما، أنشأ أبأؤنا المؤسسون الأمم المتحدة، متطلعين إلى النهوض بالسلم والأمن من خلال التعاون وجعل العالم مكانا أفضل. وكان إنشاء هذه المنظمة بالفعل تعبيرا عن تصميم المجتمع الدولي على منع ويلات الحرب التي كانت قد جلبت على الإنسانية خسائر وأضرار هائلة. وقد صممت الأمم المتحدة أيضا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ولمساعدة الدول الأعضاء على القضاء على الظلم والفق.

وتظل هذه الأهداف والشواغل الآن على القدر نفسه من الأهمية إن لم يكن بقدر أكبر. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نستفيد من التطورات الأخيرة ومن

دعونا نواجه الحقائق: فاليوم لا تطبق في الواقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والسبب الرئيسي لهذه الحالة هو المراقبة الدولية الضعيفة.

وهناك بالفعل ٣٩ دولة في العالم قادرة على إنتاج قبلة نووية أو جهاز نووي و ٨ بلدان على الأقل لها قدرات نووية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك على الأقل ٤ بلدان أخرى مشكوك بقدر كبير في وضعها بأنها دولة غير نووية.

وينبغي للأمم المتحدة ومؤسساتها أن تكون لها الكلمة الأخيرة في حل مشكلة عدم الانتشار النووي. وهناك بالفعل طريق واحد للخروج ألا وهو إحكام المراقبة وتحسين الشفافية فيما يتعلق بتطوير الأسلحة واختبارها.

وينبغي أن تتكيف الاتفاقات الدولية الحالية في هذا المجال مع الحقائق الجديدة. ولا يمكن أن نقبل بعد الآن أن يفتقر المجتمع الدولي إلى الوسائل الفعالة لمعاقبة الدول التي تنتهك نظم عدم الانتشار. ونحن نشهد هنا الانتقال إلى معيار موحد: فبعض البلدان تتعرض للعقاب بالقوة العسكرية بينما بلدان أخرى تحت فحسب على التخلي عن برامجها النووية.

وقد رحبت كازاخستان بمبادرة مجموعة الثمانية فيما يتعلق بشراكة عالمية ضد انتشار المواد النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتأمل في التعاون المثمر بشأن هذه القضية مع تلك المجموعة من الدول.

ويرى بلدنا أنه من المهم تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وقد أصبح المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماتي في شهر آب/أغسطس، نقطة تحول في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضع إعلان ألماتي وبرنامج العمل المعتمد

الوحدة الوطنية للعراق واستقلاله وسلامته الإقليمية وتوفير مساعدة غوثية عاجلة لشعب العراق.

وانتظارا لاستعادة شعب العراق سيادته وسلطته، تقع على الدول القائمة بالاحتلال مسؤولية قانونية بموجب القانون الدولي الساري لتوفير ما يلزم لرفاهية الشعب المحتل وبالأخص أمنه. وفي هذا السياق، ينبغي السماح للأمم المتحدة بأن تؤدي دورا مركزيا في تنفيذ ركائز عمله على أساس عاجل لمساعدة الشعب العراقي على ترسيخ الديمقراطية وإنشاء حكومة تمثيلية والإشراف على تحويل السلطة إليه. وسيقدم المجتمع الدولي، عموما، وجيران العراق، خصوصا، دون شك دعمهم الكامل للأمم المتحدة في هذا المسعى.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تعازي للأمين العام وللمجتمع الأمم المتحدة بأسره على فقدان موظف شجاع من موظفي الأمم، ألا وهو السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وغيره من موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا في التفجير الإرهابي لمقر الأمم المتحدة في بغداد. كما أن جمهورية إيران الإسلامية شعبا وحكومة تتعاطف مع الشعب العراقي في فقد رجل آخر للسلام، هو آية الله محمد باقر الحكيم، الذي قُتل في تفجير إرهابي منفصل في العراق.

إن ارتكاب أعمال العنف ضد الفلسطينيين وقتل الفلسطينيين الأبرياء من قبل الجيش الإسرائيلي أصبحا حدثا يوميا، كما أن توقعات التوصل إلى سلام قادر على البقاء تتضاءل على نحو مطرد. ويعيش الشعب الفلسطيني في ظل احتلال وقمع وحشيين دون أمل في الخلاص، ناهيك عن السلام والرفاه. وقد أدت سياسة حكومة شارون المتمثلة في احتلال المدن الفلسطينية واستخدام القوة العسكرية للمزيد من إرهاب الشعب الفلسطيني؛ إلى تفاقم الحالة كما أضافت إلى يأس الأشخاص العاديين وإحباطهم. وتقع على المجتمع

جدوى الأمم المتحدة وسجلها بغية تعزيز سلطتها وكفاءتها وفعاليتها، وإقرارا بدورها المركزي في التصدي لتحديات عصرنا.

لقد شنت الولايات المتحدة حربا غير مأذون بها على العراق لها ثلاثة أهداف معلنة ألا وهي العثور على أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب العالمي، وجلب الديمقراطية للشعب العراقي. ولم يتحقق الهدف الأول بعد، وأدى الهدف الثاني إلى نتائج عكسية. وفيما يتعلق بالهدف الثالث، فإن انهيار الديكتاتورية تطور نرحب به كثيرا في المنطقة ولكن مثلما أظهر لنا التاريخ، لا يمكن إحداث تغيير اجتماعي، بما في ذلك إضفاء سمة الديمقراطية على مجتمع، إلا من الداخل، ولا يمكن أن يستورد بالتوازي مع طوابير الدبابات. ونحن نرى أن الافتقار الكبير إلى الاهتمام بالعواقب السلبية لغزو العراق على نهج العلاقات الدولية وعدم الفهم الكامل لحالة العراق بعد الحرب لا سيما التعقيدات الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي، قد أدت إلى ورطة دولية وشكلا مصدرا لعدم الاستقرار على حدودنا على حد سواء.

وبوصفنا دولة مجاورة للعراق، انتهجت إيران سياسة ضبط النفس أثناء الحرب في العراق وواصلت تطبيق نهج بناء تجاه الوضع الحالي في ذلك البلد. بمناسبة قوى الاحتلال السماح بالانتقال الفوري للسيادة العراقية إلى الشعب العراقي وسحب قواتها. ونحن نرحب بتكوين مجلس الحكم العراقي ومجلس الوزراء ونؤيد ذلك، وندعو إلى إعطاء دور مركزي وواضح للأمم المتحدة في استعادة الشعب العراقي لسيادته وللعملية الدستورية. إننا نرغب في النهوض بالوحدة واحترام أكبر للاستقرار والأمن فيما بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في العراق، وفي تشجيع ودعم تفعيل عملية دستورية ومؤسسية بغية إنشاء حكومة ديمقراطية وتمثيلية بالكامل للشعب العراقي ومن أجله. ونحث على احترام

على استعمال القوة، إلى إبطال أثر بعض التهديدات وتحقيق بعض الراحة النفسية للذين يسعون إلى الانتقام رداً على الأعمال الإرهابية، لكن لا يرى كثيرون أن ذلك أسلوب جدي لاقتلاع الإرهاب الدولي من جذوره.

إن أية محاولة لربط الإرهاب بدين معين أو ثقافة معينة محاولة متحاملة، وسياسية الدافع وبالتالي غير مقبولة. إذ لا يوجد دين يأذن لمعتنقيه بقتل الأشخاص الأبرياء، مهما يكن الهدف من تلك الأعمال.

وتشجب جمهورية إيران الإسلامية الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. وقد فعلت إيران أكثر من نصيبها العادل لمكافحة الإرهاب بفعالية. ففي ذروة التدخل العسكري في أفغانستان وفي أعقاب انهيار حركة الطالبان، مُنِع الآلاف من الأشخاص من الدخول إلى إيران؛ وجرى ترحيل أكثر من ٣٠٠ ٢ شخص يحملون وثائق سفر مزورة أو بدون وثائق واعتقال المئات من المشتبه فيهم والتحقيق معهم وتسليمهم إلى بلدان جنسيتهم أو إقامتهم، كما أبلغ موظفو وهيئات الأمم المتحدة قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص. وما زالت إيران تتعاون في الجهود الجادة والطويلة الأجل لمكافحة الإرهاب بطريقة شاملة وغير تمييزية وغير انتقائية - وهي جهود لا تفرق بين الجيدين والسيئين، أو المفيدين، من الإرهابيين.

إن أسلحة التدمير الشامل ضمن أقوى التهديدات المحدقة بالسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نتائج لحكمتنا الجماعية في جهودنا الرامية إلى القضاء على خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وانتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل. وينبغي لنا أيضاً أن نقوم بعمل أكثر لكي نجعل هذه الصكوك الدولية شاملة. وأخيراً،

الدولي مسؤولية رئيسية عن اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

وأدى قرار النظام الإسرائيلي الأخير القاضي بطرد الرئيس عرفات من وطنه إلى غضب المجتمع الدولي، على وجه العموم، والعالم الإسلامي، على وجه الخصوص. وإنني واثق من أن العالم الحر والمتحضر سيستمر في رفض وشجب هذه الخطوة الإسرائيلية. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة، لجأت في الأسبوع الماضي مرة أخرى وللمرة السادسة والثلاثين، إلى استخدام حق النقض لمنع اعتماد مشروع قرار.

وبالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شعورنا بالارتياح حيال التحسن المطرد للحالة في أفغانستان في ظل قيادة الرئيس قرضاي وحكومته. وفي نفس الوقت، فإننا نشعر بالقلق إزاء مشاكل مثل إعادة تجمع بقايا حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وندرة المساعدة الدولية والزيادة في زراعة خشخاش الأفيون. وما لم يكن المجتمع الدولي أكثر تجاوباً في مساعدة الشعب الأفغاني والحكومة، فإن المنجزات الأخيرة التي تحققت في أفغانستان قد تتعرض للخطر.

إن لدينا مصلحة كبيرة في عودة الحالة الطبيعية الكاملة والاستقرار إلى أفغانستان. وفي هذا المجال، فقد آيدنا تأييداً قوياً الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة الأفغان على إعادة بناء بلدهم، كما أننا نؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بهذا الدور في المستقبل المنظور.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية تقتضي رداً عالمياً. وتقتضي مكافحة الإرهاب نهجاً متعدد الأوجه يتجاوز كثيراً مجرد التركيز على القانون والنظام ويعالج الأسباب الأساسية. وقد يؤدي اتباع نهج انفرادي وذوي بعد واحد، يقوم فقط

معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها إلى وقف وتجميد برنامجي إسرائيل للأسلحة النووية والأسلحة التكتيكية، اللذين يشكّلان تهديدات حقيقية للسلام والأمن الدوليين. ويعتبر كلا البرنامجين منافيين لنص معاهدة عدم الانتشار وروحها.

إن برنامج إيران النووي للأغراض السلمية وحدها، وبالتحديد، لما هو مخطط له من إنتاج ٧ ٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠ للتنمية الاقتصادية في إيران. وستواصل إيران بقوة برنامجها النووي السلمي ولن تستسلم للمطالب غير المعقولة والتمييزية والانتقائية التي تتجاوز متطلبات عدم الانتشار. بموجب الصكوك القائمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي نفس الوقت، فإنه ليس لدى إيران برنامج للأسلحة النووية ولا تعتزم أن تباشر واحدا. وبالتالي، فليس لدينا ما نخفيه، ومن حيث المبدأ ليست لدينا مشكلة مع البروتوكول الاختياري. ونحن نتوق إلى ضمان ألا تُستخدم هذه الخطوة إلا لتعزيز الثقة وإزالة الشكوك حيال الطابع السلمي لبرنامجنا النووي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميتشا أوندو بيلي (غينيا الاستوائية).

وفي مواجهة التحديات العالمية، لن تكون هنا إمكانية أخرى مواتية لحلول دائمة وفعالة سوى التعاون المتبادل عن طريق الأمم المتحدة. والعملية الديمقراطية التي يُدعى إليها على كل المستويات في إطار المجتمع الدولي من الضروري أن تنعكس أيضا في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة أن تقوم بدور أكثر إيجابية في الشؤون العالمية. ووجود مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية يعني وجود أمم متحدة أكثر كفاية - أي ذلك النوع من المنظمة الذي ينبغي لنا جميعا أن نرغب فيه ونعمل من أجله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو معالي السيد فارتان أوسكانيان، وزير خارجية أرمينيا.

ينبغي أن نعمل جميعا بصورة جماعية، حسبما فوضتنا محكمة العدل الدولية، بغية التقدم نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

وبلدي بانضمامه إلى هذه الصكوك الثلاثة بوصفه طرفا أصيلا فيها، قد أظهر تصميمه على العمل في اتجاه إزالة أسلحة التدمير الشامل إزالة تامة من الأرض. ولا يكمن التزامنا بالأنظمة الدولية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل في التزاماتنا التعاقدية فحسب، ولكن الأهم من ذلك، يكمن في اعتقاداتنا الدينية وتجربتنا التاريخية. ولم يعان بلد يمثل الحدة التي عانى بها بلدي من الجراح المأسوية التي خلفها وقوعنا ضحايا لتلك الأسلحة، لا سيما على خلفية بيئة دولية كانت راضية عن نفسها. إننا مقتنعون بأن السعي وراء حيافة الأسلحة النووية لن يوفر رادعا ولن يعزز الأمن والنفوذ، بل لن ينتج عنه سوى زيادة الضعف. وبالتالي، يمكنني أن أقول بشكل قاطع إنه لكل هذه الأسباب، لا مكان لأسلحة التدمير الشامل في الاستراتيجية الدفاعية لبلدي. ونحن مقتنعون بأن الخيار الوحيد هو العمل بنشاط نحو التوصل إلى حظر دولي وإقليمي لهذه الأسلحة، ولذلك لم ندخر وسعا في هذا الصدد.

ومع ذلك، ينبغي ألا توفر الجهود المبذولة لحظر أسلحة التدمير الشامل، أو لتعزيز حظرها أية ذريعة لحرمان الدول من الحق في تطوير التكنولوجيا للأغراض السلمية. ومن المؤسف أن الضغط السياسي على جمهورية إيران الإسلامية للتخلي عن حقها الثابت في تطوير التكنولوجيا النووية السلمية يتصاعد، بينما تقوم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية باختبار وتطوير برامج للأسلحة النووية التكتيكية المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر إسرائيل، في تحد لدعوات المجتمع الدولي إلى التقييد بمعاهدة عدم الانتشار، وبلا حسيب، في تطويرها سرا للأسلحة النووية المتقدمة ولأنظمة إيصالها. وقد دعت جميع مؤتمرات استعراض

وهذه الجمعية العامة أمامها الفرصة لكيلا تسجل في التاريخ، كعملاق متهالك وعاجز وإن كان ذا نية حسنة، وإنما كأداة حيوية للسلام العالمي. وأهداف الأمين العام، ابتداء من ميزانية الأمم المتحدة والإصلاح المالي إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن وتوسيع عضويته، هي لبنات بناء المحفل الدولي التعاوني الهام السريع الاستجابة والمتفهم، الذي يمكن أن تؤول إليه الأمم المتحدة. ونحن نشيد بقراره المتعلق بتفويض لجنة لتجسيد ما يتمناه الكثيرون.

إننا نتكلم كل عام عن الحاجة إلى إحلال السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، غير مصدقين قط أن المنطقة يمكن أن تصبح في العام التالي أكثر قابلية للاشتعال والانفجار. ونحن نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة وكل الدول الأعضاء مواصلة تأييد تجديد عملية السلام الشاملة. وفيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، تثنى أرمينيا على جهود المجموعة الرباعية، مدركة أن خارطة الطريق المعرّضة للخطر لا تزال الخيار الوحيد المجدي من أجل السلام في منطقة طالت معاناتها.

إن الحالة في العراق تجعل المناقشة بشأن كيفية وقوع ذلك الصراع أو أسبابه عديمة الأهمية. لقد اعتادت البلدان الصغيرة في العالم على الموافقة على حلول سياسية وسط حتى تنضم إلى المسيرة الدولية. وفي العراق، يجب على الدول الرئيسية أيضا أن توافق على حلول وسط حتى يمكن للأمم المتحدة، بزيادة مشاركتها وتفويضها أن تحشد طائفة واسعة من البلدان من المنطقة المجاورة ومن سائر أنحاء العالم، لتتحمل المسؤولية عن إرساء الديمقراطية والاستقرار في جزء بالغ الأهمية من الشرق الأوسط.

ومن دواعي السخرية، بل والأسى، من وجوه عديدة، أن شر الإرهاب هو الذي جعلنا نتجمع معا. ونحن ندرك تماما أنه ما من حكومة يمكنها أن تكافح بشكل فعال

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

نشكر السيد يان كافان على عمله، ونرحب بالسيد جوليان هنت في السنة الصعبة التي تنتظره.

في بداية هذه الألفية، وضع مؤتمر قمة لزعماء العالم مجموعة من أهداف التنمية الرامية إلى حماية حياة كل الشعوب وتعزيز كرامتها. وبدأت هذه طريقة مناسبة لبدء الألفية الثالثة من عصرنا الحديث.

ومع ذلك، في كل عام مضى منذ ذلك الوقت، ظللنا نذكر بأن الألفية بدأت بطريقة مختلفة كثيرا وبأنها أجبرتنا على مواجهة تحديات كبرى لافتراضاتنا، وعلاقتنا وطريقة معيشتنا. وابتداء من ١١ أيلول/سبتمبر، ومع استمرار العنف والأزمات السياسية حول العالم، حولت حدة هذه التهديدات التي تتعرض لها طريقة حياتنا وأمننا كل مجتمع من مجتمعاتنا، وكل دولة من دولنا وكل منطقة من مناطقنا.

وهذه الأزمات تفرض تحولاً على هذه المنظمة أيضا. فالיום، لم يصبح الإصلاح أساسيا في الطريقة التي نقرر بها ونتصرف ونعمل بها فحسب، وإنما في الطريقة التي نفكر بها. ولا يمكن للإصلاحات أن توجّل إذا ما أريد لهذه الجمعية العامة وهذه المنظمة أن تكونا حقاً هامتين كميسترتين لإحلال السلام العالمي. وإذا كانت الأمم المتحدة تعمل من أجل التنمية السلمية الديمقراطية المزدهرة لعالم اليوم، يجب أن تطبق الديمقراطية على نفسها، حتى يتوفر لدينا المزيد من السلطة الأخلاقية لتوجيه الآخرين عبر طريق الإصلاح والتحول الديمقراطي.

وأية منظمة تعتنق الحوار والتفاوض كبديلين عن العنف والصراع يجب أن تجد سبلا عن طريق الحوار والتفاوض للوصول إلى توافق آراء بشأن كيفية حل المسائل العالمية البالغة الأهمية التي تواجهنا اليوم.

تستخدم عائداً لها لشراء أسلحة، تنتظر اليوم الذي تكون لديها فيه الموارد لتسعى إلى حل عسكري. وهذا خداع للنفس أيضاً. فقد نسيت أذربيجان أن تخيلات مماثلة أدت بها إلى الرد عسكرياً على المطالب السلمية لسكان ناغورني كاراباخ بتقرير المصير في عام ١٩٩٢. وكان التوازن العسكري لصالحها بشكل كبير في ذلك الوقت، وبنسب أكبر بكثير مما قد تأمل فيه مستقبلاً. ولكن كان التوازن الأخلاقي، والتاريخي، والقانوني والنفسي لصالح سكان ناغورني كاراباخ، الذين كانوا يقاتلون من أجل ديارهم، وأسرهم، وأمنهم، وأرواحهم ومستقبلهم. ولم تكسر أسلحة أذربيجان عندئذ - ولا يمكن أن تكسر - إرادة شعب ناغورني كاراباخ في أن يعيش حراً على أرضه.

إن أبناء أذربيجان ضحايا فعلاً، لكنهم ضحايا عدوانهم. إنهم بدأوا الحرب، من جانب واحد. وبدأوا ذبح الأرمن، مواطني المدن الأذربيجانية سومغيت، وباكو وغانجا - وكان هذا أكثر ردود الفعل افتقاراً للمسؤولية، مما يمكن أن تقوم به حكومة من الحكومات، باستخدام أكثر الأساليب وحشية مصحوبة بمذابح منظمة.

وقد غيرت الحرب التي تلت ذلك العالم بالنسبة لجيلين من الأرمن، الذين لم يعيشوا قط تحت الحكم الأذربيجاني. وبوسع قيادة أذربيجان القديمة والجديدة أن تتطلع إلى مستقبل يقوم على الحلول التوفيقية والسلام والتعاون الإقليمي والتنمية المستقرة في ظروف من الرخاء. بدلاً من أن تظل سجيناً الحقة السوفياتية، التي رفضوها هم أنفسهم بوصفها تفتقر إلى المشروع التاريخي.

وقد عقدت أرمينيا عزمها على المضي قدماً إلى الأمام. وقد فعلنا ذلك بالفعل. وكان العام ٢٠٠٣ عاماً طيباً للغاية بالنسبة لأرمينيا. فعلى الجبهة الاقتصادية، معدل نمونا المطرد الذي يتجاوز العشرة في المائة هو أسرع المعدلات في

هذا الخطر بمفردها. ومن المؤسف أن ضرورة اتخاذ تدابير متلاحمة والتعاون على الصعيد الوطنية، والإقليمية والدولية معطلة في كثير من الأحيان، كما هو الحال، على سبيل المثال، في منطقتنا، حيث نجد تهديداً مشتركاً لا يعرف الحدود، لا يواجهه بشكل انفرادي ومنعزل فحسب، وإنما يستغل لأسباب سياسية أيضاً.

هناك الكثير من الاستغلال السياسي في منطقتنا. لقد أوضح رئيس وزراء أذربيجان من على هذه المنصة أمس أنهم، في سنة انتخابات حكومته، يرغبون، مما يعد مخاطرة من جانبهم، في تجاهل الحقائق الواضحة تماماً. إن المفاوضات التي استمرت عقداً، تقريباً، أوصلتنا، منذ عامين، إلى "كي وست" بفلوريديا، باستضافة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت إشراف الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك، حيث لم يتوصل رئيس أرمينيا ورئيس وزراء أذربيجان - سواء قبل رئيس وزراء أذربيجان هذا أم لا - في الحقيقة إلى تفاهم يعكس تلك الحقائق.

هناك حرافتان في أذربيجان اليوم - وكلتاها خطأ، ومحسوبة بطريقة غير صحيحة وخطرة. منذ ١٩٩٢، أقنعت أذربيجان نفسها بأنها إذا ما رفضت التفاهم لفترة طويلة، فإن الاقتصاد الأرميني سيستسلم، ويترك ناغورني كاراباخ بدون حماية. وحسابات الأذريين القائمة على أن فرض حصار على أرمينيا يعني أن اقتصادنا وظروفنا الاجتماعية ستهبط عمودياً، بينما ينمو اقتصادهم القائم على النفط، ثبت أنها مضللة وقائمة على معلومات غير صحيحة، إذ لم يقتصر الأمر على أن الاقتصاد الأرميني لم يستسلم للضغوط السياسية فحسب، بل إن معدل نمونا أكبر من معدل نمو أذربيجان - وليست أذربيجان وحدها.

ومع ذلك، لا يزالون يتعلقون بأسطورة ثانية ذات صلة. فأذربيجان، إذ تحلم بمبيعات نفط في المستقبل

ونسدرك بالطبع أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تتمتع بمكانة مركزية في اقتصادات مثل اقتصادنا، خاصة بالنظر إلى الحصار المستمر. وقد استمر نمونا الاقتصادي بالرغم من الحصار الذي يتنافى مع روح ونتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر الذي انعقد مؤخراً برعاية الأمم المتحدة، والذي أكد مجدداً حق البلدان غير الساحلية في أن يكون لها سبل للوصول إلى البحر ومنه وحريتها في المرور العابر باحتياز أراضي جارها بجميع وسائل النقل، وفقاً لقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق. ويعني هذا من وجهة نظرنا إدانة ممارسة التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد كأداة للضغط السياسي.

وكان هذا أيضاً عاماً طيباً بالنسبة لعملية الإصلاح التشريعي لدينا. وقد صدّق البرلمان الأرميني على البروتوكول السادس للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن ثم ألغى عقوبة الإعدام دون قيد أو شرط. كما اعتمدنا مشروع القانون المتعلق بأمين المظالم، من أجل تمكين مواطنينا وغرس الإيمان اللازم لعدالة المحاكم وكرامة المحكوم فيهم.

ومن الأمور الأخرى الهامة لنا وللبنية أن أرمينيا تواصل الاتصال بالبلدان والحكومات في أنحاء العالم لكي تعترف بمحدوث أول جريمة إبادة جماعية في القرن العشرين وتدينها. ويساعد الناجون من تلك المجزرة وأبنائهم في بناء أرمينيا الديمقراطية، الملتزمة بالمستقبل دون أن تنسى الماضي.

وحين زار سيرجيو فييرا دي ميلو أرمينيا منذ عدة سنين، جاء يبحث عن طرق للتخفيف من آلام ومعاناة اللاجئين الأرمن الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم في باكو وسومغايت في أذربيجان. وهذا العام، وهو يعمل للتخفيف من آلام الشعب العراقي ومعاناته، ليساعده على

رابطة الدول المستقلة وفي أوروبا. وقد دفع هذا البعض إلى أن يطلق على أرمينيا نمر القوقاز. وتسرنا هذه التسمية وهذا التحدي. ونعلم أن النمو الاقتصادي تصاحبه مسؤولية أكبر، تتمثل في مواجهة الفجوات الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى التفاوت الاجتماعي وزعزعة الاستقرار على الصعيد الداخلي. والحفاظ على هذا المستوى الرفيع من النمو الاقتصادي هو أقصر طريق إلى القضاء على متاعب الفترة الانتقالية من قبيل الاستقطاب الاجتماعي والفجوة بين الحضر والريف وعدم تكافؤ فرص التعليم العالي.

ولهذا السبب شرعنا في برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولهذا السبب أقرت الحكومة استراتيجية لخفض الفقر وبدأت في تطبيقها. وهو السبب أيضاً في أن جزءاً هاماً من استراتيجية أرمينيا للتنمية يتمثل في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتمكين المرأة.

وتؤدي الأمم المتحدة في أرمينيا دوراً رئيسياً في تعزيز التعاضدات الموجهة إلى توسيع نطاق الأثر الذي تحدثه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التنمية. وبينما نعد العدة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر، تواجه أرمينيا مفارقة لا تخلو من تفاؤل. فمن ناحية، أقل من نصف مدارسنا التي يزيد عددها عن ألف مدرسة متصلة بالإنترنت، ومن ناحية أخرى، تنتمي نسبة ذات شأن من خبراء أرمينيا اليوم إلى مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومع ذلك فما زال الكثيرون في بلدنا، كما هو الحال مع أغلب سكان العالم، لم يتأثروا بالثورة في هذا المجال وما تنطوي عليه من إمكانيات.

مستههل القرن الحادي والعشرين. وكنت مقتنعاً آنذاك، وما زلت مقتنعاً، بأن هذه الوثيقة يمكن أن تعطي دفعة جديدة لمبادئ الأمم المتحدة وآلياتها في عالم متغير. وينبغي أن تشمل إعداد قائمة جديدة بمعايير السلوك الدولي في مواجهة أخطار اليوم الأمنية وتحدياته العالمية.

وقد عززت التطورات التي طرأت على المسرح الدولي منذ تقدمت بهذه المبادرة اعتقادي بأن الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن تستفيد من إشارة سياسية قوية جديدة تؤكد مجدداً الدور الذي تؤديه بمثابة منارة للاستقرار وأداة موثوقة لإدارة التغيير.

وأرى أن أفضل طريقة لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء مناقشة غير مقيدة بشأن مستقبل الأمم المتحدة هي إشراك الشخصيات العامة البارزة ذات المكانة الدولية في ترتيب غير رسمي. واقترحت في ذلك الوقت أن يكلف فريق من الشخصيات البارزة بمهمة إعداد الخطوط العامة للوثيقة، التي يمكن بعدئذ تقديمها للدول الأعضاء من أجل تقييمها. وينبغي أن ينعكس في تكوين هذا الفريق استقلاله وشكله الفكري الملائم والدراية بالشؤون الدولية. يضاف إلى ذلك أن مكانة الفريق الأدبية الممتازة وثقله السياسي سيضمنان أن تتسم الوثيقة المصممة لتكون مرشداً للدول الأعضاء بأرفع قيمة. وهكذا يمكن تحويل عملية فكرية تبدأ خارج نطاق الأمم المتحدة المؤسسي إلى عملية سياسية، تبلغ ذروتها في اعتماد الوثيقة الجديدة من قبل الجمعية العامة.

وما زلت مقتنعاً أشد الاقتناع بأنه رغم التغييرات السريعة في المناخ الدولي التي عجلت بها بصفة خاصة حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ينبغي أن تحتفظ الأمم المتحدة اليوم، بعد ٦٠ عاماً تقريباً من تأسيسها، بدور محوري بوصفها آلية لحل المشاكل العالمية وكفياً للشرعية الدولية.

إعادة بناء بلده وحكومته، فقد هو وكثير من زملائه حياتهم. ويذكرنا موته وموت أنا لند وزيراً خارجية السويد بأن الأفكار تخيف وتهدد أكثر مما يخيف البشر ويهددون. كما توحى هاتان الجرمتان الوحشيتان لنا بصوت أعلى من أي مظهرة بأن قيادة العالم ما زال أمامها الكثير الذي يجب أن تفعله لإشراك الرافضين والمتطرفين والناقمين. وسوف تضي خطواتنا الإيجابية المتطلعة إلى المستقبل والمتسمة بالإصرار هنا في الجمعية العامة بنا شوطاً بعيداً صوب إقناعهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لصاحب المعالي السيد فلودزيميرز سيموجيفيتش، وزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد سيموجيفيتش (بولندا) (تكلم بالانكليزية):

أود في البداية كما فعل زميلي من أرمينيا أن أعرب عن أرفع آيات تقديري لذكرى الأفراد الممتازين الذين يمثل فقدهم المأساوي ضربة موجهة للمجتمع الدولي لا سبيل إلى إصلاحها مطلقاً.

وقد برهن اغتيال أنا لند، ووزيراً خارجية السويد، مرة أخرى على المخاطر الكامنة وراء التفاني النبيل في الخدمة العامة في عالم معرض لأعمال عنف لا معنى لها، وملاً لقلوب الناس في كافة أنحاء العالم بالأسى البالغ.

وفاجأ موت سيرجيو فييرا دي ميلو وموظفوه المجتمع الدولي. والسؤال هو: لماذا قتلوا؟ إذ يبدو أن هذا العمل الإرهابي ينطوي على رمزية عالية، لأنه كما يقول الأمين العام يتحدى مباشرة رؤية التضامن العالمي والأمن الجماعي المتأصلة في الميثاق. ومن المحزن أن يكون هذا هو السياق الذي لا بد أن نتناول فيه الشواغل المدرجة في برامجنا الداخلية والدولية.

وقد تقدمت في العام الماضي لدى مخاطبتي الجمعية باقتراح لإعداد وثيقة جديدة تصدرها الأمم المتحدة في

الحاصلة في التنمية، والتضامن الدولي، والحكم الرشيد وتفويض السلطات للمستويات الدنيا.

إن الطابع المستجد لتحديات اليوم يستدعي أساليب تفكير جديدة ونهجاً ابتكارياً. صحيح إن استتالة النزاعات الإقليمية ما زالت تشكل مصدر عدم استقرار بالغ الخطورة. بيد أن المناخ الأمني الراهن غدت تسيطر عليه، إلى جانب الأخطار التقليدية تلك، مجموعة متزايدة من التهديدات الجديدة المتسمة بطبيعة أكثر تنوعاً وتقلباً. وهي تنشأ في الغالب ضمن حدود الدول وليس فيما بينها، وبشكل خاص في الدول الآيلة إلى الانهيار والدول المنهارة غير القادرة على السيطرة على أراضيها، وهي تشكلها في أغلب الأحيان جهات فاعلة خارج إطار الدولة.

وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن أخطار اليوم نوعان، "قاس" و "لين"، وكلاهما متعاضان. فنحن نجابه إرهاباً تمتد ذراعه إلى العالم بأسره، مدفوعاً بعقيدة متطرفة ولا كبح له في استعداده لإيقاع أعداد هائلة من الإصابات. إننا نواجه خطراً متعاضداً يتمثل في انتشار الأسلحة الفتاكة وتفشي الجريمة المنظمة اللذين كثيراً ما يرافقان انهيار الدول. ويزيد في تفاقم هذه التحديات "القاسية" نقص التنمية المزمع في العديد من أنحاء العالم.

أما الأخطار "اللين"، مثل تفشي الفقر، والحرمان، والجوع، وسوء التغذية والأمراض المعدية الواسعة الانتشار، فخصائرها المأساوية تقع على السكان الذين يعيشون في بلدان ذات نمو اقتصادي مترد. وعادة ما تنشأ هذه الأخطار في المناطق التي تفشل فيها التنمية في أغلب الأحيان نتيجة سوء الحكم والنزاعات الداخلية العنيفة التي تؤدي إلى أزمات إنسانية واسعة النطاق، وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، وتعطيل الحياة السياسية والاجتماعية على نحو يفضي إلى انهيار أنظمة الدول.

ومن دواعي ارتياحي العظيم أن المبادرة البولندية تتفق مع فكر الأمين العام والجهود التي يبذلها لزيادة فاعلية الأمم المتحدة وصون موقع المنظمة بوصفها أهم مؤسسة للأمن والتعاون الدوليين. وأعرب عن تأييدي الكامل لأفكاره المتعلقة بضرورة إجراء استعراض، وربما إصلاح جذري، للهيكल الأمني الدولي، على النحو الوارد في تقريره الأخير عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323)، فضلاً عن مقترحاته الجيدة التوقيت التي أدلى بها في مستهل مناقشاتنا.

ففي الواقع، لم يعد باستطاعتنا أن نفترض بموثوقية أن قواعدنا ومؤسساتنا المتعددة الأطراف الحالية لديها القدرة الكافية على مواجهة سلسلة الأخطار القديمة والحديثة التي تهدد السلم والأمن في الوقت الحاضر.

ومنذ أن قدمت اقتراحي في أيلول/سبتمبر الماضي، تشاورنا على نطاق واسع مع الممثلين الحكوميين لعدد من البلدان. وقد جمعت كمية من المقترحات والتعليقات الثرة، التي ستكون لها جميعاً قيمة كبيرة في صياغة المبادرة. أما العملية الاستشارية، فقد شعرنا خلالها بالتفاؤل لمشاطرة العديد من البلدان الرأي بشأن ضرورة تكييف الأمم المتحدة مع التحديات الحالية.

إن حكومة جمهورية بولندا، وقد وضعت في اعتبارها النتائج الأولية للمشاورات، أصدرت مذكرة رسمت فيها مخططاً مقترحاً لولاية فريق الحكماء.

والمبادرة، كما ورد في المذكرة، تشكل في الواقع دعوة إلى التفكير على نحو شامل في مفهوم وطبيعة التغييرات الحاصلة في النظام الدولي وفي أفضل رؤية لنظام دولي جديد يتسم بقدر أكبر من الفعالية. وهي تتعامل مع مسائل تتعلق بطائفة كاملة من التحديات المعاصرة، من بينها أخطار الأمن المتصلة بالعولمة وظهور جهات فاعلة غير الدول، والفجوة

والظروف الدولية التي تسيطر عليها أخطار غير تقليدية. وينبغي لها أن تنظر، على سبيل المثال، في مسائل تتعلق بقضايا من قبيل احترام حقوق الإنسان، ومبدأ سيادة الدول، وحق تقرير المصير والسلامة الإقليمية، ومعالجة النزاعات والأزمات، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وينبغي أيضا أن تتطرق إلى إمكانية تضمين الأساس المفاهيمي للنظام الدولي مفاهيم حديثة مثل الأمن البشري ومسؤولية الدول عن حماية الضعفاء.

وإنها حقيقة مؤلمة أن الأمم المتحدة منقسمة انقساماً عميقاً. وهذا يحد من فعاليتها بل ويبحث من حين إلى آخر الشك في قدرتها على التحرك. من هنا، فإن السؤال الأساسي المطروح: كيف يمكن أن نعيد إلى الأمم المتحدة الشعور بالوحدة والتلاحم الجسد في اسمها نفسه؟ كيف يمكن منع الشلل في إدارة الأمم المتحدة لشؤون الأمن الدولي؟ وكيف يمكن تعديل مبادئ عمل المنظمة بطريقة تمكن البلدان التي لديها ما يكفي من القدرة على التصدي للتهديدات الجديدة ومن الرغبة في ذلك أن تتصرف ضمن الإطار المؤسسي للأمم المتحدة؟

وفي رأبي أن هذا الهدف الصعب سيظل بعيد المنال ما لم تتسن إعادة تثبيت دور الأمم المتحدة بوصفها مجتمعاً ذا قيم وأهداف مشتركة. إن من شأن عملية إعادة التثبيت هذه أن تعيد التكامل إلى المنظمة وتبث فيها إحساساً جديداً بالهدف. من هذا المنطلق، فإن مبادرتي تدعو في صميمها إلى التمعن في القيم والمبادئ التي تربط بين أعضاء المجتمع الدولي وتعرّف سلوك الدول بعضها إزاء بعض، وإزاء الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية، وكذلك إزاء مواطنيها.

دعوني أؤكد مرة أخرى أن بولندا تؤيد بشدة عزم الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات

في مواجهة تلك الحقائق الجديدة التي تجابه المجتمع الدولي، نحتاج إلى صياغة توافق في الآراء بشأن الإطار المفاهيمي والسياسي لعمل الأمم المتحدة في العقود المقبلة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن مبادرتي لا تهدف إلى إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة أو تغييره، فهذا الميثاق ينبغي أن يظل أساساً للعلاقات الدولية. بل إن الوثيقة السياسية الجديدة ينبغي أن تضع ميثاق الأمم المتحدة ضمن سياق التحولات المستمرة في المناخ الدولي، وأن توفر إطاراً مفاهيمياً وتفسيرياً سياسياً جديداً للميثاق يتيح للأمم المتحدة التكيف مع الحقائق المعاصرة وينظم أنشطتها في الميادين التي لم يغطها الميثاق. وينبغي أن يتم إنجاز هذا الهدف عن طريق إعادة تعريف أهداف الأمم المتحدة، وتحديد مهام وأساليب عمل جديدة للمنظمة.

لقد أتى إعلان الألفية برهاناً واضحاً على قدرة المنظمة على الاضطلاع بمهام جديدة ومواجهة أكثر التحديات إلحاحاً. إن علينا أن نبذل قصارى جهودنا لزيادة قدرة الأمم المتحدة على بلوغ الأهداف المبينة في تلك الوثيقة البارزة، وإني أعتقد أن الوثيقة الجديدة يمكن أن تضيف زخماً سياسياً للعمل الجاري في سبيل تنفيذ الإعلان تنفيذاً كاملاً. بيد أن تجربتنا في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تسلط الأضواء على المشاكل المتصلة بقدرة الأمم المتحدة فحسب، بل وعلى غياب الوضوح والتوافق في الآراء بشأن مبادئ معينة ذات أهمية أساسية من أجل التحرك بفعالية في المناخ الأممي الجديد.

إن الافتقار إلى تفسير مشترك متفق عليه للعديد من المصطلحات والمبادئ التي تتسم بأهمية أساسية في ميدان العمل الدولي يشكل مصدر قلق شديد إذ أنه قد يؤدي إلى فوضى في العلاقات الدولية. إن المبادرة الجديدة من أجل الأمم المتحدة، إذ تضع في اعتبارها التغيرات الراهنة في النظام الدولي، ينبغي أن تعكس العلاقات بين المبادئ الجديدة

العراقي من أن يقرر مستقبله بنفسه بحرية، وأن يفتح صفحة جديدة في تاريخ تلك الأمة العظيمة تقودها إلى التطور والازدهار.

يوم الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر، تدخل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود حيز النفاذ. وإني لفخور بأن الفكرة التي طرحتها بولندا خلال المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، الذي عقد في نابولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قد تحولت بفضل دعم المجتمع الدولي الواسع إلى اتفاقية ملزمة من اتفاقيات مظلة الأمم المتحدة.

نائب الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة خارجية النمسا السيدة بينيتا فيريرو - فالدر.

السيدة فيريرو - فالدر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): قبل أيام قليلة، هوجمت الأمم المتحدة ثانية في بغداد، بعد شهر واحد فحسب من استهداف مقرها هناك بهجوم إرهابي مدمر. إني أتوجه بمؤاساتي الخاصة - لا بوصفي وزيرة خارجية النمسا فحسب، بل وموظفة كانت تعمل سابقا هنا في مقر الأمم المتحدة - إلى الضحايا وأحبائهم وجميع الزملاء في أسرة الأمم المتحدة. لقد مات سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه أبطالا. والنمسا، بوصفها دولة مضيعة للأمم المتحدة، تؤيد بحزم نداء الأمين العام من أجل توفير أقصى درجات الأمن لموظفي الأمم المتحدة العاملين في مختلف أرجاء العالم. لقد كرس موظفو الأمم المتحدة هؤلاء حياتهم لمساعدة أضعف الفئات، ونحن مدعوون اليوم إلى الالتزام بقضيتهم.

لقد كانت تلك أيضا سنة هجمات قاتلة على سياسيين كانوا ينادون بشجاعة بإعطاء وجه إنساني للسياسية. إننا نتذكر بأسى ما كان يتسم به كل من زوران دجيندجيتش وأنا ليند من مزايا قيادية بارزة وما قدماه من

البارزة يتولى دراسة دور العمل الجماعي في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة واستعراض عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، بهدف الخروج بتوصيات بشأن ما يلزم من إصلاحات. وتنفق هذه الفكرة تمام الاتفاق مع مبادرتي. وأعتقد أن مجموعة الأفكار التي جمعناها خلال السنة الفائتة، والتي وجدت انعكاسا لها في مذكرة الحكومة البولندية وردود الخبراء والعلماء الرواد، من شأنها أن تشكل نقطة بداية جيدة وأن تقدم مساهمة مفيدة لعمل الفريق.

وأود أن أؤكد التزام بلدي الشديد بضمان نجاح مبادرة الأمين العام. وأعتزم إطلاع الفريق المذكور على مجموعة التعليقات الصادرة عن المثقفين البارزين بشأن مستقبل الأمم المتحدة، لينظر فيها.

إن الحرب التي شُنت ضد نظام صدام حسين الإجرامي كشفت بصورة مؤلمة ما يتصل بمبادئ التحرك المتعدد الأطراف وممارسته من تحديات، كما كشفت العضلات العالقة في هذا المجال، والتي ينبغي، في رأيي، أن تعالج في الوثيقة السياسية الجديدة من أجل الأمم المتحدة. أما في الوقت الحاضر، فينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على الوضع الميداني. وإني أعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون جهة فاعلة أساسية في المرحلة الانتقالية لعراق ما بعد الحرب، إذانا بحلول عهد يسوده القانون والديمقراطية والاستقلال. أما المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة بناء العراق وتأهيله فينبغي أن يتشاطرها المجتمع الدولي بأكمله.

ويجب علينا أن نضع الترتيبات اللازمة لمساعدة العراق على أن يحتل في أقرب فرصة مكانته الحققة اللاتقنة به بين أمم العالم. وبولندا من جهتها، لا تزال على التزامها بمجهود تثبيت الاستقرار في العراق. وتنطلق مشاركتنا في هذا المسعى من ضرورة خلق الظروف الكفيلة بتمكين الشعب

الأهمية - تتعلق بضمن أن تصب عملية صنع القرار في مصلحة السلم العالمي والأمن الشامل. في هذا السياق، يجب على المجموعات الإقليمية أن تتحمل مسؤوليتها بأن تتقدم بحلول.

وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، الذي يوشك أن يؤسس لنفسه دستورا للقرن الحادي والعشرين، من الأهمية بمكان ملاحظة أننا نتحرك تدريجيا باتجاه سياسة خارجية وأمنية مشتركة حقيقية. لهذه الغاية، يعكف الممثل السامي والأمين العام سولانا على صياغة مبدأ أممي للمجلس الأوروبي. كما أن التكلم بصوت واحد يعني مزيدا من المواقف المشتركة في شؤون مجلس الأمن. وهذا المنطق ربما أفضى أيضا في يوم من الأيام إلى أن يكون للاتحاد الأوروبي مقعد في مجلس الأمن.

إن النمسا ترى أن ما يحقق مصلحتها الوطنية بأمثل وجه وجود منظومة أمم متحدة قوية تعتمد نهجا متعدد الأطراف، يلتزم فيها مجلس الأمن بمسؤوليته حيال السلام العالمي وتكون الأولوية فيها للقانون الدولي، وعالمية حقوق الإنسان.

إن الإرهاب الدولي يمثل تهديدا فتاكا مباشرا للأمن العالمي والجماعي. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتلك التي وقعت على مقر الأمم المتحدة في بغداد يجمعها هدف مشترك هو استهداف الحضارة ككل. والأمم المتحدة مطلوب منها أكثر من أي وقت مضى أن تبرز قدرتها على قيادة الجهود العالمية الهادفة إلى منع الإرهاب ومكافحته. وفرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، من جهته، يساهم في إطار تقسيم العمل بين مؤسسات الأمم المتحدة يسهم في جهود مكافحة الإرهاب ويوفر مساعدة فنية قيمة

مساهمات قيمة. ويساورنا القدر نفسه من الأسى أن نعلم أن السيدة عقيلة الهاشمي، عضو مجلس الحكم العراقي، توفيت متأثرة بجروحها في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير.

إن الرهان اليوم منصب على الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تضطلع على أفضل نحو بمسؤوليتها عن الأمن والسلم العالميين والطريقة التي نستطيع بها نحن، بوصفنا دولا أعضاء، أن ندعمها في هذه المهمة. والنمسا، بوصفها أحد البلدان المضيفة للأمم المتحدة، تشعر بالمسؤولية عن استمرار أداء المنظمة في المستقبل.

إن التدقيق العلني المكثف في أعمال مجلس الأمن على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية أتاح الفرصة لإعادة إطلاق جهودنا من أجل إيجاد وحدة في الهدف تستند إلى جدول أعمال أممي مشترك بين جميع الأمم. وفي هذا السياق، أرحب ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية الذي يوضح أمرا معينا أشد الوضوح، وهو أن ما نواجهه لا يقل عن الحاجة إلى إصلاح شامل بعيد الأثر لنظام الأمم المتحدة بغية تحسين كفاءتها وتدعيم شرعيتها.

علينا أن نتصدى لهذا التحدي وأن نعمل بقوة على إنعاش النقاش المتعلق بالإصلاح. إن اضطرابنا العاجل اليوم إلى إنجاز هذه المهمة ينبغي أن يجعل محاولتنا الجديدة تحظى بقدر أكبر من النجاح.

وبادئ ذي بدء، ينبغي إيلاء الأولوية لمسألة إصلاح الإجراءات في نظام الأمم المتحدة. إن تركيب مجلس الأمن يتعارض والواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين. فهو لا يعكس تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة ولا التوازن الإقليمي اللازم. لذا، فإن الكثيرين ينظرون إلى عملية صنع القرار على أنها تفتقر إلى الشرعية. وفي رأيي، أن هذه المناقشة لا تقتصر على من ينبغي أن يتمثل في مجلس الأمن فحسب، ولكنها - وهذا يكتسي على الأقل نفس القدر من

المتحدة بدورها استناداً إلى سياسة سليمة، متماسكة وقادرة على البقاء.

وتمشيا مع نهج الأمن البشري، كانت النمسا بين الدول السبّاقة إلى عرض المعونة الإنسانية. فقد قدمت مستشفياتنا المحلية المساعدة الطبية العاجلة لأطفال في حالات صحية خطيرة. علاوة على ذلك، تشارك النمسا في برنامج دعم المستشفيات، وتوشك على تجهيز مستشفيات في مدينة الناصرية. وإننا نعدّ حالياً بالاشتراك مع سلوفينيا والأردن لإنشاء مركز، جنوب بغداد، لعلاج الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية من جراء الحرب. إننا جهوداً تهدف إلى إغاثة أضعف أفراد المجتمع العراقي وأكثرهم عرضة للخطر.

وبالرغم من الجهود المستجدة التي بذلها المجتمع الدولي لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، تدهور النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين مرة أخرى تدهوراً مأساوياً. لكن النكسات الحالية يجب ألا تعطل تنفيذ خريطة الطريق. لا تزال النمسا تدعم بقوة دور ومسؤولية اللجنة الرباعية. ولا يزال مفهوم الدولتين الحل الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح. ووعده الأرض مقابل السلام يجب إعادة تنشيطه لإيجاد أساس للثقة والاحترام يمكن البناء عليه. والإرهاب يقضي على هذا الأمل.

أنتقل الآن إلى ما سماه الأمين العام التهديدات اللينة. وهنا يتطابق تقريره مع الأهداف التي حددتها رئاستي، التي اختتمت مؤخراً، لشبكة الأمن البشري، من أجل تقوية النظام العالمي بتكوين توافق آراء دولي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن البشري. وهذا يجعل الفرد البشري وحمائته محور سياساتنا. وكنيجة ملموسة لرئاستي، اعتمد وزراء الشبكة كتيباً عن التثقيف بحقوق الإنسان. وأداة التدريب الفريدة هذه، التي وضعت على أساس عالمية حقوق الإنسان، مصممة للاستخدام على صعيد عالمي ويمكن تعديلها لتلائم

للدول فيما يتعلق بإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب والتصديق عليها وتنفيذها.

ثمّة خطر شديد آخر يهدد الأمن الدولي، ألا وهو انتشار الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل. والمطلوب هنا واضح ويتمثل في تعزيز الأنظمة المعمول بها في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الصادرات وتعميمها في جميع أنحاء العالم. والنمسا، مساهمة منها بصورة عملية في هذه القضية، وافقت على أن تؤدي دور مركز الاتصال المباشر مع الدول الـ ١٠٩ التي انضمت إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

علاوة على ذلك، تضمن الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي كان لي شرف افتتاحه في ٣ أيلول/سبتمبر، نداء موجهاً إلى جميع الدول من أجل التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة، ولا سيما البلدان الـ ١٢ التي يشكل تصديقها على المعاهدة شرطاً لسريان مفعول هذه الأخيرة. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد هذا النداء وأعرب عن دعمنا له.

وفي حقل عدم الانتشار، يكتسي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقيادة مديرها محمد البرادعي أهمية أساسية. وقد أيد المؤتمر العام للوكالة الأسبوع الماضي بالإجماع ضرورة تعزيز نظام الضمانات النووية الدولية. كما بينت المسائل التي أثيرت مؤخراً بشأن امتثال إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من جديد مدى الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة المذكورة.

إن إحدى مهامنا الفورية الرئيسية تتمثل في تثبيت استقرار العراق وإعادة بناءه. وإننا مقتنعون بأنه من الصعب أن يصبح ممكناً تحقيق النجاح في بلوغ هدف إعادة السيادة إلى العراق في أسرع وقت ممكن من دون اضطلاع الأمم

القرار في منظمة التجارة العالمية. ويجب أن نتجنب التزعة إلى إهراء التعددية ونحو الاعتماد حصرياً على التجارة الثنائية أو الإقليمية.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، الذي أكد على عالمية حقوق الإنسان وعلى أنها كل لا يتجزأ وأنها متداخلة، كما أكد على أهمية الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. وكوارث حقوق الإنسان التي شهدناها منذ ذلك الوقت كتلك التي وقعت في رواندا وسريبرينيتشا يجب ألا يسمح بتكرارها. ومن الخطوات الأساسية في هذا الصدد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي وقعته صباح هذا اليوم.

يجب حماية حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للضعفاء والنساء والأطفال. وبوصفي امرأة ووزيرة خارجية لبلدي، تكلمت على الدوام مدافعةً عن حقوق المرأة وضد التعديت الفظيعة المتكررة على تلك الحقوق مثل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، ورحم المرأة واستعبادها، والاتجار بالنساء والفتيات في أسواق الجنس. يجب وقف هذه الممارسات الرهيبة. وهناك ما يبعث الأمل: فاليوم يوم جيد لحقوق المرأة. فقد وصلتنا أخبار أن المحكمة النيجيرية برأت السيدة أرمينا لاوال. وأنا سعيدة جداً بهذه النتيجة. دعونا نذكر أنفسنا بأن أعمال مكافحة الإرهاب الهامة يجب ألا يترتب عليها تقليص معايير حقوق الإنسان التي ناضلنا بشدة من أجلها.

على مدى السنين وبتوجيه من الأمين العام، أولت النمسا أهمية كبيرة لقيام حوار شامل بين الثقافات والحضارات. وسأستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر القادم

المجموعات المستهدفة. واعتمدت الشبكة أيضاً استراتيجية لدعم الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، كما اعتمدت منهاج تدريب للخبراء في مجال حقوق الطفل وخلاصة وافية لمعايير حقوق الطفل الدولية ذات الصلة وهذا جهد تعاوننا فيه على نحو وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام، أولارا أوتونو.

وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية معالم أساسية في الجهود التي نبذلها لتحقيق مزيد من العولمة الشاملة والمنصفة، ويتعين علينا جميعاً - البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء أن نسعى إلى تحقيقها على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وفي هذا السياق، كجزء من جهود الشراكة التي اتفق عليها في مونتيري، يسعدني أن أعلن أن المساعدة الإنمائية الرسمية النمساوية ستزداد بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٤.

سلم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، بأهمية الطاقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترحب النمسا بالزخم الإضافي الذي أحدثه الإعداد لمؤتمر مصادر الطاقة المتجددة عام ٢٠٠٤. ويسعدني أيضاً أن شراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ستنشئ أمانة لها في فيينا. وفي هذه الأثناء، ستستخدم النمسا التآزر الذي أوجده هذه الأنشطة لمواصلة مساعيها الرامية إلى بناء قدرة المنتدى العالمي المعني بالطاقة المستدامة، الذي دشنته في عام ١٩٩٩.

بعد ما تقدم، أسمحوا لي أن أعرب عن خيبة أمل النمسا في أن الاجتماع الوزاري المعقود في كانكون لم يتمكن من حشد الزخم اللازم لتحقيق حلول مرضية للتجارة المنصفة. ويجب ألا تتكرر هذه الانتكاسة، ومن أهم الأسباب أن التجارة هي محرك التنمية. وأنا أؤيد الفكرة المتمثلة في أننا نحتاج أيضاً إلى أن نبدأ في إصلاح عملية اتخاذ

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد يون يونغ كوان، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد يون يونغ كوان (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تهاني القلبية للسيد جوليان هونت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ولا يخامرني أي شك في أننا سنتمكن، بقيادته القديرة، من تحقيق أشياء كثيرة أثناء هذه الدورة الهامة. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى السيد يان كافان على تفانيه وعمله الشاق أثناء الدورة الماضية.

لقد شهد هذا العام سقوط دكتاتورية حكمت العراق لعقود طويلة. وقد استعاد الشعب العراقي حريته ويقوم الآن بعملية إعادة بناء دولته، وهي عملية شاقة. ومع ذلك، فالتغييرات السياسية المبشرة بالنجاح التي أجريت في العراق لن يصبح لها معنى حقيقي بالنسبة للشعب العراقي وللنظام الإقليمي إلا عندما يتمتع الشعب بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية لحكومة ديمقراطية عريضة القاعدة وقادرة على أداء وظائفها. وتحقيقاً لهذا الغرض فإن جمهورية كوريا تطلّع الآن بدورها المنوط بها في عملية إعادة الإنعاش وإعادة البناء.

إن الوضع في العراق اليوم لا يثير التفاؤل لقد نهتينا موجة الإرهاب والفوضى الأخيرة إلى أن كسب الحرب لا يعني بالضرورة كسب السلام.

وكما أظهر الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد الشهر الماضي بقوة، فإن انتشار العنف والإرهاب يشكلان أقوى تحدٍ ملح يجب على العراق التغلب عليه في بناء دولة ديمقراطية سلمية مزدهرة. وتدين جمهورية كوريا بقوة الأعمال الإرهابية الشنيعة ضد موظفي الأمم المتحدة

الندوة الثانية لوسائل الإعلام المعنية بموضوع "التنوع الثقافي: السعي إلى أرضية أخلاقية مشتركة والدور الشعبي لوسائل الإعلام"، لاستطلاع الطريقة التي تمكن الإعلام الحر من الإسهام في التفاهم والاحترام الثقافيين. ومن الأحداث المبشرة في سياق هذا الحوار مؤتمر القادة المسلمين الأوروبيين، وهو المؤتمر الأول من نوعه، المعقد في النمسا في حزيران/يونيه من هذا العام، والذي اعتمد إعلاناً يدعم التسامح صيغ عبارات قوية.

كيف يمكننا أن نسهم في تحقيق استقرار في مناطق العالم؟ لأوروبا تجربتها الخاصة في إنشاء مناطق الاستقرار والرفاه. وتوقيع ١٠ أعضاء مستقبليين على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في نيسان/أبريل من هذا العام إسهام هام في أمن قارتنا. واستراتيجية الاتحاد الأوروبي موجهة أيضاً نحو تصدير عائد السلام ذاك إلى البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي إلى مدى أبعد نحو الشرق والجنوب الشرقي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ودعوني أبرز مناسبة مشجعة من تلك المنطقة، تمكنت من مشاهدتها عن كثب عندما زرت بلغراد قبل أقل من أسبوعين. وأنا أتكلم هنا عن الإيماءة الهامة من الرئيس ماروفيتش، رئيس صربيا والجبل الأسود، والرئيس ميزتش، رئيس كرواتيا، اللذين اعتذرا نيابة عن مواطني بلديهما الذين ارتكبوا في التاريخ الحديث أعمال عنف ضد بعضهم بعضاً.

إن الرؤية المتمثلة في التضامن العالمي والأمن الجماعي وثقافة عالمية لحقوق الإنسان رؤية متجزرة في مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأنا ممتن للأمين العام على شجاعته وقيادته لإدخالنا في حوار أمين وموجه نحو المستقبل. لقد حان الوقت لنعمل معاً. وبوسعي أنؤكد مرة أخرى للأمين العام أن النمسا تدعمه في هذا المسعى الهام.

وبالتالي من الضرورة القصوى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي الذي عقد في السنة الماضية بشأن تمويل التنمية وأهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس حكمة جماعية لتحقيق نتائج ملموسة في العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وفي السنوات الأخيرة، نبهنا تزايد عدد الأشخاص الذين يتنقلون بحرية عبر الحدود إلى الأخطار المتزايدة على الصحة العامة. وكما دل على ذلك وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، أصبحت الأمراض المعدية قضية عالمية ما من دولة محصنة منها. لقد جاء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في بداية هذا الأسبوع بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الوقت المناسب.

وفي كفاحننا المشترك ضد الأوبئة المعدية، أود أن أسترعي إنتباهكم إلى معهد التحصين الدولي، الذي مقره في سول منذ ١٩٩٧ ويتوقع هذا المعهد الدولي الفريد من نوعه، الذي يهدف إلى تطوير أمصال جديدة في البلدان النامية، دعم المجتمع الدولي وهو يستمر في توسيع أنشطته للنهوض بالصحة العامة للمحرومين في العالم.

وعلى جبهة الأمن العالمي، يلوح انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال قيام صلة مدمرة بينه وبين الإرهاب، كتهديد خطير ومدمر. ويواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات لم يسبق لها مثيل.

وكيفية التعامل مع تلك التحديات لن يكون لها أثر على مستقبل نظام عدم الانتشار فحسب، ولكن كذلك على البيئة الأمنية الدولية ككل. فالحالات الأخيرة أثبتت أن النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية له أوجه قصور عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المصممين على الانتشار.

الذين قدموا للعراق لغرض واحد ألا وهو مساعدة الشعب العراقي.

ونوصي الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وكذلك الموظفين الدوليين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في العراق وهم يضطلعون بواجباتهم النبيلة.

بالرغم من استمرار الصراع والاضطرابات استمر المجتمع الدولي خلال السنة الماضية في تحقيق تقدم في تعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية. وانتشار القيم العالمية بدوره يعزز أسس السلام والازدهار حول العالم.

ولكن إيجاد عالم تتمتع فيه كل الشعوب بحقوقها وكرامتها بعيد من أن يصبح حقيقة. ونحتاج إلى بذل جهود متضافرة للنهوض بكرامة الإنسان باعتبارها المبدأ الذي يوجه المجتمع الدولي.

وجمهورية كوريا ما زالت ملتزمة بقوة بالجهود الدولية للدفع قدما بالديمقراطية حول العالم. وفي هذا السياق استضافت سول المؤتمر الوزاري الثاني لجماعة الديمقراطيات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وكذلك المنتدى العالمي الثاني بشأن مكافحة الفساد وضمان النزاهة في أيار/مايو هذه السنة. وسواصل مشاركتنا النشطة في الجهود الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم السديد.

والتحديات التي تواجهنا تشمل مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. إن الفقر يقوض الكرامة الإنسانية. وهو يوفر مرتعا خصبا للصراع والدكتاتورية. والحاجة إلى التعاون الدولي في هذا المجال أصبحت الآن أشد منها في أي وقت مضى.

أولاً، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفكك برنامجها النووي بطريقة كاملة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ثانياً، يجب تسوية مشكلة الأسلحة النووية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة سلمية ودبلوماسية.

إن زيادة التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية ستضر بكل البلدان في المنطقة. وبعد خمسين سنة على انتهاء الحرب الكورية، ما زال شعبنا يشعر بالألم. ويتعين علينا ألا نسمح لهذه المأساة أن تتكرر أبداً.

وقد أظهر المجتمع الدولي، باختياره توحيد الجهود لتسوية هذا الموضوع بطريقة سلمية ودبلوماسية، حكمة عظيمة في التعامل مع هذا الموضوع الملح والهام. وبلغت هذه الجهود ذروتها في المباحثات السادسة التي انعقدت في بيجين الشهر الماضي.

وبسبب تعقد هذا الموضوع، كانت المباحثات المتعددة الأطراف مهمة، حيث تمكن جميع المشاركين من التوصل إلى توافق آراء بشأن مبادئ محددة ستوجه مباحثاتهم المستقبلية.

ومن بين هذه المبادئ، ترحب حكومتنا على وجه الخصوص، بتوافق الآراء بشأن ضرورة تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإيجاد تسوية سلمية من خلال الحوار.

وتتمثل المهام المقبلة في الحفاظ على زخم الحوار، وفي صقل هذه المبادئ المتفق عليها بمزيد من التفصيل. وستكون هناك صعوبات بالفعل في تقريب شقة الخلافات في المباحثات المقبلة. وللتغلب على هذه العقبات، يجب أن تسود روح التعاون، ويجب تجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع.

وبينما نؤكد من جديد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نظام الضمانات من خلال الالتزام العالمي بالبروتوكول الإضافي لاتفاقيات ضمانات وكالة الطاقة الذرية نؤكد على ضرورة سد الثغرات في النظام الحالي.

وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور الحيوي للنهج الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية بين البلدان التي تتشاطر مصالح أمنية مشتركة في تعزيز وتكملة معاهدة انتشار الأسلحة النووية. ودور الترتيبات المتعلقة بمراقبة الصادرات بين الموردين المحتملين للمكونات والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل هو أيضاً بالغ الأهمية.

ولتحقيق هذا الغرض، استضافت حكومتنا اجتماعاً عاماً لمجموعة موردي المواد النووية في أيار/مايو الماضي وسوف تستضيف أيضاً في العام المقبل اجتماعاً عاماً لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونعتقد كذلك أنه يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم خدمة كبيرة لقضية عدم الانتشار بامتثالها لنصيبها من التزامات نزع السلاح. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك عن طريق العمل بجد أكبر لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

إن أمن شمال شرقي آسيا مهدد حالياً بإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبرنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي لا يمثل تهديداً مباشراً لأمن شبه الجزيرة الكورية فحسب، وإنما يهدد كذلك السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا وخارجها. وجمهورية كوريا ملتزمة التزاماً قوياً بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وموقفنا بشأن موضوع الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واضح وثابت.

أعتقد أنه يمكن تيسير حل الصراع السياسي بين جانبي كوريا بالتكافل الاقتصادي.

إن سياسة الرئيس روه مو - هيون تجاه الشمال المسماة عن جدارة بـسياسة السلم والازدهار، تهدف مباشرة إلى حل المواجهة السياسية بين الجنوب والشمال عن طريق تعميق التكافل الاقتصادي بين الكوريتين ومن خلال تعاون المجتمع الدولي.

إلا أن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي قد أصبح أكبر تحدٍ لعملية توطيد السلم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية. ونحن في جمهورية كوريا نأمل مخلصين أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ببساطة لا يمكنها تحقيق الازدهار الاقتصادي دون التخلي الكامل عن نواياها لتطوير الأسلحة النووية.

وقد لاحظنا أن جميع المشاركين في المحادثات السادسة في بيجينغ قد سلموا بالحاجة إلى التعامل مع الشواغل الأمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحن نطلب منها أن تتخذ قرارا حكيما وبعيد الأثر في هذا الصدد. ونأمل كثيرا أن تتم معالجة شواغل الشمال الأمنية إلى جانب المسألة النووية في المحادثات السادسة المقبلة بمزيد من التفصيل.

وبمجرد أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامج السلاح النووي وأن تغتنم الفرصة المعروضة عليها في المحادثات السادسة للسير على طريق السلام والازدهار، ستقوم حكومتنا باتخاذ خطوات إضافية تجاه تعزيز التعاون الاقتصادي بين الكوريتين.

وسيقوم المجتمع الدولي أيضا بتوفير المساعدات الإنسانية والاقتصادية الضرورية. إن الأثر الإيجابي لمثل هذا التعاون والمساعدة لن يكون له صدى في شبه الجزيرة فحسب بل أيضا في جميع أنحاء المنطقة وفيما ورائها.

إن نجاح المباحثات السادسة الأطراف لن يؤدي إلى حل المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، ولكن يجب أن يؤدي أيضا إلى عملية إقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

وبعد أكثر من ١٠ سنوات على نهاية الحرب الباردة، ما زالت شبه الجزيرة الكورية تشكل آحر مسرح للحرب الباردة، حيث لا يزال ١,٥ مليون فرد من القوات المسلحة تسليحا ثقيلًا يوجهون فوهات مدافعهم عبر المنطقة المتروعة السلاح التي تفصل ما بين جمهورية كوريا في الجنوب وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشمال.

حان الوقت لهذه المواجهة التي دامت ٥٠ عاما أن تفسح المجال أمام المصالحة والتعاون. وينبغي إدارة هذه العملية بحذر وأن تتم بطريقة سلمية وعلى نحو تدريجي.

وفي هذا الصدد، أود أن استخرج العبر من تاريخ أوروبا التي يمكن أن تساعد على تحديد مستقبل العلاقات بين الكوريتين. فكما نعلم جميعا، في القرن المؤدي إلى نشوب الحرب العالمية الثانية تميزت العلاقات بين فرنسا وألمانيا بالعداء والمواجهة في ثلاث حروب رئيسية.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية تضافرت جهود بلدان أوروبا لمساعدة البلدين المتنافسين على تسوية خلافاتهما والعمل على إرساء السلم والازدهار المشترك من خلال شبكة من التكافل الاقتصادي.

وبفضل رؤية جان مونييه وروبرت شومان برز الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ إلى الوجود ومنذ ذلك الحين تطور واتسع نطاقه ليصبح مؤسسة للتكامل متعددة الأطراف غير مسبوقه تعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي.

ومما لا شك فيه أن حالة شبه الجزيرة الكورية تختلف عن حالة أوروبا. ومع ذلك، وكما هي الحالة في أوروبا،

كشمير المحتلة من قبل الهند. وعرض تعزيز الرصد لخط المراقبة على الجانبين في كشمير، واقترح الحفاظ على توازن في الأسلحة، في القطاعات التقليدية وغير التقليدية بين الهند وباكستان.

إن الرد الذي استمعنا إليه اليوم على لسان السيد الموقر رئيس وزراء الهند كان مخييا للأمل بشكل مؤسف - كان مخييا للأمل لباكستان وأنا متأكد أنه كان أيضا مخييا للأمل المجتمع الدولي. بهذا الرد السليبي فقدنا فرصة أخرى لبناء السلام في جنوب آسيا.

لقد قوبل عرض باكستان بتقديم المساعدة على تعزيز وقف الأعمال العدائية في كشمير المحتلة من قبل الهند بسوء فهم وسوء تفسير من جانب رئيس وزراء الهند الموقر الذي اعتبره اعترافا بالذنب. أنه أمر لا يقبله العقل السليم.

إن الصراع الكشميري صراع بين الهند والشعب الكشميري. لقد قتل ٨٠ ٠٠٠ مواطن كشميري على أيدي ٧٠٠ ٠٠٠ جندي من قوة الاحتلال الهندية دون عقاب. هؤلاء المواطنون الكشميريون دفنوا في مقابر كشمير وليس في مقابر باكستان. إن الهند تريد أن يستمر القتل لأنها مقتنعة بأنها تستطيع حتى بعد ١٢ عاما من القمع الفاشل أن ترهب الكشميريين ليتخلوا عن نضالهم من أجل الحرية. الهند على غرار كل قوات الاستعمار القمعية في الماضي مخطئة بكل تأكيد. ستحصل كشمير على حريتها ذات يوم.

إن الحوار الذي اقترحته باكستان على الهند هو حوار من أجل السلام وليس إسداء معروف إلى باكستان. إنها الآلية الوحيدة التي ينص عليها الميثاق لتخفيف التوتر وحل الصراع.

من المحزن أن رئيس وزراء الهند رفض هذا العرض المعقول للسلام. وهذا يوضح الموقف السليبي لحزب بهاراتيا جانانا الحاكم في الهند. والغرض مما يوصف بالخط المتشدد

وختاما، إن تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها النووي من خلال مباحثات المحادثات السادسة وما يتلو ذلك من بداية عملية السلم في شبه الجزيرة الكورية سيتيح فرصة غير مسبقة لتعزيز العلاقات الدولية في شرق آسيا بصورة هائلة.

وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى مساندة جميع أعضاء الأمم المتحدة لنجاح المحادثات السادسة، وإحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

إن أمام الأمم المتحدة أعمالا كثيرة في القرن الحادي والعشرين. وهذه الهيئة العالمية هي أملنا الأكبر في جهودنا المشتركة لجعل العالم أكثر أمنا وازدهارا لنا وللأجيال المقبلة. وآمل مخلصا أن أرى الأمم المتحدة تجدد نفسها وتحقق أهدافها من خلال الإصلاح المستمر الذي سيجعلها أكثر فعالية وديمقراطية. وتعلن الجمهورية الكورية مساندتها الكاملة لعمل الأمم المتحدة في مهمتها النبيلة لصالح الإنسانية ككل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): لقد سمعنا آخر متكلم في المناقشة العامة.

طلب عدد من الممثلين الإدلاء ببيانات في إطار ممارسة حق الرد. وأود، قبل أن أعطي الكلمة لهؤلاء الممثلين، أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تقتصر، وفق مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أكرم (باكستان): عرض رئيس باكستان في بيانه أمس أمام الجمعية خطة عمل من أجل السلام بين باكستان والهند. وقد دعا الهند إلى فتح باب الحوار مع باكستان. وعرض وقف إطلاق نار متبادل على طول خط الحدود في كشمير. وعرض تشجيع وقف إطلاق النار في

ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة، للكشميريين حق مشروع في مقاومة الاحتلال الهندي بكل الأساليب المتاحة لهم، رغم استمرار الهند في قمع الكفاح الكشميري من أجل الحرية بوسائل وحشية. ولا يمكن تشويه هذا الكفاح أو نعتة بالإرهاب. وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً

”عالمياً، نرى أيضاً استخداماً متزايداً للفظه - الإرهاب - بغية إضفاء صفة الشيطان على المعارضين السياسيين ... ونرى حالات كثيرة جداً حيث تستخدم دول تعيش حالة توتر مع جيرانها مكافحة الإرهاب بصورة انتهازية للتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية جديدة بشأن نزاعات مستمرة لفترات طويلة أو تبرير هذه الإجراءات.“

”وبالمثل، تجد دول تحارب أشكالاً متنوعة من الاضطرابات أو العصيان أن من المغربي التخلي عن عملية التفاوض السياسية، البطيئة والصعبة ولكنها الضرورية في بعض الأحيان من أجل خيار العمل العسكري السهل بصورة مضللة“.

(S/PV.4688).

يمكن للمرء أن يُسَلَّم جَدلاً بأن الهند تعرف الكثير عن الإرهاب. وإن شئنا استخدام مقولة شائعة، فهي أم الإرهاب. وقد رعت الهند الإرهاب ضد كل جارة من جاراتها. إقرأوا الكتاب المعنون ”التدخل الهندي في سري لانكا: دور وكالات الاستخبارات الهندية“، للمؤلف روهان غوناراتنا. إنه يقول إن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المتشددين التاميل كانوا يرابطون في الهند خلال الثمانينيات، وأن دفعي التدريب الأولى والثانية وفرتهما وكالة الاستخبارات الخارجية الهندية في أوتار براديش وهيماشال براديش في منشأتين عسكريتين هندية. وبعد ذلك، قاموا بإنشاء معسكرات تدريب خاصة بهم في جنوبي الهند.

في نيودلهي ليس التصدي للإرهاب العابر للحدود. إن الغرض من ذلك تحقيق مكاسب انتخابية للحزب الحاكم في الهند في الانتخابات العامة المقبلة.

إن الاستراتيجية السياسية لهذا الحزب قد انبثقت عن فوزه في الانتخابات الأخيرة في ولاية غوجارات، حيث حقق الحزب شعبية بعد المذبحة التي دبرتها الدولة وراح ضحيتها ٢٠٠٠ من المسلمين الأبرياء. وهكذا تستخدم الديمقراطية في خدمة الإبادة. وهذه هي الطريقة التي تُحَرَّف بها المبادئ العظيمة عندما يتولى الفاشيون السلطة. والعقيدة الفاشية لحزب بهاراتيا جاناتا التي قدمها أمثال غوالكار معروفة جيداً. فهذا هو الحزب الذي قام أحد أعضائه باغتيال غاندي. إنه الحزب الذي هدم مسجد بابري، أحد المعامل الكبرى للثقافة الإسلامية في الهند. وقد أدين خمسة من الأعضاء ذات يوم، بارتكاب هذه الجريمة، وإن كان نائب رئيس الحزب قد أُطلق سراحه. وهدد هذا الحزب في اجتماعات انتخابية عقدت مؤخراً بتدمير ٣٠٠٠ مسجد آخر في أنحاء الهند. ودعا السيد بال ثاكراي، أحد زعماء جماعة شيف سينا الفاشية، مؤخراً إلى تشكيل مجموعات لارتكاب أعمال إرهابية ضد باكستان ومسلمي الهند. وهو لا يزال حراً طليقاً.

وقد أتهم رئيس الوزراء فاجبايي باكستان بأنها ترعى الإرهاب في كشمير. إن كفاح الكشميريين من أجل تقرير المصير إنما يرمي إلى تحقيق تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تطالب الهند بإجراء استفتاء لتمكين الشعب الكشميري من تقرير مصيره. وقال مجلس الأمن إن أي انتخابات تجري في ظل الاحتلال الهندي، حتى وإن كانت نزيهة، فإنها لن تكون بديلاً عن الاستفتاء الذي تشرف عليه الأمم المتحدة. ولم تجر في كشمير أي انتخابات حرة أو نزيهة على الإطلاق.

ولنذكر أن المهاجمين الانتحاريين الأولُ جاءوا من هذه المجموعة التي قامت الهند بتدريبها. ويقول المؤلف

”في بنغلاديش، في مرتفعات شيتاغونغ، التقيت في أواخر الثمانينيات بمتمردين أبلغوني بأنهم تلقوا التدريب في معسكر بالقرب من سفح الهيمالايا على استخدام الأسلحة وال psy-ops، وهو تعبير تستخدمه الهند بمعنى العمليات السيكولوجية“.

وقبل عقد ونصف العقد من ذلك التاريخ، قامت الهند بتدريب متمردين كشميريين وأرسلتهم عبر الحدود إلى باكستان لارتكاب أعمال إرهابية. وهناك أيضا تقارير جيدة التوثيق تفيد بأن الهند رعت ووجهت مجموعات متمردة من الكشميريين للقيام بأعمال إرهابية داخل كشمير التي تحتلها الهند كوسيلة لتخويف الكشميريين والنيل من الكفاح الكشميري من أجل الحرية. وسجلت ذلك منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى.

وبدلاً من أن تعدل إسرائيل عن مسلكها وتمثل للقانون الدولي، ها هي تقول للمجتمع الدولي اليوم إن عليه أن يُغير مسلكه إذا ما تعلق الأمر باحترام القانون فيما يتصل بقضية فلسطين. ويمثل هذه الوقاحة والازدراء حتى للمعايير الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تواصل إسرائيل تصرفاتها مع الإفلات من العقاب، وتتمادى في احتلالها الاستعماري العسكري للأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني لأكثر من ٣٦ عاماً.

إن الحكومة الإسرائيلية هي التي أوقفت الجهود الدبلوماسية، وهي العائق الحقيقي أمام السلام والاستقرار. إنها تهدد زعيمنا ورئيسنا المنتخب وتشوه سمعته لأنها لا تريد تسوية سلمية، وليس العكس. وفي واقع الأمر، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه ورئيس الأركان، كما هو معروف جيداً، مسؤولون عن جرائم حرب لا تعد ولا تحصى ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني. ورئيس الوزراء نفسه كان متورطاً بشدة في مذابح ضد الشعب الفلسطيني. إنها حكومة مليئة باليمينيين المتطرفين، وكثير منهم يعتقدون أن أيديولوجيات عنصرية ويبحث على التحريض والتعصب، حتى إن بعضهم يدعون علناً إلى طرد الشعب الفلسطيني بالكامل خارج الأراضي المحتلة أو نقله منها. إنها الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل القصير. ومع ذلك يُطلب منا بشكل ما أن نصدق أنها حكومة تريد السلام حقاً، بينما كل أفعالها في الحقيقة تناقض ذلك. إن نفس الحكومة التي تلقي خطباً وردية عن السلام وتحويل السيوف إلى محاريث لا تزال تستخدم طائراتها ومقاتلاتها المروحية ودباباتها وجرافاتها ضد الشعب الفلسطيني، وحتى اليوم تقتل المزيد من المدنيين، بمن

ولنذكر أن المهاجمين الانتحاريين الأولُ جاءوا من هذه المجموعة التي قامت الهند بتدريبها. ويقول المؤلف

”في بنغلاديش، في مرتفعات شيتاغونغ، التقيت في أواخر الثمانينيات بمتمردين أبلغوني بأنهم تلقوا التدريب في معسكر بالقرب من سفح الهيمالايا على استخدام الأسلحة وال psy-ops، وهو تعبير تستخدمه الهند بمعنى العمليات السيكولوجية“.

وقبل عقد ونصف العقد من ذلك التاريخ، قامت الهند بتدريب متمردين كشميريين وأرسلتهم عبر الحدود إلى باكستان لارتكاب أعمال إرهابية. وهناك أيضا تقارير جيدة التوثيق تفيد بأن الهند رعت ووجهت مجموعات متمردة من الكشميريين للقيام بأعمال إرهابية داخل كشمير التي تحتلها الهند كوسيلة لتخويف الكشميريين والنيل من الكفاح الكشميري من أجل الحرية. وسجلت ذلك منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى.

لقد تحدث رئيس وزراء الهند عن سعي باكستان إلى تحقيق تكافؤ عسكري. ونحن لا نسعى إلى ذلك. إننا نسعى إلى تحقيق التوازن العسكري. ولنا الحق في أمن متكافئ، ونحث الموردين العسكريين للهند على عدم إطلاق شرارة سباق تسلح آخر في شبه القارة.

ورغم البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء فاجبائي اليوم، يحدونا الأمل في أن يفكر الحكماء - إن كان منهم أحد في نيودلهي - ملياً وأن يستخلصوا أن الحوار هو الحل الوحيد للمشاكل القائمة بين الهند وباكستان وأن يردوا بالإيجاب على العرض الذي قدمه رئيس باكستان أمس.

السيدة فداء ناصر (فلسطين) (تكلمت

بالانكليزية): إن البيان الذي أدلى به اليوم ممثل إسرائيل كان طافحاً بالتشويهات والتلفيقات. وفضلاً عن ذلك، فإنه يعكس ما درجت عليه إسرائيل من ازدراء مستمر وصارخ

السلام - يمثلون صوت الضمير، وموقفهم المبدئي يعطينا أملاً جديداً في إمكانية التحقيق الفعلي للسلام بين الشعبين، بغض النظر عن مواقف وأفعال الحكومة الحالية.

السيد اميربايوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):

تأسف أذربيجان على أن أرمينيا أساءت استخدام هذه المنصة مرة أخرى لتنشر معلومات زائفة تستهدف تبرير سياسة دولتها غير الأخلاقية والبغضضة القائمة على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال أرمينيا تتحدى المجتمع الدولي والجمعية العامة من خلال مواصلة احتلالها غير القانوني لناغورني كاراباخ وسبع مناطق متاخمة من أذربيجان. وهي مستمرة في تجاهل إرادة المجتمع الدولي، التي تنعكس في أربعة قرارات لمجلس الأمن تطالب بشكل لا لبس فيه بانسحاب أرمينيا الفوري وغير المشروط والكامل من الأراضي المحتلة. واليوم، عندما نتكلم جميعاً عن الحاجة إلى جعل المنظمة أداة أفضل وأكثر فعالية لحفظ السلم والأمن الدوليين، يجب أن نفكر بجدية في كيفية ضمان محاكمة دول معتدية مثل أرمينيا.

لقد راح الوزير الأرميني يسلي الحاضرين بأساطير عن بلادي ملفقة بشكل أحرق. ولن أشغل الكثير من وقت الجمعية باستعراض كل أصول الأساطير الأرمينية؛ بل سأكتفي بالقليل.

الأسطورة الأولى هي أن ناغورني كاراباخ حققت حلمها القديم بأن تصبح دولة مستقلة. وكل الجالسين في هذه القاعة الذين يعلمون التزر اليسير من تاريخ منطقة القوقاز سيتفقون على أن ناغورني كاراباخ لم تكن قط، ولن تكون أبداً، مستقلة أو تنتمي إلى أرمينيا؛ فلقد كانت وستظل دائماً جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان، وكانت دائماً في قلب ثقافة أذربيجان وعلومها وفنونها وحياتها السياسية.

فيهم فتاة عمرها ثلاث سنوات في غزة. علاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الجذري لكل الويلات التي نواجهها اليوم، بما في ذلك أعمال الإرهاب الجديرة بالإدانة.

ويعني القيد الزمني من التطرق بالتفصيل إلى كل الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، أو حساب التأثير النسبي لعدد الوفيات التي يتسبب فيها الدمار الواسع النطاق الذي تلحقه بالشعب الفلسطيني الدولة المحتلة مقارنة ببلدان أخرى، والذي أهمل الممثل الإسرائيلي حسابه. يكفي أن نقول إنه لا يوجد صك في القانون الدولي أو مبدأ قانوني نبيل لم تنتهكه إسرائيل انتهاكاً صارخاً، من حيث سياساتها وأفعالها بوصفها دولة وقوة احتلال على حد سواء. وتشمل هذه الأفعال الاستيلاء على الأراضي بالحرب؛ والسياسات والأفعال الاستعمارية؛ ونقل الناس بالقوة إلى الأراضي المحتلة؛ والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل المتعمدة؛ وإرهاب الدولة؛ والعقاب الجماعي؛ والتمييز ضد الأقليات؛ وانتشار الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل؛ وانتهاك سيادة العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك الانتهاك من خلال الاعتداءات العسكرية والاعتداءات؛ وغسل الأموال؛ والاتجار بالبشر والأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ وانتهاك الحق الإنساني الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير.

لذلك فإن الصورة أمامنا قائمة. ولكن ظهر اليوم بصيص أمل. فلقد أفادت الأنباء بأن ٢٧ طياراً في سلاح الجو الإسرائيلي قدموا رسالة إلى قائدهم يرفضون فيها القيام بهجمات جوية على المناطق الفلسطينية لأن هذه الهجمات الجوية "غير قانونية وغير أخلاقية"، ويدينون في رسالتهم الاحتلال الإسرائيلي المستمر. إنهم - ومعهم ضباط في الجيش رفضوا الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعديد من الإسرائيليين الآخرين الذين يعملون بإخلاص من أجل

شعور عميق بالخوف والترقب لأنها قضمت أكثر مما تستطيع مضغه.

وبالنسبة للأموال الواردة من عائدات النفط التي يُزعم أنها تُستخدم في الأسلحة، فإن حكومة أذربيجان، وبفضل الجار الذي نأسف كثيرا على جواره، مضطرة إلى إنفاق كميات كبيرة من المال - حيث أنفقت ٧٠ مليون دولار في الآونة الأخيرة - لتخفيف معاناة قرابة المليون لاجئ ومشرّد داخليا أخرجهم المعتدون الأرمن من ديارهم. وبالأمس، أشار رئيس الوزراء علييف إلى ذلك في خطابه بوضوح.

ختاما، أود أن أوجه من خلال الرئاسة نداء إلى النمر القوقازي المزعوم بأن يتواضع وأن يدرك أن من مصلحته الذاتية أن ينسى الأساطير ويفتح عيونه ويتقيد بروح ونص الوثيقة المؤسسة لهذه الدار، ميثاق الأمم المتحدة. فنحن، قبل كل شيء، لسنا في غابة.

السيد هونغ جي - يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية كوريا، والذي أشار بشكل محدد إلى المسألة النووية. ولكي نساعد الأعضاء الحاضرين هنا على تكوين فهم صحيح لهذه القضية، أود أن أعرض النقاط التالية.

إن المسألة النووية، في جوهرها، هي نتاج السياسة العدائية للولايات المتحدة الرامية إلى عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسيا واقتصاديا وعسكريا. والقضية تنبثق من عداة الولايات المتحدة المتأصل، التي تنكر نظامنا وترفض أن تتعايش في سلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية كان مبادرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبذلك فإن

وتتعلق الأسطورة الثانية بما يسمى الحصار الذي فرضه على أرمينيا الفقيرة المعذبة جيرانها. أمكننا التكلم عن حصار عندما يكون لبلد القدرة على الوصول إلى دول عديدة في العالم الخارجي ولا يمكنه التمتع بعلاقات اقتصادية طبيعية مع دولة واحدة احتل أراضيها ويقتل سكانها بوحشية منذ عام ١٩٨٧؟ ولن أسرد كل تلك المذابح؛ فيكفي أن أذكر مذبحه خوجالي في عام ١٩٩٢، التي قتل فيها المعتدون الأرمن ١٠٠٠ مدني بريء. ألم تخضع الأراضي الأذربيجانية في ناخشيفان إلى حصار أرمينيا لمجرد أن سكانها أذربيجانيون؟

وتتعلق الأسطورة الثالثة بما يسمى ترتيبات كي ويست التي أشار إليها الوزير اوسكانيان. حقيقة الأمر أن سكان تلك المدينة الصغيرة الهادئة يجب أن يدينوا بالفضل لأرمينيا على مثل هذا الإعلان العظيم، الذي تضمن مفردات سياسية ساذجة. ما وصفه ممثل أرمينيا على أنه تقدم ملحوظ لا يتعدى كونه رغبة حقيقية من أذربيجان في متابعة المفاوضات التي كانت جارية منذ أكثر من ١٠ سنوات، والتي ينبغي أن تصل إلى حل يقوم على قواعد ومبادئ القانون الدولي.

الأسطورة التالية هي أن أرمينيا كسبت الحرب وضمت ناغورني كاراباخ وأراضي أذربيجانية أخرى، وأنها ستعيش سعيدة في هذا الوضع الراهن مادامت ترغب في ذلك. ومن هذه المنصة، أؤكد للجمعية على أن أذربيجان لن تدخر وسعا حتى تستعيد العدالة وسيادتها داخل الحدود التي يعترف بها المجتمع الدولي. ولن يتم التنازل عن شبر واحد من أرضنا للمعتدي. وإني أدرك أن أرمينيا تسلم تماما بتلك الحقيقة. والاهتمام الخاص الذي أولاه الوزير لذلك الأمر في بيانه يثبت أن المعتدي قلق بالفعل إزاء تطور الأوضاع وإزاء احتمالات المستقبل غير البعيد. وإذا كان احتلال الأراضي الأذربيجانية قد حقق أي شيء فهو أن أرمينيا قد انتابها

وتظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متمسكة بموقفها فيما يتعلق بحل القضية النووية سلميا من خلال الحوار والمفاوضات.

يعلم الأعضاء جيدا أنه، من خلال إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك، تعهدت كل من كوريا الشمالية والجنوبية بالترويج للتصالح الوطني وبعملية إعادة توحيد الشعب الكوري نفسه. وأود أن اعتمد على ذلك الإعلان المشترك في مناقشة سلطات كوريا الجنوبية التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومع أبناء جلدتهم، والامتناع عن اتباع ما تمليه القوة الأجنبية. وإذا أرادت كوريا الجنوبية حلا سلميا للقضية النووية وأرادت أيضا المصالحة الوطنية وإعادة التوحيد، فيجدر بها أن تحث الولايات المتحدة على التخلي عن سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تستجيب للاقتراح الذي قدمناه والذي يهدف إلى حل سلمي للقضية النووية.

السيد شرينغلا (الهند) (تكلم بالانكليزية): في كل عام، ومن هذا المنبر، تفضح باكستان حدود قدرتها على التصرف بطريقة مسؤولة وتتطلع إلى المستقبل. إننا نعتبر الجمعية العامة منتدى لتبادل الآراء للجوء إلى الإساءات. وتواصل باكستان كونها بؤرة الإرهاب على الرغم من ادعاءاتها التي تكون سهلة على بلد اعتمدت سياسته الخارجية عبر التاريخ على التمويه والكلام المعسول. وقد بدأ المجتمع الدولي يكتشف هذا الأمر ويصبح على دراية به نظرا لزيادة نشاط الطالبان في أفغانستان. وقد ظلت باكستان تبذل جهودا يائسة لخلق خيال سياسي حول أهليتها كمكافح للإرهاب. وهذا لا يثير الدهشة من بلد تأصل تاريخه وتأصلت سياساته في الخيال السياسي. ومن واقع خبرتنا، تعتمد مكافحة باكستان للإرهاب الدولي على ١ في المائة من النية و ٩٩ في المائة من التظاهر. ويجب عكس هذه

نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يظل الهدف النهائي والرغبة الصادقة للأمم الكورية بأسرها. وفي ذلك السياق قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المباحثات الثلاثية وفي المباحثات السادسة التي تلتها، اقتراحات واقعية معقولة لبلوغ هدف نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية.

وتضمن اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سردا مفصلا لصفحة كاملة وترتيبا لإجراءات متزامنة تستهدف تحقيق الحل الشامل والعادل للقضية النووية، بما في ذلك تغيير في سياسة الولايات المتحدة العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإبرام معاهدة عدم اعتداء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، والتخلي عن البرنامج النووي وتطبيع العلاقات الثنائية. إن الإجراءات المتزامنة وسيلة واقعية لترع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وأي اعتراض عليها يرقى إلى مصاف الرفض.

لكن الولايات المتحدة طالبت مرارا وتكرارا بأن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أولا عن برنامجها النووي من دون أي إشارة إلى تغيير سياستها العدوانية صوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي هو مفتاح تسوية القضية النووية.

وتصرفت الولايات المتحدة بطيش عندما أكدت أن معاهدة عدم الاعتداء غير ضرورية. وقالت أيضا إنها غير مهتمة بإبرام معاهدة. وقد سبق أن أوضحنا أننا سنتخلى عن برنامجنا النووي إذا أعربت الولايات المتحدة بوضوح عن عزمها على أن تتعايش سلميا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق إبرام معاهدة عدم اعتداء، وأثبتت بالفعل أنها غيرت سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مؤلفة من محاربي سلموا أنفسهم أو وقعوا في الأسر للمشاركة في عمليات مكافحة التمرد. وتشارك هذه المجموعات في دوريات مشتركة وتتلقى الأوامر من قوات الأمن وتنفيذها، وتعمل على مرأى ومسمع ثكنات ومعسكرات الجيش وقوات الأمن. والكثير من هذه الجماعات مسؤولة عن إساءات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات بدون محاكمة وحالات الاختفاء والتعذيب والاحتجاز غير القانوني. وقالت منظمة العفو الدولية، في تقريرها لعام ١٩٩٩:

”وتفيد التقارير بأن المتمردين، بينما يتصرفون عادة بالتعاون مع أي من هذه الوكالات، فإنهم قاموا بصورة نشطة بالتحفظ على أشخاص وإخفائهم“.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، ارتكب العملاء الذين ترعاهم الهند ووكالة الاستخبارات الهندية ١٧٠ حادث إرهاب في باكستان، مما نجم عنه مقتل ١٧٦ شخصا وإصابة ٥٥٤ بجراح. ومنذ عام ٢٠٠٠، أُلقي القبض على ٢٧٩ عميلا هنديا في باكستان، وحتى الآن أكد الإرهابيون الذين أُلقي القبض عليهم وجود ٥٧ معسكرا للتدريب - مراكز استقبال - في الهند وحددوا أماكنها ومعظمها في كشمير التي تحتلها الهند، وراجستان وغوجارات.

إن إرهاب الدولة أسوأ أشكال الإرهاب. ويحدوني الأمل أن يجري تبادل الروح التي قدم بها رئيس باكستان عرضا بالحوار والمصالحة إلى الهند، وأن تؤخذ بروح التلهف التي قدمت بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.

النسبة إذا أرادت باكستان أن تتوقع منا أخذ التزامها بإتهام الإرهاب عبر الحدود ضد الهند مأخذ الجد.

ونود أن نذكر باكستان بأنها لا يمكنها أن تأمل في متابعة هدف الاعتدال المستنير من دون إظهار بعض علامات الاعتدال المستنير إبان تعاملها مع قضايا للأمن والاستقرار الجادة. وحيث أننا لا نرغب في مبادلة باكستان دبلوماسيتها المعتمدة على الإساءة والبغضاء، فإننا سنتجاوز التعليقات الشنيعة لممثل باكستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل باكستان لمدة خمس دقائق.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أسهب الممثل الدائم لباكستان في أول كلمة له ممارسا حق الرد في وصف موقف باكستان. وأود فقط أن أضيف نقاطا قليلة أخرى ذات صلة بهذه المناقشة.

ظلت الهند عبر عدة سنوات تتبع استراتيجية عقيمة لإظهار نفسها بأنها ضحية إرهاب تتبناه جهات أجنبية. لكن تلك الادعاءات لم تثبت صحتها قط. وقد رفضت الهند الاستجابة لنداءات بإجراء تحريات غير متحيزة بشأن هذه الأحداث، وتشير التحريات التي أجريت إلى أن الأحداث الإرهابية جزء من خطة منهجية وضعتها بعناية وابتدعتها وكالات الاستخبارات الهندية.

وأود أن أشير إلى تحريات غير منحازة أجرتها منظمتان هندية غير حكوميتين هما منظمة بنجاب لحقوق الإنسان وحركة مكافحة قمع الدولة خلصت في آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى أن مذبحه شاتسنغورا نفذتها عناصر خائنة تمولها وكالات هندية.

وجاء في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان ”وراء صراع كشمير“ أنه منذ بواكير عام ١٩٩٥ على الأقل، سلحت قوات الأمن الهندية ودربت قوات احتياطية محلية